مرسوم اتحادي رقم (58) لسنة 2026
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة كندا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة كندا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 20 نوفمبر 2025، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان
رئـيس دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتـاريخ: 16 / ذي القعدة / 1447هـ
الموافق: 04/ مايو / 2026م

GOVERNMENT OF
UNITED ARAB EMIRATES



حكومة
الإمارات العربية المتحدة

اتفاقية

بين

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

وحكومة كندا

بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة كندا (المشار إليهما فيما يلي بـ "الأطراف")،

إدراكاً منهما بأن تشجيع وحماية استثمارات مستثمري أحد الطرفين في إقليم الطرف الآخر من شأنه أن يُفضي إلى تحفيز النشاط التجاري المتبادل النفع، وتطوير التعاون الاقتصادي بينهما، ودعم التنمية المستدامة،

وإذ تؤكدان مجدداً على أهمية تعزيز أنشطة تشجيع الاستثمار وتيسير الوصول إليها وتنويعها، بما يشمل تشجيع الاستثمارات من جانب النساء، والشعوب الأصلية، والشباب، والمنشآت متناهية الصغر أو الصغيرة أو المتوسطة،

قد اتفقتا على ما يلي:

القسم (أ): التعريفات

المادة 1

التعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية:

"الخوارزمية" يُقصد بها تتابع مُعرَّف من الخطوات، يُتخذ لغرض حل مشكلة أو التوصل إلى نتيجة؛

"الإذن" يُقصد به منح سلطة مختصة الإذن لشخص ما فيما يخص توسعة استثمار، أو إدارته، أو تسييره، أو تشغيله، أو بيعه أو أي تصرف آخر فيه، وذلك في إقليم أحد الطرفين؛

"المُطالِب" يُقصد به مستثمر أحد الطرفين الذي يرفع مطالبة بمقتضى المادة 26 (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات)؛

"**سلطة المنافسة**" يُقصد بها:

(أ) بالنسبة لكندا، مفوض المنافسة أو مَنْ يخلفه على أن يُخطَر به الإمارات العربية المتحدة بمذكرة دبلوماسية؛ و

(ب) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، وكيل وزارة المالية أو مَنْ يخلفه على أن تُخطَر به كندا بمذكرة دبلوماسية؛

"**السلطة المختصة**" يُقصد بها أي حكومة لأحد الطرفين، أو أي هيئة غير حكومية تزاول صلاحيات مخولة لها من أي حكومة لأحد الطرفين، وتقوم بمنح الإذن؛

"**المعلومات السرية**" يُقصد بها المعلومات التجارية السرية أو المعلومات المحمية بامتياز أو المحمية من الكشف عنها لسبب آخر بموجب قانون أحد الطرفين؛

"**الاستثمار المشمول**" يُقصد به، فيما يخص أحد الطرفين، الاستثمار في إقليمه الذي أُجري وفقاً للقانون المطبق لذلك الطرف وقت إنشائه، والذي يملكه أو يسيطر عليه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مستثمر من الطرف الآخر، ويكون قائماً في تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية، فضلاً عن أي استثمار يُجرى أو تُكتسب حيازته بعد ذلك التاريخ؛

"**الطرف المتنازع**" يُقصد به إما الطرف المدَّعى عليه أو المُطالِب؛

"**المنشأة**" يُقصد بها كيان جرى تأسيسه أو تنظيمه بموجب القانون المنطبق، سواء كان هادفاً للربح أم لا، وسواء كان مملوكاً ملكية خاصة أو مملوكاً للحكومة، ويشمل الشركة المساهمة، أو الائتمان، أو الشراكة، أو الملكية الفردية، أو المشروع المشترك، أو غيرها من الروابط، وأي فرع لأي كيان مماثل؛

"**قائم**" يُقصد به النافذ في تاريخ بدء سريان هذه الاتفاقية؛

"**المؤسسة المالية**" يُقصد بها أي وسيط مالي أو منشأة أخرى مرخص لها بمباشرة الأعمال وتكون خاضعة للتنظيم أو الإشراف كمؤسسة مالية بموجب قانون الطرف الذي توجد في إقليمه؛

"الخدمة المالية" لها ذات المعنى الوارد في الفقرة الفرعية 5(أ) من ملحق الخدمات المالية العائد للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، والوارد في الملحق 1ب من اتفاق منظمة التجارة العالمية؛

"الإكسيد" يُقصد به المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي أُنْشِئَ بموجب اتفاقية الإكسيد؛

"قواعد التسهيل الإضافي لمركز (الإكسيد)" يُقصد بها قواعد المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التي تحكم التسهيل الإضافي لإدارة الإجراءات من جانب أمانة المركز الدول لتسوية منازعات الاستثمار، بصيغتها الأحدث؛

"اتفاقية الإكسيد" يُقصد بها اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، التي أُبرمت في واشنطن العاصمة في 18 مارس 1965، وتعديلاتها؛

"حقوق الملكية الفكرية" يُقصد بها حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها، وحقوق العلامات التجارية، والحقوق في المؤشرات الجغرافية، والحقوق في التصميمات الصناعية، وحقوق براءات الاختراع، والحقوق في التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة، والحقوق المتصلة بحماية المعلومات غير المفصح عنها، وحقوق مربي النباتات؛

"الاستثمار" يُقصد به كل نوع من الأصول يملكها مستثمر أو يسيطر عليها، مباشرةً أو مداورةً، وتتمتع بسمات الاستثمار، والتي تتضمن سمات مثل الالتزام برأس مال أو موارد أخرى، أو توقع تحقيق كسب أو ربح، أو تحمل المخاطر. تشمل الأشكال التي قد يتخذها الاستثمار ما يلي:

(أ) منشأة؛

(ب) الأسهم، والحصص، والأشكال الأخرى للمشاركة السهمية في منشأة؛

(ج) السندات، وسندات الدين، وصكوك الدين الأخرى الخاصة بمنشأة؛

(د) قرض يُمنح لمنشأة؛

(هـ) أي نوع آخر من المصالح في منشأة؛

(و) مصلحة تنشأ عن:

(1) امتياز ممنوح بمقتضى قانون أحد الطرفين أو بموجب عقد، باستثناء تلك الخاصة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية[1]؛

(2) عقد بنظام تسليم المفتاح، أو إنشاء، أو إنتاج، أو مشاركة في الإيرادات؛ أو

(3) عقود أخرى مشابهة؛

[1] توضيحاً، يؤكد الطرفان فهمهما بأن مصطلح "الموارد الطبيعية" لا يتصل بالطاقة المتجددة.

(ز) حقوق الملكية الفكرية؛

(ح) ممتلكات أخرى منقولة، مادية كانت أم غير مادية، أو ممتلكات غير منقولة وما يتصل بها من حقوق؛

(ط) مطالبات بأموال أو مطالبات بتنفيذ أداء بموجب عقد؛

توضيحاً، لا تتضمن "**المطالبات بأموال**" أياً مما يلي:

(أ) المطالبات بأموال التي تنشأ حصراً عن عقود تجارية لبيع سلع أو خدمات، صادرة عن شخص طبيعي أو منشأة في إقليم أحد الطرفين إلى شخص طبيعي أو منشأة في إقليم الطرف الآخر؛

(ب) التمويل المحلي لتلك العقود؛ أو

(ج) أي أمر أو حكم قضائي أو قرار تحكيمي يتصل بالفقرة الفرعية (أ) أو (ب)؛

"**مستثمر أحد الطرفين**" يُقصد به أحد الطرفين، أو مواطن تابع له أو منشأة تابعة له، قام باستثمار.

لأغراض هذا التعريف، يُقصد بـ "**منشأة تابعة لأحد الطرفين**":

(أ) منشأة تأسست أو تنظمت بموجب قانون ذلك الطرف وتزاول أنشطة تجارية جوهرية في إقليم ذلك الطرف. ويتطلب تحديد ما إذا كانت للمنشأة أنشطة تجارية جوهرية في إقليم ذلك الطرف فحصاً يستند إلى الوقائع لكل حالة على حدة؛ أو

(ب) منشأة تأسست أو تنظمت بموجب قانون ذلك الطرف، وتكون مملوكة أو مسيطراً عليها، مباشرةً أو مداورةً، من قبل مواطن تابع لذلك الطرف أو من قبل منشأة واردة في الفقرة الفرعية (أ)؛

"**التدبير**" يُقصد به أي قانون، أو لائحة، أو إجراء، أو متطلب، أو ممارسة؛

"**المواطن**" يُقصد به:

(أ) بالنسبة لكندا، الشخص الطبيعي الذي يكون مواطناً أو مقيماً دائماً في كندا؛ و

(ب) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، الشخص الطبيعي الذي يحمل الجنسية بموجب القانون المحلي للإمارات العربية المتحدة؛

"**الحكومة الوطنية**" يُقصد بها:

(أ) بالنسبة لكندا، الحكومة الفيدرالية؛ و

(ب) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، الحكومة الاتحادية للإمارات العربية المتحدة؛

"**اتفاقية نيويورك**" يُقصد بها اتفاقية الأمم المتحدة للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها، التي أُبرمت في نيويورك في 10 يونيو 1958؛

"**الشخص**" يُقصد به الشخص الطبيعي أو المنشأة؛

"**الطرف المدَّعى عليه**" يُقصد به الطرف الذي تُرفَع ضده مطالبة بمقتضى القسم (هـ) (تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر الطرف الآخر) أو القسم (ز) (إجراءات تسوية المنازعات بين الدولتين)؛

"**الحكومة دون الوطنية**" يُقصد بها:

(أ) بالنسبة لكندا، حكومة إقليمية (provincial)، أو حكومة مقاطعة (territorial)، أو أي حكومة أخرى؛ و

(ب) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، أي حكومة إمارة أو حكومة محلية؛

"**الاتفاقية الضريبية**" يُقصد بها اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي أو أي اتفاق أو ترتيب ضريبي دولي آخر؛

"**الإقليم**" يُقصد به:

بالنسبة لكندا:

(أ) الإقليم البري، والمياه الداخلية، والبحر الإقليمي لكندا، شاملاً المجال الجوي فوق تلك المناطق؛

(ب) المنطقة الاقتصادية الخالصة لكندا، على النحو الذي يحددها قانونها المحلي ، وبما يتفق مع الجزء الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المبرمة في مونتيغو باي في 10 ديسمبر 1982 ("اتفاقية قانون البحار")؛ و

(ج) الجرف القاري لكندا، على النحو الذي يحدده قانونها المحلي ، وبما يتفق مع الجزء السادس من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار؛ و

بالنسبة للإمارات العربية المتحدة:

(أ) الإقليم البري، والمياه الداخلية، والبحر الإقليمي، شاملاً المجال الجوي فوق تلك المناطق، الخاضعة لسيادة الإمارات العربية المتحدة، وأيضاً المياه، وقاع البحر، وباطن الأرض الواقعة خارج البحر الإقليمي والتي تمارس عليها الإمارات العربية المتحدة حقوقاً سيادية وولائية بخصوص استكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية، وذلك بموجب قانونها المتفق مع القانون الدولي؛

"**هيئة التحكيم**" يُقصد بها هيئة تحكيم أُنشئت بمقتضى القسم (هـ) (تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر الطرف الآخر) أو القسم (و) (التحكيم المعجل الاختياري)؛

"**اتفاقية تريبس**" يُقصد بها الاتفاق بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، الوارد في الملحق 1ج من اتفاق منظمة التجارة العالمية؛

"**قواعد الأونسيترال للتحكيم**" يُقصد بها قواعد التحكيم العائدة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، بصيغتها الأحدث؛

"**قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية**" يُقصد بها قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، بصيغتها الأحدث؛ و

"**اتفاق منظمة التجارة العالمية**" يُقصد به اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية، الذي أُبرم في مراكش في 15 أبريل 1994.

القسم (ب): الالتزامات الموضوعية

المادة 2

نطاق التطبيق

1. تسري هذه الاتفاقية على التدابير التي يتبناها أو يُبقي عليها أحد الطرفين بخصوص:

(أ) مستثمر من الطرف الآخر؛

(ب) الاستثمار المشمول؛ و

(ج) بخصوص المواد 10 (متطلبات الأداء)، و 16 (عدم الإخلال)، و 17 (المسؤولية الاجتماعية للشركات)، أي استثمار في إقليم ذلك الطرف.

2. تسري الالتزامات الواردة في القسم (ب) (الالتزامات الموضوعية) على أي شخص تابع لأحد الطرفين حين يزاول سلطة تنظيمية، أو إدارية، أو سلطة حكومية أخرى مخولة له من قِبَل ذلك الطرف.

3. توضيحاً و للمزيد من اليقين، يُستبعد إنشاء الاستثمار أو اكتساب حيازته من نطاق هذه الاتفاقية.

4. لأغراض هذه الاتفاقية، يؤكد الطرفان مجدداً حق كل طرف في أن يُنظّم داخل إقليمه سعياً لتحقيق أهداف مشروعة لسياساته، كتلك المتصلة بحماية البيئة والتصدي لتغير المناخ؛ أو الحماية الاجتماعية أو حماية المستهلك؛ أو تعزيز وحماية الصحة، والسلامة، وحقوق الشعوب الأصلية، والمساواة بين الجنسين، والتنوع الثقافي.

5. توضيحاً و للمزيد من اليقين، إن مجرد قيام أحد الطرفين بالتنظيم، شاملاً ذلك إدخال تعديل على قوانينه، على نحو يؤثر سلباً على الاستثمار المشمول أو يتعارض مع توقعات المستثمر، بما فيها توقعاته بالأرباح، لا يُعدّ بحد ذاته إخلالاً بالتزام بمقتضى هذه الاتفاقية.

6. توضيحاً و للمزيد من اليقين، لا تُلزم هذه الاتفاقية أي طرف بخصوص أي فعل أو واقعة تمت أو أي وضع زال قبل تاريخ بدء سريان هذه الاتفاقية.

المادة 3

تشجيع الاستثمار

يعمل كل طرف على تشجيع إيجاد ظروف ملائمة للاستثمار في إقليمه من قِبَل مستثمري الطرف الآخر. ويقبل كل طرف تلك الاستثمارات طبقاً لهذه الاتفاقية.

المادة 4

الإجراءات الشكلية الخاصة ومتطلبات المعلومات

1. لا يجوز تفسير أي حكم في المادة 5 (المعاملة الوطنية) بما يمنع أحد الطرفين من تبني أو الإبقاء على تدبير يحدد إجراءات شكلية خاصة تتصل بالاستثمارات المشمولة، مثل اشتراط أن يكون المستثمرون مقيمين لدى الطرف أو أن يتم التأسيس القانوني للاستثمارات المشمولة بموجب قوانين أو لوائح الطرف، شريطة ألا تُلحِق هذه الإجراءات الشكلية ضرراً مادياً بالحمايات التي يوفرها الطرف لمستثمري الطرف الآخر والاستثمارات المشمولة بمقتضى هذه الاتفاقية.

2. بصرف النظر عن المادة 5 (المعاملة الوطنية) والمادة 6 (معاملة الدولة الأكثر رعاية)، يجوز لأحد الطرفين أن يُلزم مستثمر الطرف الآخر أو استثماره المشمول بتقديم معلومات تخص ذلك الاستثمار، وذلك حصراً للأغراض الإعلامية أو الإحصائية. وعلى الطرف حماية هذه المعلومات التي تكون سرية من أي كشف قد يضر بالوضع التنافسي للمستثمر أو استثماره المشمول. لا يجوز تفسير أي حكم في هذه الفقرة بما يمنع أحد الطرفين من الحصول على معلومات أو الكشف عنها بغير ذلك فيما يتصل بالتطبيق المنصف وحسن النية لقانونه.

المادة 5

المعاملة الوطنية

1. يمنح كل طرف مستثمر الطرف الآخر معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها، في الظروف المماثلة، لمستثمريه بخصوص توسعة استثمار في إقليمه، أو إدارته، أو تسييره، أو تشغيله، أو التمتع به، أو بيعه أو أي تصرف آخر فيه.

2. يمنح كل طرف الاستثمار المشمول معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها، في الظروف المماثلة، لاستثمارات مستثمريه بخصوص توسعة استثمار في إقليمه، أو إدارته، أو تسييره، أو تشغيله، أو التمتع به، أو بيعه أو أي تصرف آخر فيه.

3. يُقصد بالمعاملة الممنوحة من أحد الطرفين بمقتضى الفقرتين 1 و 2، فيما يتصل بالحكومة دون الوطنية، معاملة لا تقل تفضيلاً عن أفضل معاملة تمنحها تلك الحكومة دون الوطنية، في الظروف المماثلة، للمستثمرين ولاستثمارات مستثمري الطرف الذي تشكل هي جزءاً منه.

4. توضيحاً، يعتمد تحديد ما إذا كانت المعاملة قد مُنحت في "ظروف مماثلة" على مجمل الظروف، بما يشمل ما إذا كانت المعاملة المعنية تميز بين المستثمرين أو الاستثمارات استناداً إلى أهداف مشروعة للسياسة العامة.

5. تحظر الفقرتان 1 و 2 التمييز القائم على الجنسية. وأي اختلاف في المعاملة الممنوحة لمستثمر أو استثمار مشمول وللمستثمرين التابعين لأحد الطرفين أو استثمارات مستثمريه لا يُثبت، في حد ذاته، وجود تمييز قائم على الجنسية.

المادة 6

معاملة الدولة الأكثر رعاية

1. يمنح كل طرف مستثمر الطرف الآخر معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها، في الظروف المماثلة، لمستثمري دولة غير طرف بخصوص توسعة استثمار في إقليمه، أو إدارته، أو تسييره، أو تشغيله، أو التمتع به، أو بيعه أو أي تصرف آخر فيه.

2. يمنح كل طرف الاستثمار المشمول معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها، في الظروف المماثلة، لاستثمارات مستثمري دولة غير طرف بخصوص توسعة استثمار في إقليمه، أو إدارته، أو تسييره، أو تشغيله، أو التمتع به، أو بيعه أو أي تصرف آخر فيه.

3. يُقصد بالمعاملة الممنوحة من أحد الطرفين بمقتضى الفقرتين 1 و 2، فيما يتصل بالحكومة دون الوطنية، المعاملة الممنوحة، في الظروف المماثلة، من قِبَل تلك الحكومة دون الوطنية للمستثمرين ولاستثمارات مستثمري دولة غير طرف.

4. توضيحاً و للمزيد من اليقين، يعتمد تحديد ما إذا كانت المعاملة قد مُنحت في "ظروف مماثلة" على مجمل الظروف، بما يشمل ما إذا كانت المعاملة المعنية تميز بين المستثمرين أو الاستثمارات استناداً إلى أهداف مشروعة للسياسة العامة.

5. تحظر الفقرتان 1 و 2 التمييز القائم على الجنسية. وأي اختلاف في المعاملة الممنوحة لمستثمر أو استثمار مشمول ولمستثمري دولة غير طرف أو استثمارات مستثمري دولة غير طرف لا يُثبت، في حد ذاته، وجود تمييز قائم على الجنسية.

6. توضيحاً و للمزيد من اليقين، لا تتضمن "المعاملة" المشار إليها في الفقرتين 1 و 2 إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة المنصوص عليها في معاهدات استثمار دولية أخرى واتفاقيات تجارية أخرى. والالتزامات الموضوعية في معاهدات استثمار دولية أخرى واتفاقيات تجارية أخرى لا تُشكّل بحد ذاتها "معاملة"، ومن ثم لا يمكن أن ينشأ عنها خرق لهذه المادة، ما لم يتخذ أحد الطرفين تدابير بمقتضى تلك الالتزامات.

المادة 7

المعيار الأدنى للمعاملة[2]

1. يمنح كل طرف الاستثمارات المشمولة معاملة تتفق ومبادئ القانون الدولي العرفي الواجبة التطبيق، شاملةً المعاملة العادلة والمنصفة والحماية والأمن الكاملين.

2. توضيحاً و للمزيد من اليقين، تقرر الفقرة 1 الحد الأدنى لمعيار معاملة الأجانب في القانون الدولي العرفي بوصفه معيار المعاملة الذي يُكفل للاستثمارات المشمولة. ولا يقتضي مفهوما "المعاملة العادلة والمنصفة" و"الحماية والأمن الكاملين" أي معاملة تضاف إلى ما يتطلبه ذلك المعيار أو تتجاوزه، ولا يُنشئان حقوقاً موضوعية إضافية. ويشمل الالتزام المنصوص عليه في الفقرة 1 بتقديم:

(أ) "المعاملة العادلة والمنصفة" تتضمن الالتزام بعدم إنكار العدالة في الإجراءات الجنائية أو المدنية أو الإدارية ذات الطابع القضائي بما يتفق مع مبدأ الإجراءات القانونية الواجبة المجسدة في النظم القانونية الرئيسية في العالم؛ و

(ب) "الحماية والأمن الكاملان" تقتضي من كل طرف توفير مستوى الحماية الشرطية الذي يقتضيه القانون الدولي العرفي.[3]

3. إن التوصل إلى حدوث خرق لحكم آخر في هذه الاتفاقية أو في اتفاق دولي مستقل لا يُثبت وقوع خرق لهذه المادة.

4. إن مخالفة التدبير للقانون المحلي لا تُثبت خرقاً لهذه المادة.

---

[2] تُفسر المادة 7 (المعيار الأدنى للمعاملة) طبقاً للملحق (ب).7 (القانون الدولي العرفي).

[3] توخياً لمزيد من التيقن ، تُشير الحماية والأمن الكاملان حصراً إلى الأمن المادي للمستثمرين والاستثمارات المشمولة، وهو ما لا يقتضي معاملة تضاف إلى ما يقتضيه الحد الأدنى لمعيار معاملة الأجانب في القانون الدولي العرفي أو تتجاوزه.

المادة 8

التعويض عن الخسائر

بخصوص التدابير التي يعتمدها أو يُبقي عليها أحد الطرفين بشأن التعويض عن الخسائر التي تلحق بالاستثمارات في إقليمه جراء نزاع مسلح، أو اضطرابات أهلية، أو كارثة طبيعية، وبصرف النظر عن المادة 21(6)(ب) (التدابير غير الممتثلة)، يمنح الطرف مستثمر الطرف الآخر والاستثمار المشمول معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو استثماراتهم أو لمستثمري دولة غير طرف أو استثماراتهم، أيُّهما كان أكثر تفضيلاً للمستثمر أو الاستثمار المشمول المعني، وذلك فيما يتصل برد الحق، أو جبر الضرر، أو التعويض، أو أي تسوية أخرى.

المادة 9

الإدارة العليا ومجالس الإدارة ودخول الأفراد

1. لا يجوز لأحد الطرفين أن يُلزم منشأة تابعة له، وتكون استثماراً مشمولاً، بتعيين فرد من أي جنسية معينة في منصب في الإدارة العليا.

2. يجوز لأحد الطرفين أن يشترط أن تكون أغلبية مجلس الإدارة، أو لجنة تابعة له، لمنشأة تابعة له وتكون استثماراً مشمولاً، من جنسية معينة أو مقيمة في إقليم الطرف، شريطة ألا يُلحِق الشرط ضرراً مادياً بقدرة المستثمر على ممارسة السيطرة على استثماره.

3. يجوز لأحد الطرفين أن يُلزم المنشآت العاملة داخل إقليمه أو الخاضعة لولايته القضائية بترشيح نساء في مناصب الإدارة العليا أو في مجالس الإدارة.

4. مع مراعاة قانونه المحلي المتعلق بدخول الأجانب، يجوز لكل طرف منح دخول مؤقت للمواطنين المعينيين من قِبل مستثمر الطرف الآخر والذين يسعون لتقديم خدمات إدارية أو تنفيذية، أو خدمات تتطلب معرفة متخصصة، لاستثمار مشمول عائد لذلك المستثمر في إقليم ذلك الطرف.

المادة 10

متطلبات الأداء

1. لا يفرض أحد الطرفين أو يُنفذ أياً من المتطلبات التالية، أو يُنفذ التزاماً أو تعهداً، بخصوص توسعة الاستثمار المشمول أو أي استثمار آخر في إقليمه، أو إدارته، أو تسييره، أو تشغيله، أو التمتع به، أو بيعه أو أي تصرف آخر فيه:

(أ) تصدير مستوى معين أو نسبة مئوية معينة من سلعة أو خدمة؛

(ب) بلوغ مستوى معين أو نسبة مئوية معينة من المحتوى المحلي؛

(ج) شراء، أو استخدام، أو منح أفضلية لسلعة مُنتجة أو خدمة مُقدمة في إقليمه، أو شراء سلعة أو خدمة من شخص في إقليمه؛

(د) ربط حجم أو قيمة الواردات بحجم أو قيمة الصادرات أو بمقدار تدفقات النقد الأجنبي الداخلة المتصلة بذلك الاستثمار؛

(هـ) تقييد مبيعات سلعة أو خدمة في إقليمه ينتجها أو يقدمها الاستثمار، بربط تلك المبيعات بحجم أو قيمة صادراته أو حصيلته من النقد الأجنبي؛

(و) نقل التكنولوجيا، أو عملية إنتاج، أو الشفرة المصدرية لبرنامج، أو غيرها من المعارف ذات الملكية الخاصة إلى شخص في إقليمه؛

(ز) التوريد الحصري من إقليم الطرف لسلعة ينتجها الاستثمار أو خدمة يقدمها، وتوجيهها إلى سوق إقليمية معينة أو إلى السوق العالمية؛

(ح) (1) شراء، أو استخدام، أو منح أفضلية، في إقليمه، لتكنولوجيا تابعة للطرف أو لشخص تابع للطرف،[4] أو

(2) ما يمنع شراء أو استخدام، أو منح أفضلية، في إقليمه، لتكنولوجيا ما؛ أو

(ط) ما يحظر أو يقيد نقل المعلومات عبر الحدود بالوسائل الإلكترونية، إذا كان هذا النقل متصلاً بأعمال الاستثمار المشمول أو أعمال مستثمر أحد الطرفين.

2. لا يشترط أحد الطرفين الحصول على مزية أو الاستمرار في الحصول عليها، بخصوص الاستثمار المشمول أو أي استثمار آخر في إقليمه، بالامتثال للمتطلبات التالية:

(أ) بلوغ مستوى معين أو نسبة مئوية معينة من المحتوى المحلي؛

(ب) شراء، أو استخدام، أو منح أفضلية لسلعة مُنتجة في إقليمه، أو شراء سلعة من مُنتج في إقليمه؛

(ج) ربط حجم أو قيمة الواردات بحجم أو قيمة الصادرات أو بمقدار تدفقات النقد الأجنبي الداخلة المتصلة بذلك الاستثمار؛ أو

(د) تقييد مبيعات سلعة أو خدمة في إقليمه ينتجها أو يقدمها الاستثمار، بربط تلك المبيعات بحجم أو قيمة صادراته أو حصيلته من النقد الأجنبي.

---

[4] لأغراض هذه المادة، يتضمن مصطلح "تكنولوجيا تابعة للطرف أو لشخص تابع للطرف" التكنولوجيا التي يملكها الطرف أو شخص تابع للطرف، والتكنولوجيا التي يحوز الطرف أو شخص تابع للطرف ترخيصاً حصرياً بشأنها.

3. بخصوص الفقرتين 1 و 2:

(أ) لا تمنع الفقرة 2 أحد الطرفين من اشتراط الحصول على مزية أو الاستمرار في الحصول عليها بخصوص الاستثمار المشمول أو أي استثمار آخر في إقليمه، بالامتثال لمتطلب تحديد موقع الإنتاج، أو تقديم خدمة، أو تدريب أو تشغيل عاملين، أو إنشاء أو توسعة مرافق معينة، أو تنفيذ البحث والتطوير، أو الامتثال لمتطلب يسعى لدعم المساواة بين الجنسين، في إقليمه؛

(ب) لا تسري الفقرتان الفرعيتان 1(و) و 1(ح) في حال:

(1) جرى فرض المتطلب أو إنفاذ الالتزام أو التعهّد من جانب محكمة، أو هيئة قضائية إدارية، أو سلطة منافسة كإجراء علاجي لانتهاك مزعوم لقانون المنافسة المحلي، أو

(2) أذن أحد الطرفين باستخدام حق من حقوق الملكية الفكرية بما يتفق مع المادة 31 من اتفاقية تريبس[5]، أو اقتضى تدبير ما الكشف عن معلومات ذات ملكية خاصة تدخل في نطاق المادة 39 من اتفاقية تريبس وتتسق معها؛

(ج) لا تسري الفقرتان الفرعيتان 1(ح) و 1(ط) على تدبير يتبناه أو يُبقي عليه أحد الطرفين بخصوص المؤسسات المالية؛

(د) ليس في الفقرات الفرعية 1(ب)، و 1(ج)، و 1(و)، و 1(ح)، و 1(ط)، و 2(أ)، و 2(ب) ما يمنع أحد الطرفين من تبني أو الإبقاء على تدبير يهدف لتحقيق هدف مشروع من أهداف السياسة العامة، شريطة أن ذلك التدبير:

(1) لا يُطبق على نحو يشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو قيداً مستتراً على التجارة الدولية ، و

(2) لا يفرض قيوداً تتجاوز ما هو مطلوب لتحقيق الهدف؛

4. لا تسري الفقرتان 1 و 2 على أي متطلب آخر غير المتطلبات المحددة في هاتين الفقرتين.

5. إن أحكام:

(ا) الفقرات الفرعية 1(أ)، و 1(ب)، و 1(ج)، و 2(أ) و 2(ب)، لا تسري على متطلبات التأهيل لسلعة أو خدمة بخصوص برامج ترويج التصدير والمساعدات الخارجية؛

[5] تتضمن الإشارة إلى "المادة 31" أي تنازل عن اتفاقية تريبس أو تعديل لها تطبيقاً للفقرة 6 من إعلان الدوحة بشأن اتفاقية تريبس والصحة العامة (WT/MIN(01)/DEC/2).

(ب) الفقرات الفرعية 1(ب)، و 1(ج)، و 1(و)، و 1(ز)، و 1(ح)، و 1(ط) و 2(أ)، و 2(ب) لا تسري على المشتريات التي يُجريها أحد الطرفين أو منشأة حكومية؛

(ج) الفقرتان الفرعيتان 2(أ) و 2(ب) لا تسريان على متطلب يفرضه طرف مستورد يتصل بمحتوى سلعة ما، ويكون لازماً للتأهل لتعريفة تفضيلية أو حصة تفضيلية؛

(د) الفقرة الفرعية 1(و) لا تحول دون قيام هيئة تنظيمية أو سلطة قضائية تابعة لأحد الطرفين بإلزام شخص من الطرف الآخر بالحفاظ على الشفرة المصدرية لبرنامج، أو خوارزمية مُضمنة في تلك الشفرة المصدرية، وإتاحتها للهيئة التنظيمية لغرض تحقيق، أو تفتيش، أو فحص، أو إجراء إنفاذ، أو إجراء قضائي محدد،[6] وذلك رهناً بضمانات ضد الكشف غير المصرح به؛ و

(هـ) الفقرة الفرعية 1(ط) لا تسري على المعلومات التي يحوزها أو يعالجها أحد الطرفين أو (تُحاز أو تُعالج) لصالحه، أو أي تدبير يتصل بهذه المعلومات، بما في ذلك أي تدبير يتصل بجمعها.

6. ليس في هذه المادة ما يمنع إنفاذ أي التزام، أو تعهد، أو متطلب قائم بين أطراف خاصة، طالما لم يفرض أحد الطرفين ذلك الالتزام، أو التعهّد، أو المتطلب أو يستلزمه.

المادة 11

نزع الملكية

1. لا ينزع أي طرف ملكية استثمار مشمول، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا:

(أ) تحقيقاً للمنفعة العامة؛[7]

(ب) طبقاً للإجراءات القانونية الواجبة؛

(ج) على نحو غير تمييزي؛ و

[6] لا يجوز تفسير هذا الإفصاح على أنه يؤثر سلباً على مكانة الشفرة المصدرية للبرنامج كسر تجاري، إذا تمسك مالك السر التجاري بهذه المكانة.

[7] يُقرّ الطرفان بأن معنى "المنفعة العامة" قد يختلف تطبيقه فيما يتعلق بحكومة الشعوب الأصلية.

(د) شريطة دفع تعويض وفقاً للفقرة 5.

2. لا يقع نزع الملكية المباشر بموجب الفقرة 1 إلا حين يستولي أحد الطرفين على استثمار مشمول عن طريق النقل الرسمي للملكية أو الاستيلاء الصريح.

3. قد يقع نزع الملكية غير المباشر بمقتضى الفقرة 1 حين يكون لتدبير أو سلسلة من التدابير التي يتبناها أحد الطرفين أثر مكافئ لنزع الملكية المباشر دون نقل رسمي للملكية أو استيلاء صريح. والتدبير غير التمييزي الذي يتبناه ويُبقي عليه أحد الطرفين بحسن نية لحماية أهداف مشروعة للمصلحة العامة، كالصحة والسلامة والبيئة، لا يُعدّ نزعاً للملكية غير مباشر، حتى وإن كان له أثر مكافئ لنزع الملكية المباشر. ويتطلب تحديد ما إذا كان لتدبير أو سلسلة من التدابير التي يتبناها أحد الطرفين أثر مكافئ لنزع الملكية المباشر فحصاً يستند إلى الوقائع لكل حالة على حدة، ويجب أن يراعي ما يلي:

(أ) الأثر الاقتصادي للتدبير أو سلسلة التدابير، رغم أن مجرد تسبب تدبير أو سلسلة من التدابير التي يتبناها أحد الطرفين بأثر سلبي على القيمة الاقتصادية للاستثمار المشمول لا يُثبت وقوع نزع ملكية غير مباشر؛

(ب) مدة التدبير أو سلسلة التدابير التي يتبناها أحد الطرفين؛

(ج) مدى تداخل التدبير أو سلسلة التدابير مع توقعات واضحة ومعقولة يدعمها الاستثمار؛ و

(د) طابع التدبير أو سلسلة التدابير.

4. لا يُعدّ تدبير أحد الطرفين خرقاً لهذه المادة ما لم ينزع ملكية استثمار مشمول يمثل حق ملكية مادي أو غير مادي بموجب القانون المحلي للطرف الذي أُجري فيه الاستثمار. ويتطلب هذا التحديد مراعاة العوامل ذات الصلة، كطبيعة ونطاق حق الملكية المادي أو غير المادي بموجب القانون المحلي المطبق للطرف الذي أُجري فيه الاستثمار.

5. التعويض المشار إليه في الفقرة 1 يجب أن:

(أ) يُسدد دون إبطاء بعملة قابلة للتحويل بحرية؛

(ب) يُعادل القيمة السوقية العادلة للاستثمار المنزوعة ملكيته قُبيل وقوع نزع الملكية (تاريخ نزع الملكية). وتتضمن معايير التقييم الملائمة قيمة المشروع القائم، وقيمة الأصول شاملة القيمة الضريبية المعلنة للممتلكات المادية، ومعايير أخرى، قد تكون ملائمة أو ذات صلة وفقاً للظروف، لتحديد القيمة السوقية العادلة؛

(ج) لا يعكس أي تغير في القيمة طرأ بسبب معرفة نية نزع الملكية مسبقاً؛

(د) يتضمن فائدة بسعر معقول تجارياً لتلك العملة اعتباراً من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ السداد؛ و

(هـ) يكون قابلاً للتحويل بحرية.

6. التدبير الذي يتبناه أحد الطرفين والذي كان سيُشكّل، لولا ذلك، نزعاً لملكية حق من حقوق الملكية الفكرية بمقتضى هذه المادة لا يُعدّ خرقاً لهذه المادة إذا كان متفقاً مع اتفاقية تريبس وأي تنازل عن أو تعديل لتلك الاتفاقية يقبله ذلك الطرف.

المادة 12

تحويل الأموال

1. يسمح كل طرف بإجراء كافة التحويلات المتصلة بـ الاستثمار المشمول بحرية، ودون إبطاء، إلى إقليمه ومنه. وتتضمن تلك التحويلات:

(أ) المساهمات في رأس المال؛

(ب) الأرباح، وتوزيعات الأرباح، والفوائد، والمكاسب الرأسمالية، ومدفوعات الإتاوات، ورسوم الإدارة، والمساعدة الفنية والرسوم الأخرى، والعائدات العينية، والمبالغ الأخرى المستمدة من الاستثمار المشمول؛

(ج) العائدات المتحققة من بيع الاستثمار المشمول كلياً أو جزئياً أو من التصفية الجزئية أو الكاملة للاستثمار المشمول؛

(د) المدفوعات المسددة بموجب عقد أبرمه المستثمر أو الاستثمار المشمول، بما في ذلك المدفوعات المسددة عملاً باتفاقية قرض أو اتفاقية عمل؛

(هـ) المدفوعات المسددة بموجب المادة 8 (التعويض عن الخسائر) والمادة 11 (نزع الملكية)؛ و

(و) المدفوعات الناشئة عن أي منازعة.

2. يسمح كل طرف بإجراء التحويلات المتصلة بالاستثمار المشمول بالعملة القابلة للتحويل التي استُثمر بها رأس المال أصلاً أو بأي عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها المستثمر والطرف المعني. وما لم يتفق المستثمر على غير ذلك، تُجرى التحويلات بسعر الصرف السائد في السوق بتاريخ التحويل.

3. بصرف النظر عن الفقرات 1، 2، 5 و 7، يجوز لأحد الطرفين منع التحويل أو الحد منه عن طريق التطبيق المنصف وغير التمييزي وحسن النية لقانونه المحلي المتصل بـ:

(أ) الإفلاس، أو الإعسار، أو حماية حقوق الدائنين؛

(ب) إصدار الأوراق المالية أو تداولها أو التعامل بها؛

(ج) جريمة جنائية أو جزائية؛

(د) إعداد التقارير المالية أو حفظ سجلات التحويلات عند ضرورة ذلك لمساعدة سلطات إنفاذ القانون أو السلطات الرقابية المالية؛ أو

(هـ) ضمان الامتثال لأمر أو حكم قضائي صادر في إجراءات قضائية أو إدارية.

4. توخياً لمزيد من التيقن ، ليس في هذه المادة ما يمنع التطبيق المنصف وغير التمييزي وحسن النية لقانون الطرف المحلي المتصل ببرامج الضمان الاجتماعي، أو التقاعد العام، أو الادخار الإلزامي.

5. لا يجوز لأحد الطرفين أن يُلزم أحد مستثمريه بتحويل، أو أن يوقع جزاءً على أحد مستثمريه لعدم قيامه بتحويل، الدخل أو الإيرادات أو الأرباح أو المبالغ الأخرى المستمدة من استثمار في إقليم الطرف الآخر أو المنسوبة إليه.

6. بصرف النظر عن الفقرة 1، يجوز لأحد الطرفين تقييد تحويلات العائدات العينية في الظروف التي يجوز له فيها، خلافاً لذلك، تقييد تلك التحويلات بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية وكما هو مبين في الفقرة 3.

7. بصرف النظر عن الفقرات 1، 2 و 5، ودون تقييد لسريان الفقرة 3، يجوز لأحد الطرفين منع التحويلات أو الحد منها، حين تصدر عن مؤسسة مالية إلى، أو لصالح، جهة تابعة لتلك المؤسسة أو شخص ذي صلة بها، عن طريق التطبيق المنصف وغير التمييزي وحسن النية لتدبير يتصل بالحفاظ على سلامة المؤسسات المالية ومتانتها ونزاهتها ومسؤوليتها المالية.

المادة 13

الشفافية

1. ينبغي على كل طرف أن يكفل أن قوانينه، ولوائحه، وإجراءاته، وقراراته الإدارية ذات التطبيق العام، فيما يتصل بمسألة تشملها هذه الاتفاقية، تُنشر دون إبطاء أو تُتاح بغير ذلك على نحو يُمكّن ذوي المصلحة والطرف الآخر من الاطلاع عليها.

2. بالقدر الممكن، يقوم كل طرف بما يلي:

(أ) النشر المسبق لأي تدبير مشار إليه في الفقرة 1 يعتزم تبنيه؛

(ب) إتاحة فرصة معقولة لذوي المصلحة والطرف الآخر للتعليق على ذلك التدبير المقترح؛ و

(ج) إفساح وقت معقول بين نشر التدبير المشار إليه في الفقرة 1 والتاريخ الواجب على مستثمري أحد الطرفين الامتثال فيه للتدبير.

3. تكفل كندا أن تكون قوانينها، ولوائحها، وإجراءاتها وقراراتها الإدارية بخصوص حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك أي عملية تشاور واجبة التطبيق، متاحة على نحو يُمكّن الشخص ذا المصلحة من الامتثال الواجب لقانونها المحلي.

4. ينبغي على كل طرف الإبقاء على آليات مناسبة أو إنشاؤها للرد على استفسارات ذوي المصلحة بشأن التدابير المشار إليها في الفقرتين 1 و 3.

5. بناءً على طلب يقدمه أحد الطرفين، ينبغي للطرف الآخر تقديم معلومات والرد على الأسئلة المتعلقة بتدبير مقترح أو قائم قد يؤثر على الاستثمار المشمول. يجوز لأحد الطرفين إحالة طلب أو تقديم معلومات بمقتضى هذه المادة إلى الطرف الآخر عبر نقطة اتصاله.

6. يُعيّن كل طرف نقطة اتصال لتيسير الاتصالات بين الطرفين حول أي مسألة تشملها هذه الاتفاقية. يُخطر كل طرف الطرف الآخر كتابةً بنقطة اتصاله المعينة خلال مدة لا تتجاوز 60 يوماً من تاريخ بدء سريان هذه الاتفاقية. يُخطر كل طرف الطرف الآخر فوراً بأي تغيير يطرأ على نقطة اتصاله.

المادة 14

الحلول

1. إذا سدد أحد الطرفين أو وكالة تابعة له مبلغاً لأحد مستثمريه بموجب ضمان أو عقد تأمين أبرمه بخصوص الاستثمار المشمول، يُقر الطرف الآخر بصحة حلول الطرف المذكور أولاً أو وكالته محل المستثمر في حق أو سند ملكية يحوزه المستثمر.

2. يتمتع الطرف أو الوكالة التابعة له الذي يحل في حق مستثمر طبقاً للفقرة 1 بذات الحقوق التي يتمتع بها المستثمر بخصوص الاستثمار المشمول. ويجوز أن يباشر تلك الحقوق الطرف أو وكالة تابعة له أو المستثمر إذا أذن الطرف أو وكالته بذلك.

المادة 15

التدابير الضريبية

1. باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه المادة، لا تسري هذه الاتفاقية على أي تدبير ضريبي.

2. لا تمس هذه الاتفاقية بحقوق والتزامات أي طرف بموجب اتفاقية ضريبية. وفي حال التعارض بين هذه الاتفاقية واتفاقية ضريبية، تسود أحكام تلك الاتفاقية.

3. شريطة استيفاء الشروط الواردة في الفقرة 4:

(أ) تسري أحكام المادة 11 (نزع الملكية) على التدابير الضريبية؛ و

(ب) يراعى عند تحديد ما إذا كان التدبير الضريبي يشكل نزعاً للملكية العوامل المبينة في المادة 11(3) (نزع الملكية).

4. لا يجوز للمستثمر رفع مطالبة بمقتضى الفقرة 3 ما لم:

(أ) يقدم المستثمر نسخة من إشعار المطالبة إلى السلطات الضريبية للطرفين، ويجوز في هذه الحالة للسلطة الضريبية لأحد الطرفين أن تطلب كتابياً من السلطة الضريبية للطرف الآخر التوصل إلى قرار مشترك بأن التدبير المعني لا يشكل نزعاً للملكية؛ و

(ب) بعد انقضاء 180 يوماً من استلام إشعار المطالبة من المستثمر، تخفق السلطات الضريبية للطرفين في التوصل إلى قرار مشترك بأن التدبير المعني لا يشكل نزعاً للملكية.

5. إذا نشأ خلاف، بصدد مطالبة من مستثمر أحد الطرفين أو منازعة بين الطرفين، حول ما إذا كان تدبير لأحد الطرفين هو تدبير ضريبي أو ما إذا كان هناك تعارض قائم بين هذه الاتفاقية واتفاقية ضريبية، يجوز لأحد الطرفين أن يقدم كتابياً إلى السلطات الضريبية لكل طرف طلباً للتوصل إلى قرار مشترك. ولا يجوز لهيئة التحكيم أو فريق التحكيم المنظور أمامها المطالبة أو المنازعة التي نشأ بشأنها الخلاف مواصلة الإجراءات إلى أن:

(أ) تتسلم قرار السلطات الضريبية خلال 180 يوماً من طلب القرار المشترك، وفي هذه الحالة، يكون قرار السلطات الضريبية مُلزماً لهيئة التحكيم المُشكلة بمقتضى القسم (هـ) (تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر الطرف الآخر) أو فريق التحكيم المُشكل بمقتضى القسم (ز) (إجراءات تسوية المنازعات بين الدولتين)؛ أو

(ب) تنقضي 180 يوماً على طلب القرار المشترك دون أن تبت السلطات الضريبية في المسألة، وفي هذه الحالة، تبت هيئة التحكيم أو فريق التحكيم في المسألة قبل المتابعة في المطالبة.

6. يُخطر كل طرف الطرف الآخر بمذكرة دبلوماسية بهوية وبيانات الاتصال الخاصة بالسلطات الضريبية المشار إليها في هذه المادة.

المادة 16

عدم الإخلال

يُقرّ الطرفان بأنه من غير الملائم تشجيع الاستثمار عن طريق التساهل في التدابير المحلية المتصلة بالصحة، أو السلامة، أو البيئة، أو الأهداف التنظيمية الأخرى، أو حقوق الشعوب الأصلية. وتبعاً لذلك، لا يتساهل أي طرف في تطبيق، أو يتنازل عن، أو يخل بهذه التدابير أو يعرض التساهل فيها أو التنازل عنها أو الإخلال بها بأي شكل آخر، بغرض تشجيع توسعة أو إدارة استثمار مستثمر في إقليمه. إذا ارتأى أحد الطرفين أن الطرف الآخر قد عرض مثل هذا التشجيع، يجوز له طلب التشاور مع الطرف الآخر، ويتشاور الطرفان بغية تجنب هذا التشجيع.

المادة 17

المسؤولية الاجتماعية للشركات

يؤكد كل طرف مجدداً أهمية المعايير، والمبادئ التوجيهية، والمبادئ المعترف بها دولياً للمسؤولية الاجتماعية للشركات والتي حظيت بتأييد ذلك الطرف أو دعمه، بما فيها المبادئ التوجيهية للمنشآت متعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وينبغي على كل طرف تشجيع المنشآت العاملة داخل إقليمه أو الخاضعة لولايته القضائية على أن تُضمِّن طواعيةً هذه المعايير، والمبادئ التوجيهية، والمبادئ في ممارساتها التجارية وسياساتها الداخلية.

المادة 18

الحرمان من المزايا

يجوز لأحد الطرفين، خلال مدة معقولة وبما لا يتجاوز تقديمه لدفوعه الموضوعية الرئيسية، أن يحرم مستثمر الطرف الآخر الذي يكون منشأة تابعة لذلك الطرف واستثمارات ذلك المستثمر من مزايا هذه الاتفاقية إذا كان مستثمر من دولة غير طرف أو من الطرف الرافض يملك المنشأة أو يسيطر عليها، وكان الطرف الرافض يتبنى أو يُبقي على تدابير بخصوص الدولة غير الطرف تحظر المعاملات مع المنشأة أو من شأنها أن تُنتهك أو يُتحايل عليها حال منح مزايا هذه الاتفاقية للمنشأة أو لاستثماراتها.

القسم (ج): تيسير الاستثمار

المادة 19

معالجة طلبات الحصول على الإذن

1. ينبغي على كل طرف أن يكفل أن قواعده الإدارية أو الإجرائية الواجب اتباعها للحصول على الإذن أو تعديله أو تجديده لا تُعقد أو تُؤخر على نحو لا مسوغ له توسعة الاستثمار في إقليم أحد الطرفين، أو إدارته، أو تسييره، أو تشغيله، أو بيعه أو أي تصرف آخر فيه.

2. ينبغي للسلطة المختصة التابعة للطرف:

(أ) قبول طلبات الإذن بالصيغة الإلكترونية بشروط موثوقية مماثلة للمقدمة الورقية؛ و

(ب) قبول النسخ الموثقة، إذا اعتُبر ذلك ملائماً، عوضاً عن المستندات الأصلية.

3. بناءً على طلب مقدم الطلب، ينبغي للسلطة المختصة التابعة للطرف أن تزود، دون إبطاء لا مسوغ له، بمعلومات تخص وضع طلب الإذن.

4. إذا ارتأت السلطة المختصة التابعة للطرف أن طلب الإذن غير مكتمل، ينبغي للسلطة المختصة، خلال مدة زمنية معقولة، إخطار مقدم طلب الإذن، وتحديد المعلومات الإضافية اللازمة لاستكمال طلب الإذن، ومنح مقدم طلب الإذن فرصة لتدارك أوجه النقص.

5. ينبغي على كل طرف أن يكفل إنجاز معالجة طلب الإذن، بما في ذلك بلوغ قرار نهائي، ضمن إطار زمني معقول اعتباراً من تقديم طلب الإذن مكتملاً.

6. ينبغي على كل طرف أن يكفل بدء سريان الإذن، فور منحه، دون إبطاء لا مسوغ له، طبقاً للأحكام والشروط المحددة فيه.

7. إذا رفضت السلطة المختصة التابعة للطرف طلب الإذن، ينبغي للطرف أن يكفل قيام سلطته المختصة بما يلي:

(أ) إخطار مقدم الطلب كتابياً ودون إبطاء لا مسوغ له؛

(ب) إبلاغ المستثمر، بناءً على طلب مقدم الطلب بالأسباب التي دعت إلى رفض طلب الإذن وبالميقات الزمني للطعن على القرار أو مراجعته؛ و

(ج) السماح لمقدم الطلب بمعاودة تقديم طلب الإذن.

المادة 20

الرسوم والتكاليف

1. الرسم الذي قد يتحمله مقدم الطلب بخصوص طلبه للحصول على الإذن ينبغي أن يكون معقولاً ومتناسباً مع التكاليف المتحملة لمعالجة الطلب، ولا يجوز أن يقيد بحد ذاته إنشاء الاستثمار في إقليم أحد الطرفين، أو حيازته، أو توسعته، أو إدارته، أو تسييره، أو تشغيله، أو بيعه أو أي تصرف آخر فيه.

2. لا تتضمن رسوم الإذن المدفوعات الخاصة بالمزادات العلنية، أو استخدام الموارد الطبيعية، أو الإتاوات، أو العطاءات أو الوسائل الأخرى غير التمييزية لمنح الامتيازات، أو المساهمات المقررة لتقديم خدمة شاملة.

3. لا تسري هذه المادة على تدبير يتبناه أو يُبقي عليه أحد الطرفين بخصوص مؤسسة مالية.

القسم (د): التحفظات والاستثناءات

المادة 21

التدابير غير الممتثلة

1. لا تسري المادة 5 (المعاملة الوطنية)، والمادة 6 (معاملة الدولة الأكثر رعاية)، والمادة 9 (الإدارة العليا ومجالس الإدارة ودخول الأفراد)، والمادة 10 (متطلبات الأداء) والقسم (ج) (تيسير الاستثمار) على:

(أ) أي تدبير:

(1) يكون قائماً وغير ممتثل، ويُبقى عليه في إقليم أحد الطرفين، أو

(2) يُبقى عليه أو يُعتمد بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية، وفي وقت بيع أو أي تصرف آخر في حصص الحكومة في رأس مال منشأة حكومية قائمة أو كيان حكومي قائم أو في أصولهما، ويحظر أو يفرض قيوداً على ملكية أو السيطرة على حصص رأس المال أو الأصول أو يفرض متطلبات جنسية تتصل بالإدارة العليا أو أعضاء مجلس الإدارة؛

(ب) مواصلة تطبيق أو التجديد الفوري لأي تدبير غير ممتثل مشار إليه في الفقرة الفرعية (أ)؛ أو

(ج) أي تعديل يُدخل على أي تدبير غير ممتثل مشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) بالقدر الذي لا يقلل فيه التعديل من توافق التدبير مع المادة 5 (المعاملة الوطنية)، والمادة 6 (معاملة الدولة الأكثر رعاية)، والمادة 9 (الإدارة العليا ومجالس الإدارة ودخول الأفراد)، والمادة 10 (متطلبات الأداء) والقسم (ج) (تيسير الاستثمار)، بالصيغة التي كان عليها التدبير قُبيل التعديل.

2. لا تسري المادة 5 (المعاملة الوطنية)، والمادة 6 (معاملة الدولة الأكثر رعاية)، والمادة 9 (الإدارة العليا ومجالس الإدارة ودخول الأفراد)، والمادة 10 (متطلبات الأداء) والقسم (ج) (تيسير الاستثمار) على أي تدبير يتبناه أو يُبقي عليه أحد الطرفين بخصوص قطاعات، أو قطاعات فرعية، أو أنشطة، على النحو الموضح في جدوله بالملحق الأول (تحفظات بشأن التدابير المستقبلية).

3. لا يجوز لأي طرف، بمقتضى أي تدبير يُعتمد بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ويشمله جدوله في الملحق الأول (تحفظات بشأن التدابير المستقبلية)، أن يُلزم مستثمر الطرف الآخر، بسبب جنسيته، ببيع استثمار قائم وقت دخول التدبير حيز النفاذ أو التصرف فيه بأي شكل آخر.

4. لا تسري المادة 6 (معاملة الدولة الأكثر رعاية) على المعاملة الممنوحة من أحد الطرفين بمقتضى الاتفاقيات المحددة في جدوله بالملحق الثاني (استثناءات من معاملة الدولة الأكثر رعاية).

5. بخصوص حقوق الملكية الفكرية، يجوز لأحد الطرفين عدم التقيد بالمادة 5 (المعاملة الوطنية)، والمادة 6 (معاملة الدولة الأكثر رعاية) والمادة 10 (متطلبات الأداء) على نحو يتفق مع:

(أ) اتفاقية تريبس؛

(ب) أي تعديل لاتفاقية تريبس يكون نافذاً لكلا الطرفين؛ و

(ج) أي تنازل عن اتفاقية تريبس يُمنح بمقتضى المادة التاسعة من اتفاق منظمة التجارة العالمية.

6. لا تسري المادة 5 (المعاملة الوطنية)، والمادة 6 (معاملة الدولة الأكثر رعاية) والمادة 9 (الإدارة العليا ومجالس الإدارة ودخول الأفراد) على:

(أ) المشتريات التي يُجريها أحد الطرفين أو منشأة حكومية؛ أو

(ب) أي إعانة أو منحة يقدمها أحد الطرفين أو منشأة حكومية، بما في ذلك أي قرض مدعوم من الحكومة، أو ضمان، أو تأمين.

المادة 22

استثناءات عامة

1. لا تحول هذه الاتفاقية دون قيام كندا بتبني أو الإبقاء على تدبير ضروري للوفاء بحقوق الشعوب الأصلية أو الحقوق التعاهدية المعترف بها والمؤكدة بموجب المادة 35 من القانون الدستوري لعام 1982، بما في ذلك اتفاقيات المطالبات بالأراضي، وتلك الحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات الحكم الذاتي بين الحكومة الوطنية أو الحكومة دون الوطنية والشعوب الأصلية.

2. لا تسري هذه الاتفاقية على تدبير يتبناه أو يُبقي عليه أحد الطرفين بخصوص شخص يعمل في صناعة ثقافية. ويُقصد "بالشخص الذي يعمل في صناعة ثقافية" الشخص الذي يزاول الأنشطة التالية:

(أ) نشر، أو توزيع، أو بيع الكتب، أو المجلات، أو الدوريات، أو الصحف بالشكل المطبوع أو القابل للقراءة آلياً، إلا إذا كانت الطباعة أو تنضيد الحروف لأي مما سبق هي النشاط الأوحد؛

(ب) إنتاج، أو توزيع، أو بيع، أو عرض الأفلام أو تسجيلات الفيديو؛

(ج) إنتاج، أو توزيع، أو بيع، أو عرض التسجيلات الموسيقية السمعية أو المرئية؛

(د) نشر، أو توزيع، أو بيع الموسيقى بالشكل المطبوع أو القابل للقراءة آلياً؛ أو

(هـ) الاتصالات اللاسلكية التي يكون القصد من إرسالها الاستقبال المباشر من قبل عموم الجمهور، وجميع تعهدات البث الإذاعي أو التلفزيوني أو الكبلي وجميع خدمات برمجة الأقمار الصناعية وشبكات البث.

3. لا تحول هذه الاتفاقية دون قيام أحد الطرفين بتبني أو الإبقاء على تدابير لأسباب احترازية، مثل:

(أ) حماية المستثمرين، أو المودعين، أو حملة وثائق التأمين، أو الأشخاص الذين تلتزم مؤسسة مالية تجاههم بواجب ائتماني؛

(ب) الحفاظ على سلامة، ومتانة، ونزاهة، أو المسؤولية المالية للمؤسسات المالية؛

(ج) الحفاظ على سلامة أنظمة الدفع والمقاصة المالية والتشغيلية ونزاهتها؛ و

(د) ضمان نزاهة واستقرار النظام المالي لأحد الطرفين؛

شريطة ألا تُستخدم هذه التدابير وسيلةً للتهرب من تعهدات الطرف أو التزاماته بمقتضى هذه الاتفاقية.

4. لا تسري هذه الاتفاقية على التدابير غير التمييزية ذات التطبيق العام التي يتخذها بنك مركزي أو سلطة نقدية لأحد الطرفين، أو مؤسسة مالية يملكها أحد الطرفين أو يسيطر عليها، سعياً لتنفيذ سياسات نقدية وما يتصل بها من سياسات ائتمانية أو سياسات سعر الصرف. لا تمس هذه الفقرة بالتزامات الطرف بموجب المادة 10 (متطلبات الأداء) أو المادة 12 (تحويل الأموال).

5. هذه الاتفاقية لا:

(أ) تقتضي من أحد الطرفين تقديم معلومات أو إتاحة الوصول إليها إذا ارتأى ذلك الطرف أن الكشف عن هذه المعلومات يتعارض مع مصالحه الأمنية الأساسية؛

(ب) تحول دون اتخاذ أحد الطرفين إجراءً يراه ضرورياً لحماية مصالحه الأمنية الأساسية:

(1) يتصل بالاتجار بالأسلحة والذخائر ومعدات الحرب وبمثل هذا الاتجار والمعاملات في السلع والمواد والخدمات والتكنولوجيا الأخرى التي تُجرى بشكل مباشر أو غير مباشر لغرض إمداد مؤسسة عسكرية أو أمنية أخرى،

(2) يُتخذ في زمن الحرب أو حالات الطوارئ الأخرى في العلاقات الدولية، أو

(3) يتصل بتنفيذ سياسات وطنية أو اتفاقيات دولية بخصوص عدم انتشار الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛ أو

(ج) تحول دون وفاء أحد الطرفين بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين.

6. لا تقتضي هذه الاتفاقية من أحد الطرفين تقديم معلومات أو إتاحة الوصول إليها إذا كان من شأن الكشف عنها أن يعيق إنفاذ القانون أو يتعارض مع القانون المحلي للطرف، أو من شأنه الإخلال بالمصلحة التجارية المشروعة لمنشآت معينة، عامة كانت أم خاصة.

7. إذا كان حق أو التزام في هذه الاتفاقية يماثل حقاً أو التزاماً بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية، يتفق الطرفان على أن التدبير الذي يتبناه أحد الطرفين بما يتفق مع قرار إعفاء تمنحه منظمة التجارة العالمية تطبيقاً

للمادة التاسعة من اتفاق منظمة التجارة العالمية يُعدّ متفقاً أيضاً مع هذه الاتفاقية. ولا يجوز أن ينشأ عن مثل هذا التدبير الممتثل الذي يتخذه أي من الطرفين مطالبة من مستثمر أحد الطرفين ضد الطرف الآخر بموجب القسم (هـ) (تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر من الطرف الآخر) من هذه الاتفاقية.

القسم (هـ): تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر الطرف الآخر

المادة 23

النطاق والغرض

1. دون المساس بحقوق والتزامات الطرفين بمقتضى القسم (ز) (إجراءات تسوية المنازعات بين الدولتين)، يؤسس هذا القسم آلية لتسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر الطرف الآخر.

2. بمقتضى هذا القسم، يجوز لمستثمر أحد الطرفين أن يقدم مطالبة بأن الطرف الآخر قد أخل بالتزام بموجب القسم (ب) (الالتزامات الموضوعية)، باستثناء المادة 9(3) و (4) (الإدارة العليا ومجالس الإدارة ودخول الأفراد)، أو المادة 10(1)(ط) (متطلبات الأداء)، أو المادة 13 (الشفافية)، أو المادة 16 (عدم الإخلال)، أو المادة 17 (المسؤولية الاجتماعية للشركات).

المادة 24

طلب إجراء مشاورات

1. في حال قيام منازعة استثمارية بموجب هذه الاتفاقية، يجب على مستثمر أحد الطرفين السعي لحل المنازعة من خلال المشاورات، ويجوز أن يشمل ذلك استخدام إجراءات غير ملزمة لطرف ثالث، كالمساعي الحميدة، أو التوفيق، أو الوساطة. وما لم يُتفق على غير ذلك، تُجرى المشاورات خلال 90 يوماً من تقديم طلب إجراء المشاورات بمقتضى الفقرة 2.

2. يُقدم طلب إجراء المشاورات إلى الطرف الآخر بمقتضى هذه المادة في أجل أقصاه:

(أ) ثلاث سنوات من التاريخ الذي نما فيه إلى علم المستثمر لأول مرة، أو، حسب الاقتضاء، المنشأة المشار إليها في المادة 26(2) (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات)، أو كان ينبغي أن ينمو فيه إلى علمه لأول مرة، بالخرق المزعوم وعلمه بأن المستثمر أو، حسب الاقتضاء، المنشأة، قد لحقت به خسارة أو ضرر بسبب ذلك الخرق أو ناشئاً عنه؛ أو

(ب) سنتان بعد كفّ المستثمر أو، حسب الاقتضاء، المنشأة، عن متابعة مطالبة أو دعوى أمام هيئة تحكيم أو محكمة بموجب قانون أحد الطرفين بخصوص التدبير محل الخلاف في طلب المستثمر لإجراء المشاورات، أو عند انتهاء تلك الإجراءات على أي نحو آخر، شريطة ألا

يتجاوز ذلك سبع سنوات بعد التاريخ الذي نما فيه إلى علم المستثمر لأول مرة، أو، حسب الاقتضاء، المنشأة، أو كان ينبغي أن ينمو فيه إلى علمه لأول مرة، بالخرق المزعوم وعلمه بأن المستثمر قد لحقت به خسارة أو ضرر جراء ذلك.

لا يُجدد الخرق المستمر أو وقوع أفعال أو امتناعات مماثلة أو ذات صلة المدد المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) ولا يقطعها.

3. يكون مكان المشاورات، ما لم تتفق الأطراف المتنازعة على غير ذلك:

(أ) أوتاوا، إذا كانت التدابير المطعون عليها تدابير عائدة لكندا؛ أو

(ب) أبوظبي، إذا كانت التدابير المطعون عليها تدابير عائدة للإمارات العربية المتحدة.

4. يجوز للأطراف المتنازعة عقد المشاورات عن طريق الاتصال المرئي أو أي وسائل أخرى إذا كان ذلك ملائماً، كالحالة التي يكون فيها المستثمر منشأة متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة.

5. يجب على المستثمر الذي يطلب إجراء المشاورات أن يقدم إلى الطرف المعني طلباً خطياً لإجراء المشاورات، يبين فيه:

(أ) ما إذا كان المستثمر ينوي تقديم المطالبة بمقتضى المادة 26(1) أو المادة 26(2) (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات)؛

(ب) اسم المستثمر وعنوانه والأدلة المثبتة لكونه مستثمر الطرف الآخر؛

(ج) الاستثمار محل النزاع والأدلة المثبتة لملكية المستثمر للاستثمار أو سيطرته عليه، ويشمل ذلك، إذا كان الاستثمار منشأة، اسم المنشأة وعنوانها ومكان تأسيسها؛

(د) لكل مطالبة:

(1) أحكام هذه الاتفاقية التي يُدَّعى خرقها، و

(2) السند الواقعي للمطالبة، بما في ذلك التدبير محل الخلاف؛ و

(هـ) الجبر المطلوب والمبلغ التقريبي للتعويضات المطالب بها.

6. إذا لم يقدم المستثمر مطالبة بمقتضى المادة 26 (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات) خلال سنة واحدة من تقديم طلب إجراء المشاورات، يُعدّ المستثمر أنه سحب طلبه لإجراء المشاورات ويمتنع عليه تقديم مطالبة بموجب هذا القسم بخصوص ذات التدابير. يجوز تمديد هذه المدة بالاتفاق المتبادل بين الأطراف المتنازعة.

المادة 25

الوساطة

1. يجوز للأطراف المتنازعة الاتفاق في أي وقت على اللجوء إلى الوساطة.

2. اللجوء إلى الوساطة لا يمس بالمركز القانوني أو حقوق أي طرف متنازع بمقتضى هذه الاتفاقية، وتخضع للقواعد التي تتفق عليها الأطراف المتنازعة، بما في ذلك، إن كانت متاحة، قواعد الوساطة التي يتبناها الطرفان بعد بدء سريان هذه الاتفاقية.

3. يُعيَّن الوسيط باتفاق الأطراف المتنازعة. كما يجوز للأطراف المتنازعة أن تطلب من الأمين العام للإكسيد تعيين الوسيط.

4. تسعى الأطراف المتنازعة للتوصل إلى تسوية للمنازعة خلال 120 يوماً من تعيين الوسيط.

5. إذا اتفقت الأطراف المتنازعة على اللجوء إلى الوساطة، تُعلَّق المدد الزمنية المنصوص عليها في المادة 24(2) والمادة 24(6) (طلب إجراء مشاورات) وجميع المدد الزمنية بمقتضى أي تحكيم بموجب هذا القسم، وذلك اعتباراً من التاريخ الذي اتفقت فيه الأطراف المتنازعة على اللجوء إلى الوساطة، وتُستأنف في التاريخ الذي يقرر فيه أحد الأطراف المتنازعة إنهاء الوساطة. ويُحال قرار أحد الأطراف المتنازعة بإنهاء الوساطة بموجب رسالة إلى الوسيط والطرف المتنازع الآخر.

المادة 26

تقديم مطالبة لتسوية المنازعات

1. يجوز لمستثمر أحد الطرفين أن يقدم مطالبة بأن الطرف الآخر قد أخل بالتزام وفقاً للمادة 23 (النطاق والغرض)، وأن المستثمر قد لحقت به خسارة أو ضرر بسبب ذلك الخرق أو ناشئاً عنه، وذلك فقط في حال:

(أ) أن يكون المستثمر قد أوفى بالمتطلبات المنصوص عليها في المادة 24 (طلب إجراء مشاورات)؛

(ب) أن تكون 180 يوماً قد مضت منذ تسلُّم الطرف الآخر لطلب إجراء المشاورات بمقتضى المادة 24 (طلب إجراء مشاورات)؛

(ج) أن تتصل المطالبة بالتدابير المحددة في طلب المستثمر لإجراء المشاورات بمقتضى المادة 24 (طلب إجراء مشاورات)؛

(د) أن يقبل المستثمر بتسوية المنازعات طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية؛ و

(هـ) أن يتنازل المستثمر، وإذا كانت المطالبة تتعلق بخسارة أو ضرر لحق بمصلحة في منشأة تابعة للطرف الآخر وهي شخص اعتباري يملكه المستثمر أو يسيطر عليه مباشرةً أو مداورةً، أن تتنازل المنشأة أيضاً، عن حقه في إقامة أو الاستمرار في أي دعاوى أمام أي هيئة قضائية إدارية أو محكمة بموجب قانون أي طرف أو إجراءات أخرى لتسوية المنازعات بخصوص تدبير الطرف الآخر الذي يُدَّعى أنه يشكل خرقاً مشاراً إليه في المادة 24(5) (طلب إجراء مشاورات)، باستثناء دعاوى الانتصاف الزجري، أو التقريري، أو غيرها من سبل الانتصاف الاستثنائية، التي لا تتضمن دفع تعويضات، أمام هيئة قضائية إدارية أو محكمة بموجب قانون الطرف الآخر.

2. يجوز لمستثمر أحد الطرفين، بالنيابة عن منشأة تابعة للطرف الآخر تُعدّ شخصاً اعتبارياً يملكه المستثمر أو يسيطر عليه مباشرةً أو مداورةً، أن يقدم مطالبة بأن الطرف الآخر قد أخل بالتزام وفقاً للمادة 23 (النطاق والغرض)، وأن المستثمر قد لحقت به خسارة أو ضرر بسبب ذلك الخرق أو ناشئاً عنه، وذلك فقط في حال:

(أ) أن يكون المستثمر قد أوفى بالمتطلبات المنصوص عليها في المادة 24 (طلب إجراء مشاورات)؛

(ب) أن تكون 180 يوماً قد مضت منذ تسلُّم الطرف الآخر لطلب إجراء المشاورات بمقتضى المادة 24 (طلب إجراء مشاورات)؛

(ج) أن تتصل المطالبة بالتدابير المحددة في طلب المستثمر لإجراء المشاورات بمقتضى المادة 24 (طلب إجراء مشاورات)؛

(د) أن يقبل المستثمر بتسوية المنازعات طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية؛ و

(هـ) أن يتنازل كل من المستثمر والمنشأة عن حقهما في إقامة أو الاستمرار في أي دعاوى أمام أي هيئة قضائية إدارية أو محكمة بموجب قانون أي طرف أو إجراءات أخرى لتسوية المنازعات بخصوص تدبير الطرف الآخر الذي يُدَّعى أنه يشكل خرقاً مشاراً إليه في المادة 24(5) (طلب إجراء مشاورات)، باستثناء دعاوى الانتصاف الزجري، أو التقريري، أو غيرها من سبل الانتصاف الاستثنائية، التي لا تتضمن دفع تعويضات، أمام هيئة قضائية إدارية أو محكمة بموجب قانون الطرف الآخر.

3. يجب أن تكون الموافقة والتنازل المطلوبان بمقتضى هذه المادة خطياً، ويجب تسليمهما إلى الطرف المدَّعى عليه وإدراجهما ضمن تقديم المطالبة لتسوية المنازعات.

4. بصرف النظر عن الفقرة 3، لا يكون التنازل الصادر عن المنشأة بمقتضى الفقرتين الفرعيتين 1(هـ) و 2(هـ) مطلوباً إذا كان الطرف الآخر قد حَرَمَ المستثمر من السيطرة على المنشأة.

5. إذا قدم مستثمر أحد الطرفين مطالبة بمقتضى الفقرة 2 من هذه المادة وقدم المستثمر أو مستثمر غير مسيطر في المنشأة مطالبة بمقتضى الفقرة 1 من هذه المادة ناشئة عن ذات الوقائع التي أدت إلى المطالبة بمقتضى الفقرة 2 من هذه المادة، وقُدمت مطالبتان أو أكثر لتسوية المنازعات بموجب هذه المادة، ينبغي أن تنظر

هيئة التحكيم المُشكلة بموجب المادة 34 (توحيد المطالبات) في المطالبات مجتمعة، ما لم تجد هيئة التحكيم أن مصالح أحد الأطراف المتنازعة ستلحق بها أضرار جراء ذلك.

6. يجوز لمستثمر أحد الطرفين تقديم مطالبة لتسوية المنازعات بمقتضى:

(أ) اتفاقية الإكسيد، شريطة أن يكون كل من الطرف المدَّعى عليه وطرف المستثمر طرفين في اتفاقية الإكسيد؛

(ب) قواعد التسهيل الإضافي للإكسيد، شريطة أن يكون إما الطرف المدَّعى عليه أو طرف المستثمر، وليس كلاهما، طرفاً في اتفاقية الإكسيد؛

(ج) قواعد الأونسيترال للتحكيم؛ أو

(د) أي قواعد أخرى يتفق عليها الأطراف المتنازعة.

7. تُعدّ المطالبة مُقدمة لتسوية المنازعات بموجب هذا القسم عندما:

(أ) يتسلم الأمين العام طلب التحكيم بمقتضى الفقرة (1) من المادة 36 من اتفاقية الإكسيد؛

(ب) يتسلم الأمين العام إشعار التحكيم بمقتضى المادة 2 من الجدول "ج" من قواعد التسهيل الإضافي للإكسيد؛

(ج) يتسلم الطرف المدَّعى عليه إشعار التحكيم المقدم بموجب قواعد الأونسيترال للتحكيم؛ أو

(د) يتسلم الطرف المدَّعى عليه الطلب أو الإشعار ببدء الإجراءات طبقاً للقواعد المتفق عليها عملاً بالفقرة 6(د) من هذه المادة.

8. تخضع الإجراءات لقواعد التحكيم الواجبة التطبيق عملاً بالفقرة 6 من هذه المادة، إلا بالقدر الذي يُعدله هذا القسم.

9. إذا اقترح مستثمر أحد الطرفين قواعد عملاً بالفقرة الفرعية 6(د)، يلتزم الطرف المدَّعى عليه بالرد على اقتراح المستثمر خلال 45 يوماً من تسلم الاقتراح. إذا لم يتفق الأطراف المتنازعة على تلك القواعد خلال 60 يوماً من التسلم، يجوز للمستثمر تقديم مطالبة بمقتضى القواعد المنصوص عليها في الفقرات الفرعية 6(أ)، أو 6(ب)، أو 6(ج).

10. يجوز لمستثمر أحد الطرفين، عند تقديم مطالبته، اقتراح أن يتولى عضو منفرد في هيئة التحكيم النظر في المطالبة. وللطرف المدَّعى عليه أن ينظر بعين الاعتبار في ذلك الطلب، ولا سيما إذا كان المستثمر منشأة متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة أو كان التعويض أو الأضرار المطالب بها منخفضاً نسبياً.

المادة 27

قواعد خاصة بخصوص الخدمات المالية

1. بخصوص:

(أ) المؤسسات المالية التابعة لأحد الطرفين؛ أو

(ب) مستثمري أحد الطرفين أو الاستثمارات المشمولة في مؤسسات مالية في إقليم الطرف المدَّعى عليه،

لا يسري هذا القسم إلا بخصوص المطالبات بأن الطرف المدَّعى عليه قد أخل بالتزام بموجب المادة 11 (نزع الملكية) أو المادة 12 (تحويل الأموال).

2. إذا ادعى أحد الأطراف المتنازعة أن المنازعة تتعلق بتدابير مشار إليها في الفقرة 1، يتم اختيار أعضاء هيئة التحكيم وفقاً للمادة 32 (عدد أعضاء هيئة التحكيم وطريقة التعيين) بصيغتها المعدلة في هذه المادة، بحيث:

(أ) يتمتع العضو الرئيس بخبرة أو تجربة في قانون أو ممارسة الخدمات المالية، كتنظيم المؤسسات المالية، ويستوفي المؤهلات المحددة في المادة 32 (عدد أعضاء هيئة التحكيم وطريقة التعيين)؛ و

(ب) كل من الأعضاء الآخرين في هيئة التحكيم:

(1) إما أن يستوفي المؤهلات المحددة في المادة 32 (عدد أعضاء هيئة التحكيم وطريقة التعيين)، أو

(2) أن يتمتع بخبرة أو تجربة في قانون أو ممارسة الخدمات المالية، كتنظيم المؤسسات المالية، ويستوفي المؤهلات المحددة في المادة 32(1)، والمادة 32(3) والمادة 32(8).

3. إذا قدم مستثمر مطالبة للتحكيم بموجب هذا القسم، وتمسك الطرف المدَّعى عليه بدفاع بموجب المادة 12 (تحويل الأموال)، أو المادة 22(3) أو المادة 22(4) (استثناءات عامة)، فبناءً على طلب ذلك الطرف، تطلب هيئة التحكيم تقريراً خطياً من السلطات المالية لطرف المستثمر والطرف المدَّعى عليه حول مسألة ما إذا كانت الفقرة المُستند إليها تشكل دفاعاً صحيحاً عن مطالبة المستثمر وإلى أي مدى. وتمتنع هيئة التحكيم عن مواصلة الإجراءات لحين تسلم تقرير بموجب هذه المادة.

4. إذا طلبت هيئة التحكيم تقريراً بمقتضى الفقرة 3، تُعدّ السلطات المالية تقريراً خطياً. إذا تعذر اتفاق السلطات المالية، تُحال المسألة إلى فريق تحكيم يُنشأ وفقاً للقسم (ز) (إجراءات تسوية المنازعات بين الدولتين) يتولى إعداد التقرير الخطي. ويُرسل التقرير إلى هيئة التحكيم ويكون مُلزماً لها.

5. يجوز لهيئة التحكيم البت في المسألة إذا، خلال 70 يوماً من تاريخ الإحالة من هيئة التحكيم، لم يُقدم أي طلب لإنشاء فريق تحكيم عملاً بالفقرة 4 ولم تتسلم هيئة التحكيم أي تقرير.

المادة 28

الموافقة على تسوية المنازعات بموجب هذا القسم

1. يوافق كل طرف على تقديم مطالبة لتسوية المنازعات طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، بما في ذلك المادة 24 (طلب إجراء مشاورات) والمادة 26 (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات).

2. الموافقة الممنوحة بمقتضى الفقرة 1 وتقديم المستثمر لمطالبة لتسوية المنازعات يجب أن يفي بمتطلبات:

(أ) الفصل الثاني من اتفاقية الإكسيد (اختصاص المركز) وقواعد التسهيل الإضافي للإكسيد بخصوص الموافقة الخطية للأطراف؛ و

(ب) المادة الثانية من اتفاقية نيويورك بخصوص "اتفاق كتابي".

المادة 29

التمويل من الغير

1. في حال وجود تمويل من الغير، يلتزم المُطالِب المستفيد منه بأن يكشف للطرف المتنازع الآخر ولهيئة التحكيم عن اسم وعنوان الممول من الغير.

2. يقدم المُطالِب الإفصاح وقت تقديم المطالبة، أو إذا تم ترتيب التمويل من الغير بعد تقديم المطالبة، فخلال 10 أيام من تاريخ ترتيب التمويل من الغير. ويقع على المُطالِب التزام مستمر بالإفصاح عن أي تغييرات تطرأ على المعلومات المشار إليها في الفقرة 1 وتحدث بعد إفصاحه الأولي، بما في ذلك إنهاء ترتيب التمويل من الغير.

3. لأغراض هذه المادة، يُقصد بـ "التمويل من الغير" أي تمويل أو دعم معادل آخر يقدمه شخص ليس طرفاً متنازعاً بغرض تمويل جزء من تكلفة الإجراءات أو كلها، بما في ذلك عن طريق هبة أو منحة، أو نظير مكافأة تتوقف على نتيجة المنازعة.

المادة 30

إنهاء الإجراءات

عقب تقديم مطالبة بموجب هذا القسم، إذا تخلف المستثمر عن اتخاذ أي خطوة إجرائية خلال 180 يوماً أو خلال فترة يتفق عليها الأطراف المتنازعة، يُعدّ المستثمر أنه سحب مطالبته وأنهى الإجراءات. وعلى هيئة

التحكيم، إن كانت مُشكلة، وبناءً على طلب الطرف المدَّعى عليه وبعد إخطار الأطراف المتنازعة، أن تُثبت إنهاء الإجراءات في أمر. وبعد صدور الأمر، تنقضي سلطة هيئة التحكيم.

المادة 31

المقبوضات بموجب عقود التأمين أو الضمان

في تسوية منازعات بموجب هذا القسم، لا يجوز للطرف أن يتمسك كدفاع، أو مطالبة مقابلة، أو حق في المقاصة، أو بغير ذلك، بأن المستثمر قد تسلم أو سيتسلم، بمقتضى عقد تأمين أو ضمان، جبر ضرر، أو تعويضاً آخر عن كل أو جزء من أضراره المزعومة.

المادة 32

عدد أعضاء هيئة التحكيم وطريقة التعيين

1. باستثناء ما يتعلق بهيئة تحكيم تُنشأ بموجب المادة 34 (توحيد المطالبات)، وما لم تتفق الأطراف المتنازعة على غير ذلك، تُشكل هيئة التحكيم من ثلاثة أعضاء: عضو واحد يُعينه كل طرف من الأطراف المتنازعة والثالث، الذي يكون العضو الرئيس، يُعيَّن باتفاق الأطراف المتنازعة. وتُشجع الأطراف المتنازعة على النظر في تنوع أكبر في تعيينات هيئة التحكيم، بما يشمل تعيين نساء.

2. يجب أن يتمتع أعضاء هيئة التحكيم بالخبرة أو التجربة في القانون الدولي العام، أو قانون الاستثمار الدولي، أو قانون التجارة الدولي، أو في تسوية المنازعات الناشئة بموجب اتفاقيات الاستثمار الدولية أو اتفاقيات التجارة الدولية.

3. يكون أعضاء هيئة التحكيم مستقلين. ولا يجوز أن يكونوا تابعين لأي حكومة. ويمتنع عليهم تلقي تعليمات من أي منظمة أو حكومة بخصوص المسائل المتصلة بالمنازعة. ويمتنع عليهم المشاركة في النظر في أي منازعات من شأنها خلق تضارب مباشر أو غير مباشر في المصالح. وعليهم الامتثال للمبادئ التوجيهية لرابطة المحامين الدولية بشأن تضارب المصالح في التحكيم الدولي وأي قواعد تكميلية تتفق عليها الأطراف المتنازعة. وفضلاً عن ذلك، يمتنع عليهم، فور تعيينهم، العمل كمحامين أو كخبراء أو شهود معينين من قبل الأطراف في أي منازعة استثمار قائمة أو جديدة بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية دولية أخرى.

4. إذا لم تتفق الأطراف المتنازعة على أتعاب المحكمين قبل تشكيل هيئة التحكيم، تنطبق الأجور السائدة في الإكسيد للمحكمين.

5. إذا تخلف أحد الأطراف المتنازعة عن تعيين عضو في هيئة التحكيم أو تعذر على الأطراف المتنازعة الاتفاق على عضو رئيس، يتولى الأمين العام للإكسيد مهام سلطة التعيين للتحكيم بموجب هذا القسم.

6. إذا لم تُشكل هيئة تحكيم، بخلاف هيئة التحكيم المنشأة بموجب المادة 34 (توحيد المطالبات)، خلال 90 يوماً من تاريخ تقديم المطالبة للتحكيم، يقوم الأمين العام للإكسيد، بناءً على طلب أي من الطرفين المتنازعين، بتعيين العضو أو الأعضاء الذين لم يتم تعيينهم بعد.

7. وفقاً لهذه المادة، يُجري الأمين العام للإكسيد أي تعيين حسب تقديره الخاص، وبقدر ما هو عملي، يتم هذا التعيين بالتشاور مع الأطراف المتنازعة. ويمتنع على الأمين العام للإكسيد تعيين مواطن لأحد الطرفين رئيساً لهيئة التحكيم.

8. يتقيد أعضاء هيئة التحكيم بمدونة سلوك المحكمين لتسوية المنازعات.

المادة 33

الموافقة على تعيين أعضاء هيئة التحكيم

لأغراض المادة 39 من اتفاقية الإكسيد والمادة 7 من الجدول "ج" من قواعد التسهيل الإضافي للإكسيد، ودون المساس بالاعتراض على عضو في هيئة التحكيم استناداً إلى سبب آخر غير الجنسية:

(أ) يوافق الطرف المدَّعى عليه على تعيين كل فرد من أعضاء هيئة التحكيم المُنشأة بموجب اتفاقية الإكسيد أو قواعد التسهيل الإضافي للإكسيد؛

(ب) لا يجوز للمستثمر المشار إليه في المادة 26(1) (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات) تقديم مطالبة للتحكيم أو مواصلة مطالبة بموجب اتفاقية الإكسيد أو قواعد التسهيل الإضافي للإكسيد، إلا شريطة موافقة المستثمر المتنازع، المشار إليه في المادة 26(1)، خطياً على تعيين كل فرد من أعضاء هيئة التحكيم؛ و

(ج) لا يجوز للمستثمر المشار إليه في المادة 26(2) (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات) تقديم مطالبة للتحكيم أو مواصلة مطالبة بموجب اتفاقية الإكسيد أو قواعد التسهيل الإضافي للإكسيد، إلا شريطة موافقة المستثمر والمنشأة، المشار إليهما في المادة 26(2)، خطياً على تعيين كل فرد من أعضاء هيئة التحكيم.

المادة 34

توحيد المطالبات

1. إذا قُدمت مطالبتان أو أكثر لتسوية المنازعات بموجب المادة 26 (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات) وتتضمن مسألة قانونية أو واقعية مشتركة وتنشأ عن ذات الأحداث أو الظروف، يجوز لطرف متنازع أو لأطراف متنازعة، مجتمعين، طلب تشكيل هيئة تحكيم منفصلة بمقتضى هذه المادة (هيئة التحكيم الموحدة) وأن تُصدر هيئة التحكيم هذه أمراً بالتوحيد للمطالبات (طلب التوحيد).

2. يلتزم الطرف المتنازع الذي يسعى لإصدار أمر بالتوحيد بأن يسلم أولاً إخطاراً إلى الأطراف المتنازعة التي يسعى لشمولها بهذا الأمر.

3. إذا توصلت الأطراف المتنازعة المُخطرة عملاً بالفقرة 2 إلى اتفاق بشأن أمر التوحيد المطلوب، يجوز لها تقديم طلب مشترك لتشكيل هيئة تحكيم منفصلة وإصدار أمر بالتوحيد بمقتضى هذه المادة. إذا لم تتوصل الأطراف المتنازعة المُخطرة عملاً بالفقرة 2 إلى اتفاق بشأن أمر التوحيد المطلوب خلال 60 يوماً من الإخطار، يجوز لطرف متنازع تقديم طلب لأمر التوحيد بمقتضى هذه المادة.

4. يُسلم طلب التوحيد، خطياً، إلى الأمين العام للإكسيد وإلى جميع الأطراف المتنازعة المطلوب شمولها بأمر التوحيد، ويجب أن يحدد:

(أ) أسماء وعناوين الأطراف المتنازعة المطلوب شمولها بالأمر؛

(ب) المطالبات أو أجزاء منها المطلوب شمولها بالأمر؛ و

(ج) مسوغات الأمر المطلوب.

5. تُحدد القواعد الواجبة التطبيق على الإجراءات بموجب هذه المادة على النحو التالي:

(أ) إذا كانت جميع المطالبات التي يُلتمس أمر توحيد بشأنها قد قُدمت لتسوية المنازعات بموجب ذات القواعد عملاً بالمادة 26(6) (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات)، تسري هذه القواعد؛ أو

(ب) إذا لم تكن المطالبات التي يُلتمس أمر توحيد بشأنها قد قُدمت لتسوية المنازعات بموجب ذات القواعد:

(1) يجوز للمستثمرين الاتفاق جماعياً على القواعد عملاً بالمادة 26(6) (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات)، أو

(2) إذا تعذر على المستثمرين الاتفاق على القواعد الواجبة التطبيق خلال 30 يوماً من تسلم الأمين العام للإكسيد لطلب التوحيد، تسري قواعد الأونسيترال للتحكيم.

6. يلتزم الأمين العام للإكسيد، بعد تسلم طلب التوحيد، بتشكيل هيئة تحكيم موحدة.

7. إذا اطمأنت هيئة التحكيم الموحدة، بعد الاستماع إلى الأطراف المتنازعة، إلى أن المطالبات المقدمة بمقتضى المادة 26 (تقديم مطالبة لتسوية النزاعات) تتضمن مسألة قانونية أو واقعية مشتركة وتنشأ عن ذات الأحداث أو الظروف، وأن التوحيد يخدم على النحو الأفضل مصالح التسوية العادلة والناجعة للمطالبات بما فيها مصلحة اتساق قرارات التحكيم، يجوز لهيئة التحكيم الموحدة، بموجب أمر، أن تباشر الاختصاص ببعض أو كل المطالبات، كلياً أو جزئياً.

8. إذا باشرت هيئة تحكيم موحدة الاختصاص عملاً بالفقرة 7، يجوز لمستثمر قدم مطالبة بمقتضى المادة 26 (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات) ولم تُوحَّد مطالبته أن يقدم طلباً خطياً إلى هيئة التحكيم الموحدة لإدراجه في هذا الأمر شريطة أن يمتثل الطلب للمتطلبات المبينة في الفقرة 4. وتمنح هيئة التحكيم الموحدة هذا الأمر إذا اطمأنت إلى أن شروط الفقرة 7 مستوفاة وأن إصدار هذا الطلب لن يُثقل كاهل الأطراف المتنازعة أو يضر بها

بغير وجه حق أو يعطل الإجراءات دون مسوغ. وقبل أن تصدر هيئة التحكيم الموحدة ذلك الأمر، تلتزم بالتشاور مع الأطراف المتنازعة.

9. بناءً على طلب طرف متنازع، يجوز لهيئة تحكيم موحدة مُشكلة بموجب هذه المادة، ريثما يصدر قرارها بموجب الفقرة 7، أن تأمر بوقف الإجراءات بمقتضى المادة 26 (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات) ما لم تكن هذه الإجراءات قد عُلقت بالفعل.

10. تلتزم هيئة التحكيم المعينة للنظر في المطالبات بمقتضى المادة 26 (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات) بالتنازل عن الاختصاص فيما يتعلق بالمطالبات، أو أجزاء منها، التي باشرت هيئة تحكيم موحدة مُشكلة بموجب هذه المادة الاختصاص بها.

11. يكون قرار التحكيم الصادر عن هيئة تحكيم موحدة مُشكلة بموجب هذه المادة فيما يتعلق بتلك المطالبات، أو أجزاء منها، التي باشرت الاختصاص بها مُلزماً لهيئة التحكيم المعينة للنظر في المطالبات بمقتضى المادة 26 (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات) بخصوص تلك المطالبات، أو أجزاء منها.

12. يجوز للمستثمر سحب مطالبة بموجب هذا القسم تكون خاضعة للتوحيد ولا يجوز إعادة تقديم تلك المطالبة بمقتضى المادة 26 (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات).

13. بناءً على طلب مستثمر، يجوز لهيئة التحكيم الموحدة اتخاذ تدابير تراها ملائمة لصون المعلومات السرية أو المحمية العائدة لذلك المستثمر بخصوص مستثمرين آخرين. قد تتضمن تلك التدابير تقديم نسخ مُحررة من المستندات التي تحتوي على معلومات سرية أو محمية إلى المستثمرين الآخرين أو ترتيبات لعقد أجزاء من الجلسة بصورة خاصة.

المادة 35

مكان التحكيم

1. يُحدد مقر التحكيم لتسوية المنازعات بموجب هذه الاتفاقية في إقليم أحد الطرفين الذي يكون طرفاً في اتفاقية نيويورك، وذلك ما لم تتفق الأطراف المتنازعة على خلاف ذلك، ويُختار المقر طبقاً لـ:

(أ) قواعد التسهيل الإضافي للإكسيد إذا كانت الإجراءات قائمة بموجب تلك القواعد أو اتفاقية الإكسيد؛

(ب) قواعد الأونسيترال للتحكيم إذا كانت الإجراءات قائمة بموجب تلك القواعد؛ أو

(ج) القواعد التي يتفق عليها الأطراف المتنازعة بموجب المادة 26(6)(د) (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات).

2. يتعين إيلاء عناية خاصة للمنشآت متناهية الصغر أو الصغيرة أو المتوسطة لدى تحديد الطرف المدَّعى عليه أو هيئة التحكيم لمقر وطريقة انعقاد الجلسات، حال عدم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتنازعة.

المادة 36

الدفوع الأولية

1. دون الإخلال بصلاحية هيئة التحكيم في التصدي لمسائل أخرى بوصفها دفعاً أولياً، تلتزم هيئة التحكيم بأن تتصدى كمسألة أولية لأي دفع يثيره الطرف المدَّعى عليه، وأن تفصل فيه، ومؤداه، من منظور القانون، أن المطالبة المرفوعة لا تُعد مطالبة يجوز إصدار قرار لصالح المستثمر بشأنها بموجب هذه الاتفاقية، بما في ذلك أن المنازعة تخرج عن نطاق اختصاص هيئة التحكيم أو أن المطالبة ظاهرة البطلان قانوناً.

2. يُقدم الدفع بموجب الفقرة 1 إلى هيئة التحكيم في غضون 60 يوماً من تاريخ تشكيل هيئة التحكيم. ويتعين على هيئة التحكيم تعليق السير في أي إجراءات موضوعية وإصدار قرار أو حكم بشأن الدفع، مبينةً الأسانيد التي يقوم عليها، في أجل أقصاه 180 يوماً من تاريخ الطلب. بيد أنه، إذا طلب أحد الأطراف المتنازعة عقد جلسة، يجوز لهيئة التحكيم أن تستغرق 30 يوماً إضافية لإصدار القرار أو الحكم. وبصرف النظر عما إذا كان قد تم طلب عقد جلسة، يجوز لهيئة التحكيم، بناءً على إثبات وجود سبب استثنائي ، إرجاء إصدار قرارها أو حكمها لفترة وجيزة إضافية، لا تتجاوز 30 يوماً.

3. عند فصلها في دفع بموجب الفقرة 1، يتعين على هيئة التحكيم التسليم بصحة الادعاءات الواقعية للمستثمر التي تدعم المطالبة الواردة في طلب إجراء المشاورات أو أي تعديل يطرأ عليه، شريطة أن يُقدم التعديل في أجل أقصاه 30 يوماً من تاريخ الدفع بموجب الفقرة 1. ويجوز لهيئة التحكيم أيضاً أن تأخذ في الاعتبار الوقائع ذات الصلة التي لا تكون محلاً للنزاع.

4. لا تخل هذه المادة بصلاحية هيئة التحكيم في التصدي للمسائل المتصلة باختصاصها في معرض سير الإجراءات أو بحق الطرف المدَّعى عليه في إثارة دفع يتعلق باختصاص هيئة التحكيم، بما في ذلك دفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم أو تقديم حجة موضوعية، لمجرد أن الطرف المدَّعى عليه قد أثار أو لم يثر دفعاً بموجب الفقرة 1.

5. تسري الأحكام المتعلقة بالتكاليف الواردة في المادة 41(2) (قرار التحكيم النهائي)، بما فيها نفقات الإجراءات وتكاليف التمثيل والمساعدة القانونية، على القرارات أو الأحكام الصادرة بموجب هذه المادة.

المادة 37

شفافية الإجراءات

1. تسري قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية، بما في ذلك مشاركة الغير، بالصيغة المعدلة بموجب هذه الاتفاقية، فيما يتصل بالإجراءات المقامة بموجب هذا القسم.

2. يُدرج الاتفاق على الوساطة المبرم بعد الشروع في إجراءات التحكيم، والإخطار بالنية في رد عضو في هيئة التحكيم، والقرار المتعلق برد عضو في هيئة التحكيم، وطلب التوحيد، في قائمة المستندات الواجب إتاحتها للجمهور بمقتضى المادة 3(1) من قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية.

3. تُدرج المستندات الثبوتية في قائمة المستندات الواجب إتاحتها للجمهور بمقتضى المادة 3(2) من قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية.

4. استثناءً من أحكام المادة 2 من قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية، وقبل تشكيل هيئة التحكيم، يتعين على الطرف المدَّعى عليه أن يتيح للجمهور في الوقت المناسب المستندات ذات الصلة عملاً بالفقرة 2، رهناً بحجب المعلومات السرية. ويجوز إتاحة تلك المستندات للجمهور عن طريق إرسالها إلى جهة الإيداع المشار إليها في الفقرة 8 من هذه المادة.

5. يجوز لطرف متنازع أن يكشف لأشخاص آخرين فيما يتصل بالإجراءات، بمن فيهم الشهود والخبراء، عن مستندات غير محجوبة يرى ضرورة الكشف عنها في معرض الإجراءات المقامة بموجب هذا القسم. بيد أنه يتعين على الطرف المتنازع كفالة قيام هؤلاء الأشخاص بحماية المعلومات السرية الواردة في تلك المستندات وفقاً لما تأمر به هيئة التحكيم.

6. يجوز للطرف أن يتيح للمسؤولين الحكوميين ومسؤولي الحكومة دون الوطنية، بحسب الاقتضاء، المستندات غير المحجوبة التي يرى ضرورة إتاحتها في معرض الإجراءات المقامة بموجب هذا القسم. بيد أنه يتعين على ذلك الطرف كفالة قيام هؤلاء الأشخاص بحماية المعلومات السرية الواردة في تلك المستندات وفقاً لما تأمر به هيئة التحكيم.

7. استثناءً من أحكام المادة 6 من قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية:

(أ) في حال إقامة المطالبة في مواجهة كندا، تكون الجلسات علنية للجمهور. وتتولى هيئة التحكيم، بالتشاور مع الأطراف المتنازعة، تحديد الترتيبات اللوجستية المناسبة لتيسير وصول الجمهور إلى الجلسات. فإذا خلصت هيئة التحكيم إلى أن ثمة حاجة لحماية معلومات سرية أو محمية، فعليها اتخاذ الترتيبات المناسبة لعقد جزء الجلسة الذي يتطلب تلك الحماية في جلسة سرية؛ و

(ب) في حال إقامة المطالبة في مواجهة الإمارات العربية المتحدة، تكون الجلسات علنية للجمهور، رهناً بالحصول على موافقة خطية مسبقة من الإمارات العربية المتحدة. وتتولى هيئة التحكيم، بالتشاور مع الأطراف المتنازعة، تحديد الترتيبات اللوجستية المناسبة لتيسير وصول الجمهور إلى الجلسات.

8. ليس في هذه الاتفاقية ما يُلزم الطرف المدَّعى عليه بأن يحجب عن الجمهور معلومات يوجب قانونُه الكشف عنها. وفي حال كان أمر سرية صادر عن هيئة التحكيم يقضي بسرية معلومات وكان قانون الطرف المتعلق بالوصول إلى المعلومات يوجب الإتاحة العلنية لتلك المعلومات، تكون الغلبة لقانون الطرف المتعلق بالوصول إلى المعلومات. ويتعين على الطرف المدَّعى عليه تطبيق تلك القوانين على نحو يراعي حماية المعلومات التي صُنفت سرية أو محمية من الكشف عنها.

9. تكون جهة إيداع المعلومات المنشورة بمقتضى هذه المادة هي السلطة القائمة بالإدارة التي تُقدم إليها المطالبة بموجب هذا القسم.

10. يسلم الطرف المدَّعى عليه الطرف غير المتنازع ما يلي:

(أ) المطالبة المقدمة استناداً إلى المادة 26 (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات)، وطلب التوحيد، وأي مستندات أخرى مُرفقة بتلك المستندات؛

(ب) عند الطلب:

(1) طلب إجراء مشاورات،

(2) اللوائح، والمذكرات، والموجزات، والطلبات، وغيرها من المذكرات المقدمة إلى هيئة التحكيم من طرف متنازع،

(3) المذكرات الخطية المقدمة إلى هيئة التحكيم استناداً إلى المادة 4 من قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية،

(4) محاضر الجلسات أو نصوصها التفريغية، إن أتيحت، أو

(5) أوامر هيئة التحكيم وقرارات تحكيمها وقراراتها؛ و

(ج) عند الطلب وعلى نفقة الطرف غير المتنازع، كل أو جزء من الأدلة المقدمة إلى هيئة التحكيم، ما لم تكن الأدلة المطلوبة متاحة للجمهور.

11. يلتزم الطرف غير المتنازع الذي يتسلم مواداً عملاً بالفقرة 10 بأن يعامل المعلومات كما لو كان هو الطرف المدَّعى عليه.

12. يقتصر تقديم الطرف غير المتنازع للمذكرات الشفوية والخطية إلى هيئة التحكيم على مسائل تفسير هذه الاتفاقية، ويكون له الحق في حضور الجلسات المعقودة بموجب هذا القسم.

13. تمتنع هيئة التحكيم عن استخلاص أي استدلال من عدم تقديم مذكرة عملاً بالفقرة 12.

14. تكفل هيئة التحكيم منح الأطراف المتنازعة فرصة معقولة لإبداء ملاحظاتهم على أي مذكرة يقدمها الطرف غير المتنازع في هذه الاتفاقية.

المادة 38

القانون الحاكم

1. متى أُثيرت مخاوف جدية بصدد مسائل التفسير، جاز للطرفين الاتفاق على إقرار تفسير لهذه الاتفاقية. وأي تفسير يُقره الطرفان يكون مُلزماً لهيئة التحكيم المُشكلة استناداً إلى هذا القسم.

2. تفصل هيئة التحكيم المُشكلة استناداً إلى هذا القسم في المسائل قيد النزاع بما يتفق وأحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، المحررة في 23 مايو 1969، وسائر قواعد ومبادئ القانون الدولي المنطبقة بين الطرفين.

3. لا تختص هيئة التحكيم بالبت في قانونية تدبير ما، يُدَّعى أنه يشكل خرقاً لهذه الاتفاقية، بموجب القانون المحلي لأحد الطرفين. وتوخياً لمزيد من التيقن ، يجوز لهيئة التحكيم، عند تحديد مدى توافق تدبير ما مع هذه الاتفاقية، أن تراعي، حسب الاقتضاء، القانون المحلي لأحد الطرفين بوصفه مسألة واقع. وتلتزم هيئة التحكيم في ذلك باتباع التفسير السائد الذي تمنحه محاكم أو سلطات ذلك الطرف للقانون المحلي ، وأي معنى تسبغه هيئة التحكيم على القانون المحلي لن يكون مُلزماً لمحاكم أو سلطات ذلك الطرف.

4. توخياً لمزيد من التيقن ، إذا قدم مستثمر مطالبة بموجب هذا القسم، بما فيها مطالبة يدعي فيها أن أحد الطرفين أخل بالمادة 7 (المعيار الأدنى للمعاملة)، يقع على عاتق المستثمر عبء إثبات كافة عناصر مطالباته، بما يتفق والمبادئ العامة للقانون الدولي الواجبة التطبيق على التحكيم الدولي.

المادة 39

تقارير الخبراء

مع عدم المساس بتعيين أنواع أخرى من الخبراء إذا أجازت ذلك قواعد التحكيم الواجبة التطبيق، يجوز لهيئة التحكيم، بناءً على طلب طرف متنازع أو، بمبادرة خاصة منها ما لم تعترض الأطراف المتنازعة، أن تُعيّن خبيراً أو أكثر ليقدم لها تقريراً خطياً عن أي مسألة واقعية، بما فيها مسألة تمس حقوق الشعوب الأصلية، أو مسائل علمية يثيرها طرف متنازع في دعوى، على أن يخضع ذلك لأي أحكام وشروط يتفق عليها الأطراف المتنازعة.

المادة 40

تدابير الحماية المؤقتة

1. يجوز لهيئة التحكيم أن تأمر بتدبير حماية مؤقت لصون حقوق طرف متنازع أو لكفالة النفاذ الكامل لاختصاص هيئة التحكيم، بما في ذلك أمر بالحفاظ على الأدلة التي في حيازة أو سيطرة طرف متنازع أو لحماية اختصاص هيئة التحكيم. ولا يجوز لهيئة التحكيم أن تأمر بالحجز التحفظي أو توقف تطبيق التدبير المُدَّعى أنه يشكل خرقاً مشاراً إليه في المادة 26 (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات). لأغراض هذه الفقرة، يتضمن الأمر توصية.

2. بناءً على طلب الطرف المدَّعى عليه، يجوز لهيئة التحكيم أن تأمر المستثمر بتقديم ضمان لكل أو جزء من التكاليف، متى وُجدت أسباب معقولة للاعتقاد بوجود خطر بأن المستثمر قد لا يتمكن من الوفاء بحكم تكاليف محتمل قد يصدر ضده. ويجوز لهيئة التحكيم، عند النظر في ذلك الطلب، أن تضع في اعتبارها أدلة التمويل من الغير. في حال عدم إيداع ضمان التكاليف بالكامل خلال 30 يوماً من إصدار هيئة التحكيم لذلك الأمر، أو خلال أي مدة زمنية أخرى تحددها هيئة التحكيم، تلتزم هيئة التحكيم بإخطار الأطراف المتنازعة بذلك ويجوز لها أن تأمر بتعليق أو إنهاء الإجراءات.

المادة 41

قرار التحكيم النهائي

1. في حال أصدرت هيئة التحكيم قراراً نهائياً في مواجهة أحد الطرفين، لا يجوز لهيئة التحكيم أن تقضي، منفردة أو مجتمعة، إلا بما يلي:

(أ) تعويضات نقدية وأي فائدة واجبة التطبيق؛ و

(ب) رد الممتلكات، وفي هذه الحالة يجب أن ينص قرار التحكيم على جواز قيام الطرف المدَّعى عليه بدفع تعويضات نقدية وأي فائدة واجبة التطبيق عوضاً عن الرد.

2. مع مراعاة أحكام الفقرة 1، في حال قُدمت مطالبة بموجب المادة 26(2) (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات):

(أ) يجب أن ينص قرار رد الممتلكات على أن يتم الرد للمنشأة؛

(ب) يجب أن ينص قرار التعويضات النقدية وأي فائدة واجبة التطبيق على أن يُسدد المبلغ للمنشأة؛

(ج) يجب أن ينص قرار التكاليف الصادر لصالح المستثمر على أن يتم السداد للمستثمر؛ و

(د) يجب أن ينص قرار التحكيم على أنه صدر دون المساس بأي حق قد يكون لشخص، خلافاً للشخص الذي قدم تنازلاً بمقتضى المادة 26 (تقديم مطالبة للتحكيم)، في الانتصاف بموجب القانون المحلي الواجب التطبيق.

3. التعويضات النقدية في قرار التحكيم:

(أ) يجب ألا تتجاوز الخسارة أو الضرر الذي لحق بالمستثمر، أو، حسب الاقتضاء، بالمنشأة المشار إليها في المادة 26(2) (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات)، مُقوَّمة بتاريخ وقوع الخرق؛[8]

(ب) يجب أن تقتصر على عكس الخسارة أو الضرر المتكبد بسبب الخرق أو الناشئ عنه؛ و

(ج) يجب أن تُحدد بيقين معقول، وألا تكون قائمة على التخمين أو الافتراض.

4. تلتزم هيئة التحكيم، عند إصدار قرار بموجب الفقرة 3، باحتساب التعويضات النقدية استناداً فقط إلى مذكرات الأطراف المتنازعة، وتراعي، حسب الاقتضاء، ما يلي:

(أ) الخطأ المشترك، سواء كان متعمداً أم ناتجاً عن إهمال؛

[8] في حال وقوع خرق للمادة 11 (نزع الملكية)، يُجرى تقييم الخسارة أو الضرر الذي لحق بالمستثمر، أو، حسب الاقتضاء، بالمنشأة المشار إليها في المادة 26(2)، مُقوَّماً بتاريخ وقوع الخرق، طبقاً للمادة 11(5).

(ب) التقصير في تخفيف الأضرار؛

(ج) الأضرار أو التعويضات السابقة المُستلمة عن ذات الخسارة؛ أو

(د) رد الممتلكات، أو إلغاء أو تعديل التدبير.

5. لا تقضي هيئة التحكيم بتعويضات نقدية عن الأرباح المستقبلية الفائتة إلا بالقدر الذي تفي فيه هذه التعويضات بالمتطلبات بموجب الفقرة 3. ويتطلب هذا التحديد فحصاً يستند إلى الوقائع لكل حالة على حدة، يراعي، من بين عوامل أخرى، ما إذا كان الاستثمار المشمول يعمل في إقليم الطرف المدَّعى عليه لفترة كافية لتأسيس سجل أداء للربحية.

6. يجوز لهيئة التحكيم أن تقضي بفائدة سابقة لصدور قرار التحكيم ولاحقة له بسعر معقول.

7. يمتنع على هيئة التحكيم أن تأمر أحد الطرفين بسداد تعويضات عقابية.

8. لا تحكم هيئة التحكيم بتعويضات نقدية بموجب المادة 26(1) (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات) عن خسارة أو ضرر لحق بالاستثمار.

9. تُصدر هيئة التحكيم أمراً بخصوص تكاليف التحكيم، يتحملها من حيث المبدأ الطرف المتنازع الخاسر أو الأطراف الخاسرة. وتراعي هيئة التحكيم، عند تحديد القسمة المناسبة للتكاليف، جميع الظروف ذات الصلة، بما فيها:

(أ) نتيجة أي جزء من الإجراءات، بما في ذلك عدد أو نطاق الأجزاء التي قُبلت من المطالبات أو الدفوع؛

(ب) سلوك الأطراف المتنازعة أثناء الإجراءات، بما في ذلك مدى تصرفهم بأسلوب سريع وفعال من حيث التكلفة؛

(ج) درجة تعقيد المسائل؛ و

(د) مدى معقولية التكاليف المطالب بها.

10. تبذل هيئة التحكيم والأطراف المتنازعة قصارى جهدهم لضمان سير عملية تسوية المنازعات في الوقت المناسب. وتُصدر هيئة التحكيم قرارها النهائي خلال 12 شهراً من التاريخ الختامي لجلسة الاستماع الموضوعية. ويجوز لهيئة التحكيم، لسبب وجيه وبعد إخطار الأطراف المتنازعة، إرجاء إصدار قرارها النهائي لفترة وجيزة إضافية.

11. لا يكون لقرار التحكيم الصادر عن هيئة التحكيم أي نفاذ ملزم إلا بين الأطراف المتنازعة وبخصوص القضية المحددة.

12. مع مراعاة أحكام الفقرة 13 وإجراء المراجعة الواجب التطبيق على قرار التحكيم المؤقت، يلتزم الطرف المتنازع بقرار التحكيم ويمتثل له دون إبطاء.

13. لا يجوز لطرف متنازع طلب إنفاذ قرار نهائي إلى أن:

(أ) في حالة القرار النهائي الصادر بموجب اتفاقية الإكسيد:

(1) تنقضي 120 يوماً من تاريخ صدور قرار التحكيم ولم يطلب أي طرف متنازع مراجعة أو إلغاء قرار التحكيم، أو

(2) تكتمل إجراءات المراجعة أو الإلغاء؛ و

(ب) في حالة القرار النهائي الصادر بموجب قواعد التسهيل الإضافي للإكسيد، أو قواعد الأونسيترال للتحكيم، أو أي قواعد أخرى واجبة التطبيق بمقتضى المادة 26(6)(د) (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات):

(1) تنقضي 90 يوماً من تاريخ صدور قرار التحكيم ولم يشرع أي طرف متنازع في إجراءات لمراجعة، أو تنحية، أو إبطال قرار التحكيم، أو

(2) ترفض محكمة أو تقبل طلباً لمراجعة، أو تنحية، أو إبطال قرار التحكيم ولا يكون هناك سبيل آخر للطعن.

14. يلتزم كل طرف بضمان إنفاذ قرار التحكيم في إقليمه.

15. تُعدّ المطالبة المقدمة لتسوية المنازعات بموجب هذا القسم ناشئة عن علاقة أو معاملة تجارية لأغراض المادة الأولى من اتفاقية نيويورك.

المادة 42

إنشاء هيئة تحكيم استثمار ابتدائية أو آلية استئناف لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

في حال تم تطوير آلية لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، تتألف من هيئة تحكيم استثمار ابتدائية أو آلية استئناف، بموجب ترتيبات مؤسسية أخرى وتكون متاحة للطرفين للانضمام إليها، يلتزم الطرفان بالنظر فيما إذا كان ينبغي البت في منازعة بموجب هذا القسم، وإلى أي مدى، بمقتضى آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول تلك.

المادة 43

تسليم المستندات

يتم إتاحة مكان تسليم الإشعارات والمستندات الأخرى للطرف للجمهور على الفور ويُخطر به الطرف الآخر بمذكرة دبلوماسية، بما في ذلك أي تغييرات لاحقة على مكان التسليم. ويكفل المستثمرون أن يتم تسليم المستندات للطرف في المكان المناسب.

القسم (و): التحكيم المعجل الاختياري

المادة 44

الموافقة على التحكيم المعجل

1. يجوز للأطراف المتنازعة في تحكيم بموجب القسم (هـ) (تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر من الطرف الآخر) الموافقة على تعجيل التحكيم وفقاً لهذا القسم، متى كانت الأضرار المطالب بها لا تتجاوز 10 ملايين دولار كندي، وذلك باتباع الإجراء الوارد في الفقرة 2.

2. تخطر الأطراف المتنازعة أمانة الإكسيد كتابياً ومجتمعين بموافقتها على التحكيم المعجل وفقاً لهذا القسم. ويجب تسلم الإخطار خلال 20 يوماً من تقديم المطالبة للتحكيم بموجب المادة 26(6)(أ) أو المادة 26(6)(ب) (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات).

3. يسري القسم (هـ) (تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر من الطرف الآخر)، بصيغته المعدلة بموجب هذا القسم، على منازعة الاستثمار، باستثناء المادة 36 (الاعتراضات الأولية)، التي لا تسري.

المادة 45

الوساطة

1. يجوز للأطراف المتنازعة الموافقة على اللجوء إلى الوساطة وفقاً لهذا القسم. واللجوء إلى الوساطة لا يمس بالمركز القانوني أو حقوق طرف متنازع بموجب هذا القسم.

2. في حال اتفقت الأطراف المتنازعة مجتمعة على اللجوء إلى الوساطة، تلتزم الأطراف المتنازعة بتعيين وسيط لتيسير تسوية المنازعة خلال 20 يوماً من الإخطار المنصوص عليه بموجب المادة 44(2) (الموافقة على تعجيل التحكيم).

3. في حال لم تختر الأطراف المتنازعة وسيطاً خلال المدة الزمنية المنصوص عليها في الفقرة 2، يتولى الأمين العام للإكسيد اختيار الوسيط خلال 20 يوماً من انقضاء تلك المدة الزمنية.

4. يجوز للأطراف المتنازعة عقد جلسات الوساطة عن طريق الاتصال المرئي، أو الهاتف، أو وسائل اتصال مماثلة حسبما يكون ملائماً.

5. في حال أخفقت الأطراف المتنازعة في التوصل إلى تسوية للمنازعة خلال 60 يوماً من تعيين الوسيط، تُحال المنازعة إلى التحكيم وفقاً لهذا القسم.

المادة 46

تشكيل هيئة التحكيم

1. تتألف هيئة التحكيم في التحكيم المعجل من محكم أوحد يُعيَّن بمقتضى المادة 47 (طريقة تعيين المحكم الأوحد).

2. يُعدّ التعيين بموجب المادة 47 (طريقة تعيين المحكم الأوحد) تعييناً وفقاً لطريقة اتفق عليها الطرفان بمقتضى المادة 37(2)(أ) من اتفاقية الإكسيد.

المادة 47

طريقة تعيين المحكم الأوحد

1. تُعيّن الأطراف المتنازعة بالاتفاق المشترك المحكم الأوحد خلال 30 يوماً من الإخطار المسلم بموجب المادة 44(2). (الموافقة على تعجيل التحكيم).

2. في حال لم تُعيّن الأطراف المتنازعة المحكم الأوحد خلال المدة الزمنية بموجب الفقرة 1، يتولى الأمين العام للإكسيد تعيين المحكم الأوحد بالطريقة التالية:

(أ) يُحيل الأمين العام قائمة بخمسة مرشحين للتعيين كمحكم أوحد إلى الأطراف المتنازعة خلال 30 يوماً من انقضاء المدة الزمنية بموجب الفقرة 1؛

(ب) يجوز لكل طرف متنازع شطب مرشح واحد من القائمة، ويلتزم بترتيب المرشحين الباقين حسب الأفضلية ويُحيل ذلك الترتيب إلى الأمين العام خلال 14 يوماً من تسلم القائمة؛

(ج) يُخطر الأمين العام الأطراف المتنازعة بنتيجة الترتيب في يوم العمل التالي لتسلم الترتيب، ويُعيّن المرشح الحاصل على أفضل ترتيب. فإن تقاسم مرشحان أو أكثر أفضل ترتيب، يختار الأمين العام أحدهما؛

(د) يُرسل الأمين العام فوراً طلب قبول التعيين إلى المرشح المختار، ويطلب الرد خلال 10 أيام من التسلم؛ و

(هـ) في حال لم يقبل المرشح المختار التعيين، يختار الأمين العام المرشح التالي الأعلى ترتيباً.

3. يجب أن يتمتع المحكم الأوحد بالخبرة أو التجربة كمحكم في منازعات المستثمرين والدول الناشئة بموجب اتفاقيات الاستثمار الدولية. ويمتنع على المحكم الأوحد حمل جنسية أي من الطرفين المتنازعين ويكون مستقلاً عن، وغير تابع لـ، ولا يتلقى تعليمات من، أي من الطرفين المتنازعين.

4. إذا كانت المنازعة تنطوي على تدبير مشار إليه في المادة 27(1) (قواعد خاصة تتعلق بالخدمات المالية)، يجب أن يتمتع المحكم الأوحد أيضاً بالخبرة أو التجربة في قانون أو ممارسة الخدمات المالية، كتنظيم المؤسسات المالية.

5. يجب أن يكون المحكم الأوحد مستعداً للالتزام بالأطر الزمنية الأقصر المنصوص عليها في هذا القسم.

6. تُحدد أتعاب المحكم الأوحد طبقاً لجداول المصروفات الإدارية وأتعاب المحكمين للإجراءات المعجلة المحددة في الملحق الثالث من قواعد التحكيم لغرفة التجارة الدولية.

7. يتقيد المحكم الأوحد بمدونة سلوك المحكمين لتسوية المنازعات.

المادة 48

الجلسة الأولى في التحكيم المعجل

1. يعقد المحكم الأوحد جلسة أولى خلال 30 يوماً من تشكيل هيئة التحكيم بموجب المادة 46 (تشكيل هيئة التحكيم).

2. يعقد المحكم الأوحد الجلسة الأولى عن طريق الاتصال المرئي، أو الهاتف، أو وسائل اتصال مماثلة، ما لم يتفق كلا الطرفين المتنازعين والمحكم الأوحد على عقدها حضورياً.

المادة 49

الجدول الزمني الإجرائي للتحكيم المعجل

1. يسري الجدول الزمني التالي للمذكرات الخطية والجلسة في التحكيم المعجل:

(أ) يُودع المُطالِب، خلال 90 يوماً من الجلسة الأولى، مذكرة رئيسية بشأن الموضوع، كمذكرة، لا تتجاوز 150 صفحة؛

(ب) يُودع الطرف المدَّعى عليه، خلال 90 يوماً من إيداع المُطالِب لمذكرته الرئيسية بشأن الموضوع عملاً بالفقرة الفرعية (أ)، مذكرة رئيسية بشأن الموضوع، كمذكرة جوابية، لا تتجاوز 150 صفحة؛

(ج) يُودع المُطالِب، خلال 90 يوماً من إيداع الطرف المدَّعى عليه لمذكرته الرئيسية بشأن الموضوع عملاً بالفقرة الفرعية (ب)، مذكرة تعقيب لا تتجاوز 100 صفحة؛

(د) يُودع الطرف المدَّعى عليه، خلال 90 يوماً من إيداع المُطالِب لمذكرة التعقيب عملاً بالفقرة الفرعية (ج)، مذكرة رد لا تتجاوز 100 صفحة؛

(هـ) يجوز لطرف غير متنازع أن يُودع، خلال 60 يوماً من إيداع الطرف المدَّعى عليه المذكرة التعقيبية عملاً بالفقرة الفرعية (د)، مذكرة كتابية بخصوص تفسير هذه الاتفاقية بمقتضى المادة 37(12) (شفافية الإجراءات)؛

(و) يعقد المحكم الأوحد الجلسة خلال 120 يوماً من إيداع الطرف المدَّعى عليه لمذكرة الرد عملاً بالفقرة الفرعية (د)؛

(ز) يُودع كل طرف متنازع بيان تكاليف خلال 30 يوماً من اليوم الأخير للجلسة المشار إليها في الفقرة الفرعية (و)؛ و

(ح) يُصدر المحكم الأوحد قرار التحكيم في أقرب وقت ممكن، وعلى أي حال خلال 180 يوماً من اليوم الأخير للجلسة المشار إليها في الفقرة الفرعية (و).

2. يجوز للمحكم الأوحد منح المُطالِب المتخلف مهلة سماح لا تتجاوز 30 يوماً، وإلا يُعدّ المُطالِب أنه سحب مطالبته وأنهى الإجراءات. ويلتزم المحكم الأوحد، إن كان قد عُيّن، بناءً على طلب الطرف المدَّعى عليه، وبعد إخطار الأطراف المتنازعة، بأن يُثبت إنهاء الإجراءات في أمر. وبعد صدور الأمر، تنقضي سلطة هيئة التحكيم.

3. يجوز للمحكم الأوحد منح الطرف المدَّعى عليه المتخلف مهلة سماح لا تتجاوز 30 يوماً، وإلا جاز للمُطالِب أن يطلب من المحكم الأوحد التصدي للمسائل المحالة إليه وإصدار قرار تحكيم.

4. بناءً على طلب طرف متنازع، يجوز للمحكم الأوحد منح طلبات محدودة لمستندات محددة بعينها يعلم الطرف المتنازع الطالب، أو لديه سبب وجيه للاعتقاد، بوجودها وبأنها في حيازة، أو عهدة، أو سيطرة الطرف المتنازع الآخر، وعليه تعديل الجدول الزمني بموجب الفقرة 1 حسب الاقتضاء.

5. يجوز للمحكم الأوحد، بعد التشاور مع الأطراف المتنازعة، تقييد عدد، أو طول، أو نطاق المذكرات الخطية أو أدلة الشهود الخطية (سواء شهود الوقائع أم الخبراء).

6. يجوز للمحكم الأوحد، عقب طلب مشترك من الأطراف المتنازعة، أن يبت في المنازعة استناداً فقط إلى المستندات المقدمة من الأطراف المتنازعة، دون عقد جلسة ودون فحص للشهود أو الخبراء أو بفحص محدود لهم. وإذا عقد المحكم الأوحد جلسة بموجب الفقرة الفرعية 1(و)، جاز للمحكم الأوحد عقد الجلسة عن طريق الاتصال المرئي، أو الهاتف، أو وسائل اتصال مماثلة.

7. يلتزم المحكم الأوحد، عقب طلب مشترك من الأطراف المتنازعة، وفي موعد أقصاه تاريخ إيداع المذكرة الرئيسية للطرف المدَّعى عليه بشأن الموضوع المشار إليها في الفقرة الفرعية 1(ب)، بأن يقرر أن هذا القسم لم يعد سارياً على القضية.

8. يجوز للمحكم الأوحد، بناءً على طلب طرف متنازع، وفي موعد أقصاه تاريخ إيداع المذكرة الرئيسية للطرف المدَّعى عليه بشأن الموضوع المشار إليها في الفقرة الفرعية 1(ب)، أن يقرر أن هذا القسم لم يعد سارياً على القضية. ويتحمل الطرف المتنازع الذي قدم الطلب تكاليف التحكيم المعجل.

9. إذا قرر المحكم الأوحد، عملاً بالفقرة 7 أو 8، أن هذا القسم لم يعد سارياً على القضية، وما لم تتفق الأطراف المتنازعة على غير ذلك، يُعيَّن المحكم الأوحد المُعيَّن بمقتضى المادة 46 (تشكيل هيئة التحكيم) والمادة 47 (طريقة تعيين المحكم الأوحد) رئيساً لهيئة التحكيم المُشكلة بموجب القسم (هـ) (تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر من الطرف الآخر).

10. في جميع المسائل المتعلقة بإجراء التحكيم المعجل غير المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية، تسعى الأطراف المتنازعة للاتفاق على القواعد الإجرائية الواجبة التطبيق. فإذا لم تتفق الأطراف المتنازعة على القواعد الإجرائية الواجبة التطبيق، جاز للمحكم الأوحد، إن كان قد عُيّن، البت في المسألة.

المادة 50

توحيد المطالبات

متى اشتملت مطالبتان أو أكثر تندرجان تحت المادة 44 (الموافقة على التحكيم المعجل) على مسألة قانونية أو واقعية مشتركة ونشأت عن ذات الأحداث أو الظروف، تسري المادة 34 (توحيد المطالبات).

القسم (ز): إجراءات تسوية المنازعات بين الدولتين

المادة 51

المنازعات بين الطرفين

1. يجوز لأحد الطرفين طلب إجراء مشاورات بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية. ويلتزم الطرف الآخر بالنظر بعين الاعتبار في الطلب. وتُسوى أي منازعة بين الطرفين بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ودياً عبر المشاورات متى كان ذلك ممكناً.

2. في حال تعذّرت تسوية المنازعة عبر المشاورات، تُحال، بناءً على طلب أحد الطرفين، إلى فريق تحكيم للفصل فيها.

3. يُشكل فريق تحكيم لكل منازعة على حدة. وخلال 60 يوماً من تاريخ تسلم طلب التحكيم عبر القنوات الدبلوماسية، يُعين كل طرف عضواً واحداً في فريق التحكيم. ثم يختار العضوان مواطناً من دولة غير طرف، ويُعيَّن رئيساً لفريق التحكيم بعد إقرار الطرفين. ويُعيَّن الرئيس خلال 60 يوماً من تاريخ تعيين العضوين الآخرين في فريق التحكيم. ويُشجع الطرفان على مراعاة قدر أكبر من التنوع في تعيينات المحكمين، بما يشمل تعيين نساء.

4. إذا انقضت المدد المحددة في الفقرة 3 دون إجراء التعيينات اللازمة، يجوز لأحد الطرفين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة وفقاً لهذه المادة. وإذا كان الرئيس مواطناً لأحد الطرفين أو مُنع

من أداء الوظيفة المذكورة لسبب آخر، يُدعى نائب الرئيس لإجراء التعيينات اللازمة وفقاً لهذه المادة. وإذا كان نائب الرئيس مواطناً لأحد الطرفين أو مُنع من أداء هذه الوظيفة لسبب آخر، يُدعى عضو محكمة العدل الدولية التالي في الأقدمية، الذي لا يكون مواطناً لأحد الطرفين، لإجراء التعيينات اللازمة وفقاً لهذه المادة.

5. يجب أن يتمتع المحكمون بالخبرة أو التجربة في القانون الدولي العام، أو قانون التجارة الدولي، أو في تسوية المنازعات الناشئة بموجب اتفاقيات التجارة الدولية أو اتفاقيات الاستثمار الدولية.

6. يكون المحكمون مستقلين. ويمتنع عليهم الانتساب لأي حكومة. ويمتنع عليهم تلقي تعليمات من أي منظمة أو حكومة بخصوص المسائل المتصلة بالمنازعة. ويمتنع عليهم المشاركة في النظر في أي منازعات من شأنها خلق تضارب مباشر أو غير مباشر في المصالح. وعليهم الامتثال للمبادئ التوجيهية لرابطة المحامين الدولية بشأن تضارب المصالح في التحكيم الدولي وأي قواعد تكميلية يتفق عليها الطرفان. وفضلاً عن ذلك، يمتنع عليهم، فور تعيينهم، العمل كمحامين أو كخبراء أو شهود معينين من قبل الأطراف في أي منازعة استثمار قائمة أو جديدة بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية دولية أخرى.

7. إذا قرر أحد الطرفين أن المنازعة تنطوي على تدابير تتصل بالمؤسسات المالية أو بمستثمرين أو استثماراتهم المشمولة في مؤسسات مالية، أو حينما يتمسك الطرف المدَّعى عليه بدفاع بموجب المادة 12 (تحويل الأموال)، أو المادة 22(3)، أو المادة 22(4) (استثناءات عامة)، يتم تعيين الرئيس وأعضاء فريق التحكيم بحيث:

(أ) يتمتع الرئيس بخبرة أو تجربة في قانون أو ممارسة الخدمات المالية، كتنظيم المؤسسات المالية، ويستوفي المؤهلات المحددة في الفقرتين 5 و 6؛ و

(ب) كل من الأعضاء الآخرين في فريق التحكيم:

(1) إما أن يستوفي المؤهلات المحددة في الفقرتين 5 و 6، أو

(2) أن يتمتع بخبرة أو تجربة في قانون أو ممارسة الخدمات المالية، كتنظيم المؤسسات المالية، ويستوفي مؤهلات الفقرة 6.

8. يضع فريق التحكيم إجراءاته. ويتوصل إلى قراره بأغلبية الأصوات. ويكون القرار ملزماً لكلا الطرفين. وما لم يُتفق على غير ذلك، يصدر قرار فريق التحكيم خلال 180 يوماً من تاريخ تعيين الرئيس.

9. يتحمل كل طرف نفقات العضو الخاص به في فريق التحكيم وتمثيله في إجراءات التحكيم. وتُقسم النفقات المتعلقة بالرئيس وأي نفقات متبقية مناصفة بين الطرفين. غير أنه يجوز لفريق التحكيم أن يقضي بأن يتحمل أحد الطرفين نسبة أعلى من النفقات، ويكون هذا القرار ملزماً لكلا الطرفين.

10. خلال 60 يوماً من صدور قرار فريق التحكيم، يتفق الطرفان على أسلوب تسوية منازعتهما. ويجب أن ينفذ الاتفاق في الأحوال العادية قرار فريق التحكيم.

القسم (ح): أحكام ختامية

المادة 52

المشاورات والإجراءات الأخرى

1. يجوز لأحد الطرفين أن يطلب خطياً إجراء مشاورات مع الطرف الآخر بخصوص تدبير قائم أو مقترح أو أي مسألة أخرى يرى أنها قد تمس بتطبيق هذه الاتفاقية.

2. يجوز أن تتناول المشاورات بمقتضى الفقرة 1، ضمن أمور أخرى، المسائل المتصلة بـ:

(أ) تنفيذ هذه الاتفاقية، أو

(ب) تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية.

3. علاوة على المشاورات بمقتضى هذه المادة، يجوز للطرفين اتخاذ أي إجراء يتفقان عليه، بما في ذلك وضع وإقرار قواعد مكملة لقواعد التحكيم الواجبة التطبيق بموجب القسم (هـ) (تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر الطرف الآخر) من هذه الاتفاقية.

المادة 53

مدى الالتزامات

يكفل كل طرف اتخاذ كافة التدابير الضرورية لتفعيل أحكام هذه الاتفاقية، وضمان التقيد بها من جانب حكوماته دون الوطنية، وذلك ما لم يُنص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية.

المادة 54

الاستثناءات

لا تسري أحكام القسم (هـ) (تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر الطرف الآخر)، والقسم (و) (التحكيم المعجل الاختياري) والقسم (ز) (إجراءات تسوية المنازعات بين الدولتين) من هذه الاتفاقية على المسائل المحددة في الملحق الثالث (استثناءات من تسوية المنازعات).

المادة 55

التطبيق وبدء السريان

1. تُشكّل جميع الملاحق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

2. يُخطر كل طرف الطرف الآخر خطياً بإتمام الإجراءات اللازمة في إقليمه لبدء سريان هذه الاتفاقية. ويبدأ سريان هذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخ الإخطار الأخير بينهما.

3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموجب موافقة خطية متبادلة بين الطرفين.

4. يبقى هذا الاتفاق نافذاً ما لم يُخطر أحد الطرفين الطرف الآخر خطياً بعزمه على إنهاء الاتفاق. ويصبح إنهاء هذا الاتفاق نافذاً بعد انقضاء سنة واحدة على تسلم الطرف الآخر لإشعار الإنهاء. وبخصوص الاستثمارات أو التعهدات بالاستثمار التي أُجريت قبل تاريخ نفاذ إنهاء هذا الاتفاق، تبقى المواد من 1 إلى54 ضمناً، فضلاً عن الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة، نافذة المفعول لمدة 15 عاماً.

وإشهاداً على ما تقدم، قام الموقعان أدناه، المفوضان رسمياً، بالتوقيع على هذا الاتفاق.

حُرر من نسختين أصليتين في أبوظبي بتاريخ 20 نوفمبر 2025، باللغات الإنجليزية، والفرنسية، والعربية، وتتساوى جميع النسخ في الحجية.

عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

عن حكومة كندا

الملحق (ب).7

القانون الدولي العرفي

يؤكد الطرفان فهمهما المشترك بأن "القانون الدولي العرفي" بشكل عام وكما هو مشار إليه خصوصاً في المادة 7 (المعيار الأدنى للمعاملة) ينشأ عن ممارسة عامة ومطردة للدول تتبعها من منطلق الإحساس بالالتزام القانوني. ويُقصد بالحد الأدنى لمعيار معاملة الأجانب في القانون الدولي العرفي كافة مبادئ القانون الدولي العرفي التي تحمي استثمارات الأجانب.

الملحق الأول

تحفظات بشأن التدابير المستقبلية

ملحق كندا

بمقتضى المادة 21(2) (التدابير غير الممتثلة)، تحتفظ كندا بالحق في تبني أو الإبقاء على أي تدبير لا يتوافق مع الالتزامات المحددة أدناه بخصوص القطاعات أو المسائل التالية:

- الخدمات الاجتماعية (أي: إنفاذ القانون العام؛ الخدمات الإصلاحية، أمن الدخل أو التأمين؛ الضمان الاجتماعي أو التأمين؛ الرعاية الاجتماعية؛ التعليم العام؛ التدريب العام؛ الرعاية الصحية ورعاية الطفل)، متى كان التدبير لا يتوافق مع الالتزامات المفروضة بموجب المادة 5 (المعاملة الوطنية)، أو المادة 6 (معاملة الدولة الأكثر رعاية)، أو المادة 9 (الإدارة العليا ومجالس الإدارة ودخول الأفراد) أو القسم (ج) (تيسير الاستثمار)؛

- الحقوق أو الأفضليات الممنوحة للشعوب الأصلية، بما فيها تلك المعترف بها والمؤكدة بموجب المادة 35 من القانون الدستوري لعام 1982 أو تلك المحددة في اتفاقيات الحكم الذاتي بين حكومة كندا أو مستوى حكومي دون وطني والشعوب الأصلية[9]، متى كان التدبير لا يتوافق مع الالتزامات المفروضة بموجب المادة 5 (المعاملة الوطنية)، أو المادة 6 (معاملة الدولة الأكثر رعاية)، أو المادة 9 (الإدارة العليا ومجالس الإدارة ودخول الأفراد)، أو المادة 10 (متطلبات الأداء) أو القسم (ج) (تيسير الاستثمار)؛

- الحقوق أو الأفضليات الممنوحة للأقليات المحرومة اجتماعياً أو اقتصادياً، متى كان التدبير لا يتوافق مع الالتزامات المفروضة بموجب المادة 5 (المعاملة الوطنية)، أو المادة 9 (الإدارة العليا ومجالس الإدارة ودخول الأفراد)، أو المادة 10 (متطلبات الأداء)، أو القسم (ج) (تيسير الاستثمار)؛

- متطلبات الإقامة لملكية الأراضي المطلة على المحيطات، متى كان التدبير لا يتوافق مع الالتزامات المفروضة بموجب المادة 5 (المعاملة الوطنية)؛

- الأوراق المالية الحكومية (أي: حيازة، أو بيع، أو أي تصرف آخر من جانب مواطني الطرف الآخر في السندات، أو أذون الخزانة، أو أنواع أخرى من صكوك الدين الصادرة عن الحكومة الفيدرالية لكندا، أو حكومة دون وطنية أو مستوى حكومي آخر)، متى كان التدبير لا يتوافق مع الالتزامات المفروضة بموجب المادة 5 (المعاملة الوطنية)؛

- الملاحة الساحلية، ويُقصد بها:

[9] توضيحاً، يُقصد بالشعوب الأصلية في كندا الأمم الأولى، والإنويت، وشعوب الميتي.

(1) نقل البضائع أو الركاب بالسفن بين نقاط في إقليم كندا أو فوق الجرف القاري لكندا، سواء مباشرةً أو عن طريق مكان خارج كندا؛ ولكن بخصوص المياه فوق الجرف القاري لكندا، يقتصر نقل البضائع أو الركاب فقط على ما يتصل باستكشاف، أو استغلال، أو نقل الموارد المعدنية أو الموارد الطبيعية غير الحية للجرف القاري لكندا، و

(2) مزاولة السفينة لأي نشاط بحري آخر ذي طابع تجاري في إقليم كندا، وبخصوص المياه فوق الجرف القاري، مزاولة مثل هذه الأنشطة البحرية الأخرى ذات الطابع التجاري التي تتصل باستكشاف، أو استغلال، أو نقل الموارد المعدنية أو الموارد الطبيعية غير الحية للجرف القاري لكندا؛

متى كان التدبير لا يتوافق مع الالتزامات المفروضة بموجب المادة 5 (المعاملة الوطنية)، أو المادة 6 (معاملة الدولة الأكثر رعاية)، أو المادة 9 (الإدارة العليا ومجالس الإدارة ودخول الأفراد)، أو المادة 10 (متطلبات الأداء)؛

- منح التراخيص أو الأذون بأي شكل آخر لصيد الأسماك أو الأنشطة المتصلة بالصيد، بما في ذلك دخول سفن الصيد الأجنبية إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة لكندا، أو بحرها الإقليمي، أو مياهها الداخلية أو موانئها، والاستفادة من أي خدمات فيها، متى كان التدبير لا يتوافق مع الالتزامات المفروضة بموجب المادة 5 (المعاملة الوطنية) أو 6 (معاملة الدولة الأكثر رعاية)؛

- إنشاء استثمار أو حيازته في كندا في قطاع الخدمات، متى كان التدبير لا يتوافق مع الالتزامات المفروضة بموجب المادة 5 (المعاملة الوطنية)، أو المادة 9 (الإدارة العليا ومجالس الإدارة ودخول الأفراد)، أو المادة 10 (متطلبات الأداء)، شريطة أن يكون التدبير متسقاً مع التزامات كندا بمقتضى المواد الثانية، والسادسة عشرة، والسابعة عشرة، والثامنة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، الوارد في الملحق 1ب من اتفاق منظمة التجارة العالمية؛ و

- منح مزايا للشركة الكندية للرهن العقاري والإسكان، والصندوق الكندي للإسكان، وأي كيانات جديدة أو مُعاد تنظيمها أو منقول إليها لها وظائف وأهداف مماثلة بخصوص تمويل الإسكان، متى كان التدبير لا يتوافق مع الالتزامات المفروضة بموجب المادة 5 (المعاملة الوطنية) من هذه الاتفاقية.

ملحق الإمارات العربية المتحدة

بمقتضى المادة 21(2) (التدابير غير الممتثلة)، تحتفظ الإمارات العربية المتحدة بالحق في تبني أو الإبقاء على أي تدبير يندرج ضمن نطاق قرار مجلس الوزراء رقم (55) لسنة 2021، متى كان التدبير لا يتوافق مع الالتزامات المفروضة بموجب المادة 5 (المعاملة الوطنية)، أو المادة 6 (معاملة الدولة الأكثر رعاية)، أو المادة 9 (الإدارة العليا ومجالس الإدارة ودخول الأفراد)، أو المادة 10 (متطلبات الأداء) أو القسم (ج) (تيسير الاستثمار).

الملحق الثاني

استثناءات من معاملة الدولة الأكثر رعاية

1. لا تسري المادة 6 (معاملة الدولة الأكثر رعاية) على المعاملة الممنوحة من أحد الطرفين بمقتضى اتفاقية دولية نافذة أو موقعة قبل بدء سريان هذه الاتفاقية.

2. لا تسري المادة 6 (معاملة الدولة الأكثر رعاية) على المعاملة الممنوحة من أحد الطرفين بمقتضى اتفاقية دولية قائمة أو مستقبلية:

(أ) تُنشئ، أو تعزز، أو توسع منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي؛ أو

(ب) تتصل بـ:

(1) الطيران؛

(2) مصايد الأسماك؛ أو

(3) الشؤون البحرية، بما فيها الإنقاذ.

الملحق الثالث

استثناءات من تسوية المنازعات

1. أي تدبير تتبناه أو تُبقي عليه كندا ويتصل بمراجعة بموجب قانون الاستثمار الكندي (Investment Canada Act, R.S.C. 1985, c. 28)، وتعديلاته، بخصوص السماح أو عدم السماح باستثمار يخضع للمراجعة، لا يخضع لأحكام تسوية المنازعات بمقتضى القسم (هـ) (تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر من الطرف الآخر)، أو القسم (و) (التحكيم المعجل الاختياري)، أو القسم (ز) (إجراءات تسوية المنازعات بين الدولتين).

2. أي تدبير للرقابة على التبغ[10] يتبناه أحد الطرفين لا يخضع لأحكام تسوية المنازعات بمقتضى القسم (هـ) (تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر من الطرف الآخر)، أو القسم (و) (التحكيم المعجل الاختياري)، أو القسم (ز) (إجراءات تسوية المنازعات بين الدولتين).

3. في حال أقرت الإمارات العربية المتحدة تشريعاً نظيراً لقانون الاستثمار الكندي (Investment Canada Act, R.S.C. 1985, c. 28)، يجوز لها تقديم طلب لإدراج التشريع في هذا الملحق. وتلتزم كندا بالنظر في ذلك الطلب بحسن نية وفي الوقت المناسب، بالتشاور مع الإمارات العربية المتحدة. وتمتنع كندا عن رفض الطلب دون سبب معقول إذا كان منشأن إدراج هذا التشريع في هذا الملحق أن يؤدي إلى التزامات متكافئة جوهرياً من كلا الطرفين.

---

[10] "تدبير الرقابة على التبغ" يُقصد به تدبير لأحد الطرفين يتصل بإنتاج أو استهلاك منتجات التبغ المصنعة (بما فيها المنتجات المصنوعة أو المشتقة من التبغ)، أو توزيعها، أو توسيمها، أو تغليفها، أو الإعلان عنها، أو تسويقها، أو الترويج لها، أو بيعها، أو شرائها، أو استخدامها، وكذا تدابير الإنفاذ، كالتفتيش، وحفظ السجلات، ومتطلبات إعداد التقارير. و توخياً لمزيد من التيقن ، فإن التدبير المتصل بأوراق التبغ التي لا تكون في حيازة مصنع لمنتجات التبغ أو التي لا تُشكل جزءاً من منتج تبغ مصنع لا يُعدّ تدبيراً لمكافحة التبغ.

مدونة السلوك الخاصة بالمحكمين في تسوية المنازعات

المادة 1:

تعريفات

لأغراض مدونة السلوك هذه:

"المحكم" يُقصد به عضو في هيئة تحكيم مُشكلة بمقتضى المادة 32 (عدد أعضاء هيئة التحكيم وطريقة التعيين)؛

"المساعد" يُقصد به شخص يضطلع، بموجب شروط تعيين المحكم، بإجراء أبحاث أو تقديم الدعم للمحكم؛

"المرشح" يُقصد به شخص يكون قيد النظر لاختياره كمحكم بمقتضى المادة 32 (عدد أعضاء هيئة التحكيم وطريقة التعيين)، أو المادة 47 (طريقة تعيين المحكم الأوحد)، أو المادة 51 (المنازعات بين الطرفين)؛

"الخبير" يُقصد به شخص يُعيَّن بمقتضى المادة 39 (تقارير الخبراء) أو قواعد التحكيم الواجبة التطبيق؛

"فرد العائلة" يُقصد به زوج المحكم أو المرشح أو شريكه؛ أو الوالد، أو الجد، أو الابن، أو الحفيد، أو الأخت، أو الأخ، أو العمة، أو العم، أو الخالة، أو الخال، أو ابنة الأخ، أو الأخت، أو ابن الأخ، أو الأخت للمحكم، أو المرشح أو لزوج المحكم أو المرشح أو شريكه (بما في ذلك الأقارب من نسب كامل أو جزئي والأقارب بالمصاهرة)، أو زوج أو شريك أيٍّ من هؤلاء؛ أو أي شخص مقيم في منزل المحكم أو المرشح يعامله المحكم أو المرشح كفرد من عائلته؛

"القواعد" يُقصد بها القواعد الواجبة التطبيق بمقتضى المادة 26 (تقديم مطالبة لتسوية المنازعات)؛ و

"فريق العمل"، فيما يخص المحكم، يُقصد به الأفراد الخاضعون لإشراف وسيطرة المحكم بخلاف المساعدين.

المادة 2:

المسؤوليات تجاه عملية تسوية المنازعات

يلتزم كل مرشح، ومحكم، ومحكم سابق بتجنب أي سلوك غير لائق أو ما يبدو كذلك، ويلتزم بمراعاة معايير سلوك رفيعة حفاظاً على نزاهة وحياد عملية تسوية المنازعات.

المادة 3:

المبادئ الحاكمة

1. يلتزم كل محكم بأن يكون مستقلاً وحيادياً، وأن يتجنب تضارب المصالح المباشر أو غير المباشر.

2. يلتزم كل محكم ومحكم سابق باحترام سرية إجراءات هيئة التحكيم.

3. يلتزم كل مرشح أو محكم بالإفصاح عن وجود أي مصلحة، أو علاقة، أو مسألة يُحتمل أن تؤثر على استقلالية أو حياد المرشح أو المحكم، أو قد تثير بصورة معقولة مظهراً من مظاهر السلوك غير اللائق أو خشية التحيز. وتنشأ مظاهر السلوك غير اللائق أو خشية التحيز متى خلص شخص عاقل، مطلع على كافة الظروف ذات الصلة التي يكشف عنها التقصي المعقول، إلى أن قدرة المرشح أو المحكم على أداء واجباته بنزاهة وحياد وكفاءة قد انتقصت.

4. يمتنع المحكم، فور تعيينه، وطوال مدة الإجراءات، عن العمل بصفة محامٍ أو خبير أو شاهد مُعيَّن من قبل طرف في أي منازعة استثمار قائمة أو جديدة بموجب هذه الاتفاقية أو أي معاهدة استثمار دولية أخرى.

5. تُفسر مدونة السلوك هذه على نحو يتفق مع المعايير أو المبادئ التوجيهية الأخرى المعترف بها دولياً بخصوص تضارب المصالح المباشر أو غير المباشر، كالمبادئ التوجيهية لرابطة المحامين الدولية بشأن تضارب المصالح في التحكيم الدولي.

6. في حال الادعاء بخرق مدونة السلوك هذه، تسري القواعد الحاكمة للتحكيم على أي طعن، أو رد، أو استبدال للمحكم.

المادة 4:

التزامات الإفصاح

1. طوال إجراءات هيئة التحكيم، يقع على عاتق كل مرشح أو محكم التزام متواصل بالإفصاح عن أي مصلحة، أو علاقة، أو مسألة قد تمس بنزاهة أو حياد عملية تسوية المنازعات.

2. يزود الأطراف المتنازعة أو الأمين العام للإكسيد، بصفته سلطة التعيين لهيئة تحكيم مشار إليها في المادة 32 (عدد أعضاء هيئة التحكيم وطريقة التعيين)، المرشح بنسخة من مدونة السلوك هذه وبيان الإفصاح الأولي المحدد في تذييل مدونة السلوك هذه.

3. يقدم المرشح بيان الإفصاح الأولي المحدد في تذييل مدونة السلوك هذه إلى الأطراف المتنازعة أو الأمين العام للإكسيد، بصفته سلطة التعيين، في أقرب وقت ممكن وفي أجل أقصاه سبعة أيام من تاريخ تسلم بيان الإفصاح الأولي ذلك.

4. يلتزم المرشح بالإفصاح عن أي مصلحة، أو علاقة، أو مسألة يُحتمل أن تؤثر على استقلاليته أو حياده أو قد تثير بصورة معقولة مظهراً من مظاهر السلوك غير اللائق أو خشية التحيز في إجراءات هيئة التحكيم. وسعياً لهذه الغاية، يبذل المرشح كافة الجهود المعقولة للإحاطة علماً بأي مصلحة، أو علاقة، أو مسألة من هذا القبيل. وبناءً عليه، يلتزم المرشح، كحد أدنى، بالإفصاح عن المصالح، والعلاقات، والمسائل التالية:

(أ) أي مصلحة مالية أو شخصية للمرشح في:

(1) إجراءات هيئة التحكيم أو نتيجتها؛ و

(2) أي إجراء إداري، أو إجراء قضائي محلي ، أو أي إجراء آخر لتسوية المنازعات الدولية ينطوي على مسائل قد يُفصل فيها في إجراءات هيئة التحكيم التي يكون المرشح قيد النظر بشأنها؛

(ب) أي مصلحة مالية لصاحب عمل المرشح، أو شريكه التجاري، أو زميله في العمل، أو فرد من عائلته في:

(1) إجراءات هيئة التحكيم أو نتيجتها؛ و

(2) أي إجراء إداري، أو إجراء قضائي محلي ، أو أي إجراء آخر لتسوية المنازعات الدولية ينطوي على مسائل قد يُفصل فيها في إجراءات هيئة التحكيم التي يكون المرشح قيد النظر بشأنها؛

(ج) أي علاقة مالية، أو تجارية، أو مهنية، أو عائلية، أو اجتماعية سابقة أو حالية مع أي أطراف معنية[11] في إجراءات هيئة التحكيم أو وكلائهم القانونيين، أو أي علاقة من هذا القبيل تشمل

[11] توخياً لمزيد من التيقن ، يشمل مصطلح "الأطراف ذات المصلحة" دولة منشأ المستثمرين.

صاحب عمل المرشح، أو شريكه التجاري، أو زميله في العمل، أو فرداً من عائلته؛ و

(د) أي مناصرة علنية أو تمثيل قانوني أو غيره بخصوص مسألة محل نزاع في إجراءات هيئة التحكيم أو تتعلق بذات الاستثمار.

5. يواصل المحكم، بمجرد تعيينه، بذل كافة الجهود المعقولة للإحاطة علماً بأي مصلحة، أو علاقة، أو مسألة مشار إليها في الفقرة 4، ويلتزم بالإفصاح عنها. والتزام الإفصاح هو واجب مستمر يقتضي من المحكم الإفصاح عن أي مصلحة، أو علاقة، أو مسألة من هذا القبيل قد تنشأ في أي مرحلة من إجراءات هيئة التحكيم.

6. في حال وجود أي شك حول وجوب الإفصاح عن مصلحة، أو علاقة، أو مسألة بموجب الفقرة 4 أو 5، يلتزم المرشح أو المحكم بتغليب جانب الإفصاح. ولا يخل الإفصاح عن مصلحة، أو علاقة، أو مسألة بما إذا كانت المصلحة، أو العلاقة، أو المسألة مشمولة بالفقرة 4 أو 5، أو ما إذا كانت تستدعي التنحي، أو المعالجة، أو الرد.

7. لا يجوز تفسير التزامات الإفصاح المحددة في الفقرات من 1 إلى 6 على نحو يجعل عبء الإفصاح المفصل أمراً غير عملي للأفراد في الأوساط القانونية أو التجارية للعمل كمحكمين، وهو ما من شأنه أن يحرم الأطراف المتنازعة من خدمات أولئك الذين قد يكونون الأكفأ للعمل كمحكمين. وبناءً عليه، لا يُطلب من المرشح أو المحكم الإفصاح عن مصلحة، أو علاقة، أو مسألة يكون أثرها على دور المرشح أو المحكم في إجراءات هيئة التحكيم ضئيلاً.

المادة 5:

أداء الواجبات من قبل المرشحين والمحكمين

1. يلتزم المرشح الذي يقبل تعيينه كمحكم بأن يكون متاحاً لأداء واجبات المحكم، ويلتزم، فور تعيينه بمقتضى المادة 32 (عدد أعضاء هيئة التحكيم وطريقة التعيين)، بأداء تلك الواجبات على نحو شامل، ومنصف، وبجد، وسريع طوال سير إجراءات هيئة التحكيم.

2. يكفل المحكم أن يكون الاتصال به متاحاً، في جميع الأوقات المعقولة، من قبل الأمين العام للإكسيد، والأطراف المتنازعة، ومؤسسة التحكيم القائمة على الإجراءات، والمحكمين الآخرين في هيئة التحكيم لمباشرة أعمال هيئة التحكيم.

3. يلتزم المحكم بالامتثال لأحكام القسم (هـ) (تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر من الطرف الآخر)، والقسم (و) (التحكيم المعجل الاختياري)، والقسم (ز) (إجراءات تسوية المنازعات بين الدولتين)، حسب انطباقها، والقواعد.

4. لا يحرم المحكم المحكمين الآخرين من فرصة المشاركة في كافة جوانب إجراءات هيئة التحكيم.

5. يقتصر نظر المحكم على تلك المسائل المثارة في إجراءات هيئة التحكيم واللازمة لاتخاذ قرار، أو أمر، أو حكم.

6. يمتنع على المحكم تفويض واجب اتخاذ قرار، أو أمر، أو حكم لأي شخص آخر.

7. يتخذ المحكم جميع الخطوات المعقولة لضمان امتثال مساعديه وفريق عمله للمادة 2 (المسؤوليات تجاه عملية تسوية المنازعات)، والفقرات 1، 4، 5، 6 و 7 من المادة 4 (التزامات الإفصاح)، والفقرات 3، 8 و 9 من هذه المادة، والمادة 8 (الحفاظ على السرية) من مدونة السلوك هذه.

8. يمتنع على المحكم إجراء أي اتصال انفرادي (ex parte) بخصوص إجراءات هيئة التحكيم.

9. يقتصر إبلاغ المرشح أو المحكم للمسائل المتعلقة بالانتهاكات الفعلية أو المحتملة لمدونة السلوك هذه، أو إذا كان ذلك ضرورياً للتحقق مما إذا كان ذلك المرشح أو المحكم قد انتهك أو قد ينتهك مدونة السلوك هذه، على الأمين العام للإكسيد، والأطراف المتنازعة ومؤسسة التحكيم القائمة على الإجراءات.

10. يلتزم كل محكم بالاحتفاظ بسجل وتقديم حساب ختامي للوقت المكرس لإجراءات هيئة التحكيم ونفقاته، وكذا وقت ونفقات فريق عمله ومساعديه.

المادة 6:

استقلالية وحياد المحكمين

1. يلتزم المحكم بالاستقلالية والحياد. ويتصرف المحكم بإنصاف ويتجنب خلق مظهر من مظاهر السلوك غير اللائق أو خشية التحيز.

2. لا يتأثر المحكم بالمصلحة الذاتية، أو الضغوط الخارجية، أو الاعتبارات السياسية، أو الضجة العامة، أو الولاء لطرف متنازع أو لطرف غير متنازع، أو الخوف من النقد.

3. يمتنع على المحكم، مباشرةً أو مداورةً، تحمل أي التزام أو قبول أي منفعة من شأنها أن تتعارض بأي شكل، أو يبدو أنها تتعارض، مع الأداء السليم لواجباته.

4. يمتنع على المحكم استغلال منصبه في هيئة التحكيم لتعزيز أي مصالح شخصية أو خاصة. ويتجنب المحكم التصرفات التي قد توحي بأن الآخرين في وضع خاص يتيح لهم التأثير عليه. ويبذل المحكم قصارى جهده لمنع أو تثبيط الآخرين عن الادعاء بأنهم في مثل هذا الوضع.

5. لا يسمح المحكم للعلاقات أو المسؤوليات المالية، أو التجارية، أو المهنية، أو العائلية، أو الاجتماعية السابقة أو المستمرة بالتأثير على سلوكه أو تقديره.

6. يتجنب المحكم الدخول في أي علاقة، أو حيازة أي مصلحة مالية، يُحتمل أن تؤثر على حياده أو قد تثير بصورة معقولة مظهراً من مظاهر السلوك غير اللائق أو خشية التحيز.

7. في حال كانت مصلحة، أو علاقة، أو مسألة لمرشح أو محكم تتعارض مع الفقرات من 1 إلى 6، يجوز للمرشح قبول التعيين في هيئة تحكيم، ويجوز للمحكم مواصلة الخدمة في هيئة تحكيم، وذلك إذا تنازلت الأطراف المتنازعة عن الانتهاك أو إذا قررت الأطراف المتنازعة أن التعارض قد انتفى بعد اتخاذ المرشح أو المحكم خطوات لمعالجته.

المادة 7:

واجبات المحكمين السابقين

يتجنب المحكم السابق التصرفات التي قد توحي بأنه كان متحيّزاً في أداء واجباته أو أنه سيستفيد من قرار، أو أمر، أو حكم هيئة التحكيم.

المادة 8:

الحفاظ على السرية

1. يمتنع على المحكم أو المحكم السابق في أي وقت الكشف عن أو استخدام أي معلومات غير علنية تتصل بإجراءات هيئة التحكيم أو اكتُسبت خلالها، إلا لأغراض إجراءات هيئة التحكيم، ويمتنع عليه، في جميع الأحوال،

الكشف عن أو استخدام أي معلومات من هذا القبيل لجني ميزة شخصية، أو ميزة لشخص آخر، أو للإضرار بمصلحة شخص آخر.

2. يمتنع على المحكم الكشف عن قرار، أو أمر، أو حكم، أو جزء منه، قبل نشره وفقاً للقسم (هـ) (تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر من الطرف الآخر).

3. يمتنع على المحكم أو المحكم السابق في أي وقت الكشف عن مداولات هيئة التحكيم، أو عن وجهة نظر أي محكم.[12]

4. يمتنع على المحكم الإدلاء ببيان علني بخصوص موضوع إجراءات هيئة تحكيم منظورة.

المادة 9:

مسؤوليات الخبراء والمساعدين وفريق العمل

تسري أيضاً أحكام المادة 2 (المسؤوليات تجاه عملية تسوية المنازعات)، والفقرات 1، 4، 5، 6 و 7 من المادة 4 (التزامات الإفصاح)، والفقرات 3، 8 و 9 من المادة 5 (أداء الواجبات من قبل المرشحين والمحكمين)، والمادة 7 (واجبات المحكمين السابقين)، والمادة 8 (الحفاظ على السرية) من مدونة السلوك هذه على الخبراء، والمساعدين، وفريق العمل.

المادة 10:

المراجعة

يجوز لأحد الطرفين طلب مراجعة وتعديل مدونة السلوك هذه لتأخذ في الحسبان، حسب الاقتضاء، التطورات ذات الصلة بخصوص تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

[12] توخياً لمزيد من التيقن ، لا تسري هذه الفقرة على وجهة نظر المحكم الواردة في قرار، أو أمر، أو قرار تحكيم، أو رأي.

ملحق لمدونة سلوك المحكمين لتسوية المنازعات: نموذج بيان الإفصاح المبدئي

1. أقر بتسلمي نسخة من مدونة سلوك المحكمين لتسوية المنازعات (مدونة السلوك).

2. أقر بأنني قرأت وفهمت مدونة السلوك.

3. أدرك أن عليّ التزاماً متواصلاً، أثناء المشاركة في إجراءات هيئة التحكيم، بالإفصاح عن أي مصلحة، أو علاقة، أو مسألة قد تمس بنزاهة أو حياد عملية تسوية المنازعات. وكجزء من هذا الالتزام المتواصل، أقدم الإفصاحات المبدئية التالية:

(أ) مصلحتي المالية في إجراءات هيئة التحكيم التي أكون قيد النظر بشأنها أو في نتيجتها هي على النحو التالي:

(ب) مصلحتي المالية في أي إجراء إداري، أو إجراء قضائي محلي ، أو إجراء آخر لتسوية المنازعات الدوليةينطوي على مسائل قد يُفصل فيها في إجراءات هيئة التحكيم هي على النحو التالي:

(ج) المصالح المالية التي قد تكون لأي صاحب عمل، أو شريك تجاري، أو زميل عمل، أو فرد من عائلتي في إجراءات هيئة التحكيم أو في نتيجتها هي على النحو التالي:

(د) المصالح المالية التي قد تكون لأي صاحب عمل، أو شريك تجاري، أو زميل عمل، أو فرد من عائلتي في أي إجراء إداري، أو إجراء قضائي محلي أو إجراء آخر لتسوية المنازعات الدولية ينطوي على مسائل قد يُفصل فيها في إجراءات هيئة التحكيم هي على النحو التالي:

(هـ) علاقاتي المالية، أو التجارية، أو المهنية، أو العائلية، أو الاجتماعية السابقة أو الحالية مع أي طرف معني في إجراءات هيئة التحكيم، أو وكلائهم القانونيين، هي على النحو التالي:

(و) العلاقات المالية، أو التجارية، أو المهنية، أو العائلية، أو الاجتماعية السابقة أو الحالية مع أي طرف معني في إجراءات هيئة التحكيم، أو وكلائهم القانونيين، والتي تشمل أي صاحب عمل، أو شريك تجاري، أو زميل عمل، أو فرد من عائلتي هي على النحو التالي:

(ز) مناصرتي العلنية أو تمثيلي القانوني أو غيره بخصوص مسألة محل نزاع في إجراءات هيئة التحكيم أو تتعلق بذات الاستثمار هي على النحو التالي:

(ح) مصالحي، وعلاقاتي، ومسائلي الأخرى التي قد تمس بنزاهة أو حياد عملية تسوية المنازعات ولم يُفصح عنها في الفقرات 3(أ) إلى 3(ز) أعلاه هي على النحو التالي:

وُقّع في هذا اليوم _____ من _____، 20.

وقّعه:

التوقيع_____

الاسم_____

التوقيع_____

الاسم_____

الفهرس

القسم (أ): التعريفات

المادة 1 التعريفات

القسم (ب): الالتزامات الموضوعية

المادة 2: نطاق التطبيق

المادة 3: تشجيع الاستثمار

المادة 4: الإجراءات الشكلية الخاصة ومتطلبات المعلومات

المادة 5: المعاملة الوطنية

المادة 6: معاملة الدولة الأكثر رعاية

المادة 7: المعيار الأدنى للمعاملة

المادة 8: التعويض عن الخسائر

المادة 9: الإدارة العليا ومجالس الإدارة ودخول الأفراد

المادة 10: متطلبات الأداء

المادة 11: نزع الملكية

المادة 12: تحويل الأموال

المادة 13: الشفافية

المادة 14: الحلول

المادة 15: التدابير الضريبية

المادة 16: عدم الإخلال

المادة 17: المسؤولية الاجتماعية للشركات

المادة 18: الحرمان من المزايا

القسم (ج): تيسير الاستثمار

المادة 19: معالجة طلبات الحصول على الإذن

المادة 20: الرسوم والتكاليف

القسم (د): التحفظات والاستثناءات

المادة 21: التدابير غير الممتثلة

المادة 22: استثناءات عامة

القسم (هـ): تسوية المنازعات بين أحد الطرفين ومستثمر الطرف الآخر

المادة 23: النطاق والغرض

المادة 24: طلب إجراء مشاورات

المادة 25: الوساطة

المادة 26: تقديم مطالبة لتسوية المنازعات

المادة 27: قواعد خاصة بخصوص الخدمات المالية

المادة 28: الموافقة على تسوية المنازعات بموجب هذا القسم

المادة 29: التمويل من الغير

المادة 30: إنهاء الإجراءات

المادة 31: المقبوضات بموجب عقود التأمين أو الضمان

المادة 32: عدد أعضاء هيئة التحكيم وطريقة التعيين

المادة 33: الموافقة على تعيين أعضاء هيئة التحكيم

المادة 34: توحيد المطالبات

المادة 35: مكان التحكيم

المادة 36: الاعتراضات الأولية

المادة 37: شفافية الإجراءات

المادة 38: القانون الواجب التطبيق

المادة 39: تقارير الخبراء

المادة 40: تدابير الحماية المؤقتة

المادة 41: قرار التحكيم النهائي

المادة 42: إنشاء هيئة تحكيم استثمار ابتدائية أو آلية استئناف لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

المادة 43: تسليم المستندات

القسم (و): التحكيم المعجل الاختياري

المادة 44: الموافقة على التحكيم المعجل

المادة 45: الوساطة

المادة 46: تشكيل هيئة التحكيم

المادة 47: طريقة تعيين المحكم الأوحد

المادة 48: الجلسة الأولى في التحكيم المعجل

المادة 49: الجدول الزمني الإجرائي للتحكيم المعجل

المادة 50: توحيد المطالبات

القسم (ز): إجراءات تسوية المنازعات بين الدولتين

المادة 51: المنازعات بين الطرفين

القسم (ح): أحكام ختامية

المادة 52: المشاورات والإجراءات الأخرى

المادة 53: مدى الالتزامات

المادة 54: الاستثناءات

المادة 55: التطبيق وبدء السريان

الملاحق

الملحق (ب).7: القانون الدولي العرفي

الملحق الأول: تحفظات بشأن التدابير المستقبلية

جدول كندا

جدول الإمارات العربية المتحدة

الملحق الثاني: استثناءات من معاملة الدولة الأكثر رعاية

الملحق الثالث: استثناءات من تسوية المنازعات

مدونة السلوك الخاصة بالمحكمين في تسوية المنازعات

GOVERNMENT OF
UNITED ARAB EMIRATES



حكومة
الإمارات العربية المتحدة

AGREEMENT

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE GOVERNMENT OF CANADA

FOR THE PROMOTION AND

PROTECTION OF INVESTMENTS

THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES AND THE GOVERNMENT OF CANADA (the "Parties"),

RECOGNIZING that the promotion and the protection of investments of investors of one Party in the territory of the other Party will be conducive to the stimulation of mutually beneficial business activity, to the development of economic cooperation between them, and to the promotion of sustainable development;

REAFFIRMING the importance of encouraging investment promotion activities and to make such activities more accessible and diverse, including encouraging investments by women, Indigenous peoples, youth, and micro, small, or medium-sized enterprises,

HAVE AGREED as follows:

Section A: Definitions

ARTICLE 1

Definitions

For the purposes of this Agreement:

"algorithm" means a defined sequence of steps, taken to solve a problem or to obtain a result;

"authorization" means the granting of permission by a competent authority to a person with respect to the expansion, management, conduct, operation and sale or other disposition of an investment in the territory of a Party;

"claimant" means an investor of a Party that makes a claim under Article 26 (Submission of a Claim to Dispute Settlement);

"competition authority" means:

(a) for Canada, the Commissioner of Competition or a successor to be notified to the United Arab Emirates by diplomatic note; and

(b) for the United Arab Emirates, the Undersecretary to the Ministry of Finance or a successor to be notified to Canada by diplomatic note;

"competent authority" means any government of a Party, or non-governmental body in the exercise of powers delegated by any government of a Party, that grants an authorization;

"confidential information" means confidential business information or information that is privileged or otherwise protected from disclosure under the law of a Party;

"covered investment" means, with respect to a Party, an investment in its territory made in accordance with the applicable law of the Party at the time the investment is made, that is owned or controlled, directly or indirectly, by an investor of the other Party, and existing on the date of entry into force of this Agreement, as well as an investment made or acquired thereafter;

"disputing party" means either the respondent Party or the claimant;

"enterprise" means an entity constituted or organized under applicable law, whether or not for profit, whether privately owned or governmentally owned, including a corporation, trust, partnership, sole proprietorship, joint venture, or other association, and a branch of any such entity;

"existing" means in effect on the date of entry into force of this Agreement;

"financial institution" means a financial intermediary or other enterprise that is authorized to do business and regulated or supervised as a financial institution under the law of the Party in whose territory it is located;

"financial service" has the same meaning as subparagraph 5(a) of the Annex on Financial Services of the *General Agreement on Trade in Services*, contained in Annex 1B to the WTO Agreement;

"ICSID" means the International Centre for Settlement of Investment Disputes established by the ICSID Convention;

"ICSID Additional Facility Rules" means the *Rules Governing the Additional Facility for the Administration of Proceedings by the Secretariat of the International Center for Settlement of Investment Disputes*, in their most recent form;

"ICSID Convention" means the *Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States*, done at Washington, D.C. on 18 March 1965, as amended;

"intellectual property rights" means copyright and related rights, trademark rights, rights in geographical indications, rights in industrial designs, patent rights, rights in layout designs of integrated circuits, rights in relation to protection of undisclosed information, and plant breeders' rights;

"investment" means every kind of asset that an investor owns or controls, directly or indirectly, that has the characteristics of an investment, which includes characteristics such as the commitment of capital or other resources, the expectation of gain or profit, or the assumption of risk. Forms that an investment may take include:

(a) an enterprise;

(b) shares, stocks, and other forms of equity participation in an enterprise;

(c) bonds, debentures, and other debt instruments of an enterprise;

(d) a loan to an enterprise;

(e) any other kind of interest in an enterprise;

(f) an interest arising from:

(i) a concession conferred pursuant to the law of a Party or under a contract, excluding those for the exploration and exploitation of natural resources;[1]

(ii) a turnkey, construction, production, or revenue-sharing contract; or

(iii) other similar contracts;

[1] For greater certainty, the Parties confirm their understanding that the term "natural resources" does not relate to renewable energy.

(g) intellectual property rights;

(h) other moveable property, tangible or intangible, or immovable property and related rights;

(i) claims to money or claims to performance under a contract;

For greater certainty, **"claims to money"** does not include:

(a) claims to money that arise solely from commercial contracts for the sale of goods or services by a natural person or enterprise in the territory of a Party to a natural person or enterprise in the territory of the other Party;

(b) the domestic financing of such contracts; or

(c) any order, judgment, or arbitral award related to subparagraph (a) or (b);

"investor of a Party" means a Party, or a national or an enterprise of a Party, that has made an investment. For the purposes of this definition the **"enterprise of a Party"** means:

(a) an enterprise constituted or organised under the law of that Party and that has substantial business activities in the territory of that Party. A determination of whether an enterprise has substantial business activities in the territory of a Party requires a case-by-case and fact-based inquiry; or

(b) an enterprise that is constituted or organised under the law of that Party, and is directly or indirectly owned or controlled by a national of that Party or by an enterprise mentioned under subparagraph (a);

"measure" includes a law, regulation, procedure, requirement, or practice;

"national" means:

(a) for Canada, a natural person who is a citizen or permanent resident of Canada; and

(b) for the United Arab Emirates, a natural person having the nationality according to the domestic law of the United Arab Emirates;

"national government" means:

(a) for Canada, the federal government; and

(b) for the United Arab Emirates, the federal government of the United Arab Emirates;

"New York Convention" means the United Nations *Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards*, done at New York on 10 June 1958;

"person" means a natural person or an enterprise;

"respondent Party" means a Party against which a claim is made under Section E (Settlement of Disputes between a Party and an Investor of the Other Party) or Section G (State-to-State Dispute Settlement Procedures);

"sub-national government" means:

(a) for Canada, a provincial, territorial, or other government; and

(b) for the United Arab Emirates, an emirate or a local government;

"tax convention" means a convention for the avoidance of double taxation or other international taxation agreement or arrangement;

"territory" means:

For Canada:

(a) the land territory, internal waters, and territorial sea, including the air space above these areas, of Canada;

(b) the exclusive economic zone of Canada, as determined by its domestic law, consistent with Part V of the *United Nations Convention on the Law of the Sea*, done at Montego Bay on 10 December 1982 ("UNCLOS"); and

(c) the continental shelf of Canada, as determined by its domestic law, consistent with Part VI of UNCLOS; and

For the United Arab Emirates:

(a) the land territory, internal waters, and territorial sea, including the air space above these areas, which is under the sovereignty of the United Arab Emirates as well as the waters, seabed, and subsoil outside the territorial sea over which the United Arab Emirates exercises sovereign and jurisdictional rights in respect of the exploration or the exploitation of natural resources by virtue of its law consistent with international law;

"Tribunal" means an arbitration tribunal established under Section E (Settlement of Disputes between a Party and an Investor of the Other Party) or Section F (Optional Expedited Arbitration);

"TRIPS Agreement" means the *Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights*, contained in Annex 1C to the WTO Agreement;

"UNCITRAL Arbitration Rules" means the arbitration rules of the United Nations Commission on International Trade Law, in their most recent form;

"UNCITRAL Transparency Rules" means the *UNCITRAL Rules on Transparency in Treaty-based Investor-State Arbitration*, in their most recent form; and

"WTO Agreement" means the *Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization*, done at Marrakesh on 15 April 1994.

Section B: Substantive Obligations

ARTICLE 2

Scope

1. This Agreement shall apply to measures adopted or maintained by a Party relating to:

   (a) an investor of the other Party;

   (b) a covered investment; and

   (c) with respect to Article 10 (Performance Requirements), Article 16 (Non-Derogation), and Article 17 (Corporate Social Responsibility), an investment in its territory.

2. The obligations in Section B (Substantive Obligations) apply to a person of a Party when it exercises a regulatory, administrative, or other governmental authority delegated to it by that Party.

3. For greater certainty, the establishment or acquisition of an investment is excluded from the scope of this Agreement.

4. For the purposes of this Agreement, the Parties reaffirm the right of each Party to regulate within its territory to achieve legitimate policy objectives, such as with respect to the protection of the environment and addressing climate change; social or consumer protection; or the promotion and protection of health, safety, rights of Indigenous peoples, gender equality, and cultural diversity.

5. For greater certainty, the mere fact that a Party regulates, including through a modification to its laws, in a manner which negatively affects a covered investment or interferes with an investor's expectations, including its expectations of profits, does not in itself amount to a breach of an obligation under this Agreement.

6. For greater certainty, this Agreement shall not bind a Party in relation to an act or fact that took place or a situation that ceased to exist before the date of entry into force of this Agreement.

ARTICLE 3

Promotion of Investment

Each Party shall encourage the creation of favourable conditions for investment in its territory by investors of the other Party. Each Party shall admit those investments in accordance with this Agreement.

ARTICLE 4

Special Formalities and Information Requirements

1. Nothing in Article 5 (National Treatment) shall be construed to prevent a Party from adopting or maintaining a measure that prescribes special formalities in connection with covered investments, such as a requirement that investors be residents of the Party or that covered investments be legally constituted under the laws or regulations of the Party, provided that these formalities do not materially impair the protections afforded by the Party to investors of the other Party and covered investments pursuant to this Agreement.

2. Notwithstanding Article 5 (National Treatment) and Article 6 (Most-Favoured-Nation Treatment), a Party may require an investor of the other Party or its covered investment to provide information concerning that investment solely for informational or statistical purposes. The Party shall protect such information that is confidential from any disclosure that would prejudice the competitive position of the investor or its covered investment. Nothing in this paragraph shall be construed to prevent a Party from otherwise obtaining or disclosing information in connection with the equitable and good faith application of its law.

ARTICLE 5

National Treatment

1. Each Party shall accord to an investor of the other Party treatment no less favourable than that it accords, in like circumstances, to its own investors with respect to the expansion, management, conduct, operation, enjoyment, and sale or other disposition of an investment in its territory.

2. Each Party shall accord to a covered investment treatment no less favourable than that it accords, in like circumstances, to investments of its own investors with respect to the expansion, management, conduct, operation, enjoyment, and sale or other disposition of an investment in its territory.

3. The treatment accorded by a Party under paragraphs 1 and 2 means, with respect to a sub-national government, treatment no less favourable than the most favourable treatment accorded, in like circumstances, by that sub-national government to investors and to investments of investors of the Party of which it forms a part.

4. For greater certainty, whether treatment is accorded in "like circumstances" depends on the totality of the circumstances, including whether the relevant treatment distinguishes between investors or investments on the basis of legitimate public policy objectives.

5. Paragraphs 1 and 2 prohibit discrimination based on nationality. A difference in treatment accorded to an investor or covered investment and a Party's own investors or investments of its own investors does not, in and of itself, establish discrimination based on nationality.

ARTICLE 6

Most-Favoured-Nation Treatment

1. Each Party shall accord to an investor of the other Party treatment no less favourable than that it accords, in like circumstances, to investors of a non-Party with respect to the expansion, management, conduct, operation, enjoyment, and sale or other disposition of an investment in its territory.

2. Each Party shall accord to a covered investment treatment no less favourable than that it accords, in like circumstances, to investments of investors of a non-Party with respect to the expansion, management, conduct, operation, enjoyment, and sale or other disposition of an investment in its territory.

3. The treatment accorded by a Party under paragraphs 1 and 2 means, with respect to a sub-national government, treatment accorded, in like circumstances, by that sub-national government to investors and to investments of investors of a non-Party.

4. For greater certainty, whether treatment is accorded in "like circumstances" depends on the totality of the circumstances, including whether the relevant treatment distinguishes between investors or investments on the basis of legitimate public policy objectives.

5. Paragraphs 1 and 2 prohibit discrimination based on nationality. A difference in treatment accorded to an investor or covered investment and a non-Party's investors or investments of a non-Party's investors does not, in and of itself, establish discrimination based on nationality.

6. For greater certainty, the "treatment" referred in paragraphs 1 and 2 does not include investor-to-state dispute settlement procedures provided for in other international investment treaties and other trade agreements. Substantive obligations in other international investment treaties and other trade agreements do not in themselves constitute "treatment", and thus cannot give rise to a breach of this Article, absent measures adopted by a Party pursuant to those obligations.

ARTICLE 7

Minimum Standard of Treatment[2]

1. Each Party shall accord to covered investments treatment in accordance with applicable customary international law principles, including fair and equitable treatment and full protection and security.

2. For greater certainty, paragraph 1 prescribes the customary international law minimum standard of treatment of aliens as the standard of treatment to be afforded to covered investments. The concepts of "fair and equitable treatment" and "full protection and security" do not require treatment in addition to or beyond that which is required by that standard, and do not create additional substantive rights. The obligation in paragraph 1 to provide:

(a) "fair and equitable treatment" includes the obligation not to deny justice in criminal, civil or administrative adjudicatory proceedings in accordance with the principle of due process embodied in the principal legal systems of the world; and

[2] Article 7 (Minimum Standard of Treatment) shall be interpreted in accordance with Annex B.7 (Customary International Law).

(b) "full protection and security" requires each Party to provide the level of police protection required under customary international law.[3]

3. A determination that there has been a breach of another provision of this Agreement or of a separate international agreement does not establish that there has been a breach of this Article.

4. The fact that a measure breaches domestic law does not establish a breach of this Article.

ARTICLE 8

Compensation for Losses

With respect to measures a Party adopts or maintains relating to compensation for losses incurred by investments in its territory as a result of armed conflict, civil strife, or a natural disaster, notwithstanding Article 21(6)(b)(Non-Conforming Measures), the Party shall accord to an investor of the other Party and to a covered investment treatment no less favourable than it accords to its own investors or their investments or to the investors or investments of a non-Party, whichever is more favourable to the investor or covered investment concerned, as regards to restitution, indemnification, compensation, or other settlement.

ARTICLE 9

Senior Management, Boards of Directors, and Entry of Personnel

1. A Party shall not require that an enterprise of that Party that is a covered investment appoint to a senior management position an individual of any particular nationality.

2. A Party may require that a majority of the board of directors or a committee thereof of an enterprise of that Party that is a covered investment be of a particular

[3] For greater certainty, full protection and security refers only to the physical security of investors and covered investments, which does not require a treatment in addition to or beyond that which is required by customary international law minimum standard of treatment of aliens.

nationality or resident in the territory of the Party, provided that the requirement does not materially impair the ability of the investor to exercise control over its investment.

3. A Party may require enterprises operating within their territory or subject to their jurisdiction to nominate women in senior management positions or on boards of directors.

4. Subject to its domestic law relating to the entry of aliens, each Party may grant temporary entry to nationals employed by an investor of the other Party who seek to render to a covered investment of that investor in the territory of the Party managerial or executive services, or services that require specialized knowledge.

ARTICLE 10

Performance Requirements

1. A Party shall not impose or enforce the following requirements, or enforce a commitment or undertaking, in connection with the expansion, management, conduct, operation, enjoyment, or sale or other disposition of a covered investment or any other investment in its territory:

(a) to export a given level or percentage of a good or service;

(b) to achieve a given level or percentage of domestic content;

(c) to purchase, use, or accord a preference to a good produced or service provided in its territory, or to purchase a good or service from a person in its territory;

(d) to relate the volume or value of imports to the volume or value of exports or to the amount of foreign exchange inflows associated with that investment;

(e) to restrict sales of a good or service in its territory that the investment produces or provides by relating those sales to the volume or value of its exports or foreign exchange earnings;

(f) to transfer technology, a production process, source code of software, or other proprietary knowledge to a person in its territory;

(g) to supply exclusively from the territory of the Party a good that the investment produces or a service it provides to a specific regional market or to the world market;

(h) (i) to purchase, use, or accord a preference to, in its territory, technology of the Party or of a person of the Party,[4] or

(ii) that prevents the purchase or use of, or the according of a preference to, in its territory, a technology; or

(i) that prohibits or restricts the cross-border transfer of information by electronic means, if this transfer is related to the business of a covered investment or the business of an investor of a Party.

2. A Party shall not condition the receipt or continued receipt of an advantage, in connection with a covered investment or any other investment in its territory, on compliance with the following requirements:

(a) to achieve a given level or percentage of domestic content;

(b) to purchase, use, or accord a preference to a good produced in its territory, or to purchase a good from a producer in its territory;

(c) to relate the volume or value of imports to the volume or value of exports or to the amount of foreign exchange inflows associated with that investment; or

(d) to restrict sales of a good or service in its territory that the investment produces or provides by relating those sales to the volume or value of its exports or foreign exchange earnings.

3. In relation to paragraphs 1 and 2:

(a) paragraph 2 does not prevent a Party from conditioning the receipt or continued receipt of an advantage in connection with a covered investment or any other investment in its territory on compliance with a requirement to locate production, provide a service, train or employ workers, construct or expand particular facilities, carry out research

[4] For the purposes of this Article, the term "technology of the Party or of a person of the Party" includes technology that is owned by the Party or a person of the Party, and technology for which the Party or a person of the Party holds, an exclusive licence.

and development, or comply with a requirement seeking to promote gender equality, in its territory;

(b) subparagraphs 1(f), and 1(h) do not apply if:

(i) the requirement is imposed or the commitment or undertaking is enforced by a court, administrative tribunal, or competition authority to remedy an alleged violation of domestic competition law, or

(ii) a Party authorizes the use of an intellectual property right in accordance with Article 31[5] of the TRIPS Agreement or a measure requires the disclosure of proprietary information that falls within the scope of, and is consistent with, Article 39 of the TRIPS Agreement;

(c) subparagraphs 1(h) and 1(i) do not apply to a measure that a Party adopts or maintains with respect to financial institutions;

(d) subparagraphs 1(b), 1(c), 1(f), 1(h), 1(i), 2(a), and 2(b) shall not prevent a Party from adopting or maintaining a measure to achieve a legitimate public policy objective, provided that the measure:

(i) is not applied in a manner which would constitute a means of arbitrary or unjustifiable discrimination or a disguised restriction on trade, and

(ii) does not impose restrictions greater than are required to achieve the objective;

4. Paragraphs 1 and 2 do not apply to a requirement other than the requirements set out in those paragraphs.

5. The provisions of:

(a) subparagraphs 1(a), 1(b), and 1(c), and 2(a) and 2(b), do not apply to a qualification requirement for a good or service with respect to export promotion and foreign aid programs;

---

[5] The reference to "Article 31" includes any waiver or amendment to the TRIPS Agreement implementing paragraph 6 of the *Doha Declaration on the TRIPS Agreement and Public Health* (WT/MIN(01)/DEC/2).

(b) subparagraphs 1(b), 1(c), 1(f), 1(g), 1(h), 1(i) and 2(a), and 2(b) do not apply to procurement by a Party or a state enterprise;

(c) subparagraphs 2(a) and 2(b) do not apply to a requirement imposed by an importing Party relating to the content of a good necessary to qualify for a preferential tariff or preferential quota;

(d) subparagraph 1(f) do not preclude a regulatory body or judicial authority of a Party from requiring a person of the other Party to preserve and make available the source code of software, or an algorithm expressed in that source code, to the regulatory body for a specific investigation, inspection, examination, enforcement action, or judicial proceeding[6], subject to safeguards against unauthorized disclosure; and

(e) subparagraph 1(i) do not apply to information held or processed by or on behalf of a Party, or a measure related to this information, including a measure related to its collection.

6. This Article does not preclude enforcement of any commitment, undertaking, or requirement between private parties, if a Party did not impose or require the commitment, undertaking, or requirement.

ARTICLE 11

Expropriation

1. No Party shall expropriate a covered investment either directly or indirectly, except:

(a) for a public purpose;[7]

(b) in accordance with due process of law;

(c) in a non-discriminatory manner; and

---

[6] This disclosure shall not be construed to negatively affect the software source code's status as a trade secret, if such status is claimed by the trade secret owner.

[7] The Parties recognize that the meaning of "public purpose" may apply differently for the purposes of an Indigenous government.

(d) on payment of compensation in accordance with paragraph 5.

2. A direct expropriation under paragraph 1 occurs only when a covered investment is taken by a Party through formal transfer of title or outright seizure.

3. An indirect expropriation under paragraph 1 may occur when a measure or a series of measures of a Party has an effect equivalent to direct expropriation without formal transfer of title or outright seizure. A non-discriminatory measure of a Party that is adopted and maintained in good faith to protect legitimate public welfare objectives, such as health, safety and the environment, does not constitute indirect expropriation, even if it has an effect equivalent to direct expropriation. The determination of whether a measure or a series of measures of a Party has an effect equivalent to direct expropriation requires a case-by-case, fact-based inquiry that shall consider:

(a) the economic impact of the measure or the series of measures, although the sole fact that a measure or a series of measures of a Party has an adverse effect on the economic value of a covered investment does not establish that an indirect expropriation has occurred;

(b) the duration of the measure or series of measures of a Party;

(c) the extent to which the measure or the series of measures interferes with distinct, reasonable investment-backed expectations; and

(d) the character of the measure or the series of measures.

4. A measure of a Party cannot violate this Article unless it expropriates a covered investment that is a tangible or intangible property right under the domestic law of the Party in which the investment was made. This determination requires the consideration of relevant factors, such as the nature and scope of the tangible or intangible property right under the applicable domestic law of the Party in which the investment was made.

5. The compensation referred to in paragraph 1 shall:

(a) be paid without delay in a freely convertible currency;

(b) be equivalent to the fair market value of the expropriated investment immediately before the expropriation took place (date of expropriation). Appropriate valuation criteria includes going concern value, asset value including the declared tax value of tangible property,

and other criteria, which may be appropriate or relevant under the circumstances, to determine fair market value;

(c) not reflect any change in value occurring because the intended expropriation had become known earlier;

(d) include interest at a commercially reasonable rate for that currency from the date of the expropriation until the date of payment; and

(e) be freely transferable.

6. A measure of a Party that would otherwise constitute an expropriation of an intellectual property right under this Article does not constitute a breach of this Article if it is consistent with the TRIPS Agreement and any waiver or amendment of that Agreement accepted by that Party.

ARTICLE 12

Transfer of Funds

1. Each Party shall permit all transfers relating to a covered investment to be made freely, and without delay, into and out of its territory. Those transfers include:

(a) contributions to capital;

(b) profits, dividends, interest, capital gains, royalty payments, management fees, technical assistance and other fees, returns in kind, and other amounts derived from the covered investment;

(c) proceeds from the sale of all or part of the covered investment or from the partial or complete liquidation of the covered investment;

(d) payments made under a contract entered into by the investor or the covered investment, including payments made pursuant to a loan agreement or an employment agreement;

(e) payments made under Article 8 (Compensation for Losses) and Article 11 (Expropriation); and

(f) payments arising out of a dispute.

2. Each Party shall permit transfers relating to a covered investment to be made in the convertible currency in which the capital was originally invested or in another convertible currency agreed to by the investor and the Party concerned. Unless otherwise agreed by the investor, transfers shall be made at the market rate of exchange in effect on the date of transfer.

3. Notwithstanding paragraphs 1, 2, 5 and 7, a Party may prevent or limit a transfer through the equitable, non-discriminatory, and good faith application of its domestic law relating to:

(a) bankruptcy, insolvency, or the protection of the rights of a creditor;

(b) issuing, trading, or dealing in securities;

(c) a criminal or penal offence;

(d) financial reporting or record keeping of transfers when necessary to assist law enforcement or financial regulatory authorities; or

(e) ensuring compliance with an order or judgment in judicial or administrative proceedings.

4. For greater certainty, this Article does not preclude the equitable, non-discriminatory, and good faith application of a Party's domestic law relating to its social security, public retirement, or compulsory savings programs.

5. A Party may not require one of its investors to transfer, or penalize one of its investors for failing to transfer, the income, earnings, profits, or other amounts derived from or attributable to an investment in the territory of the other Party.

6. Notwithstanding paragraph 1, a Party may restrict transfers of returns in kind in circumstances in which it could otherwise restrict those transfers under the WTO Agreement and as set out in paragraph 3.

7. Notwithstanding paragraphs 1, 2 and 5, and without limiting the applicability of paragraph 3, a Party may prevent or limit transfers by a financial institution to, or for the benefit of, an affiliate of or person related to that institution, through the equitable, non-discriminatory, and good faith application of a measure relating to maintenance of the safety, soundness, integrity, or financial responsibility of financial institutions.

ARTICLE 13

Transparency

1. Each Party should ensure that its laws, regulations, procedures, and administrative rulings of general application respecting a matter covered by this Agreement are promptly published or otherwise made available in such a manner as to enable interested persons and the other Party to become acquainted with them.

2. To the extent possible, each Party shall:

   (a) publish in advance any measure referred to in paragraph 1 that it proposes to adopt;

   (b) provide interested persons and the other Party a reasonable opportunity to comment on that proposed measure; and

   (c) allow reasonable time between publication of the measure referred to in paragraph 1 and the date on which investors of a Party must comply with the measure.

3. Canada shall ensure that its laws, regulations, procedures and administrative rulings with regards to the rights of Indigenous peoples, including any applicable consultation process, are made available in such a manner as to enable an interested person to duly comply with its domestic law.

4. Each Party should maintain or establish appropriate mechanisms for responding to enquiries from interested persons regarding the measures referred to in paragraphs 1 and 3.

5. On request by a Party, the other Party should provide information on and respond to questions pertaining to a proposed or actual measure that may have an impact on a covered investment. A Party may convey a request or provide information under this Article to the other Party through its contact point.

6. Each Party shall designate a contact point to facilitate communications between the Parties on any matter covered by this Agreement. Each Party shall notify the other Party in writing of its designated contact point no later than 60 days after the date of entry into force of this Agreement. Each Party shall promptly notify the other Party in the event of any change to its contact point.

ARTICLE 14

Subrogation

1. If a Party or an agency of a Party makes a payment to one of its investors under a guarantee or a contract of insurance it has entered into in respect of a covered investment, the other Party shall recognize the validity of the subrogation in favour of the
first-mentioned Party or agency to a right or title held by the investor.

2. A Party or an agency of a Party that is subrogated to a right of an investor in accordance with paragraph 1 is entitled to the same rights as those of the investor regarding the covered investment. Those rights may be exercised by the Party or an agency of the Party or by the investor if the Party or its agency so authorizes.

ARTICLE 15

Taxation Measures

1. Except as set out in this Article, this Agreement does not apply to a taxation measure.

2. This Agreement does not affect the rights and obligations of a Party under a tax convention. In the event of inconsistency between this Agreement and a tax convention, that convention prevails.

3. Provided that the conditions in paragraph 4 are met:

   (a) the provisions of Article 11 (Expropriation) apply to taxation measures; and

   (b) the determination of whether a taxation measure constitutes an expropriation must consider the factors set out in Article 11(3) (Expropriation).

4. An investor may not make a claim under paragraph 3 unless:

   (a) the investor provides a copy of the notice of claim to the taxation authorities of the Parties, in which case, the taxation authority of a Party may submit in writing a request to the taxation authority of the

other Party for a joint determination that the measure in question is not an expropriation; and

(b) 180 days after receiving notification of the claim by the investor, the taxation authorities of the Parties fail to reach a joint determination that the measure in question is not an expropriation.

5. If, in connection with a claim by an investor of a Party or a dispute between the Parties, an issue arises as to whether a measure of a Party is a taxation measure or whether an inconsistency exists between this Agreement and a tax convention, a Party may submit in writing to the taxation authorities of each Party a request for a joint determination. A Tribunal or arbitral panel seized of a claim or a dispute in which the issue arises may not proceed until:

(a) it receives the decision of the taxation authorities within 180 days of the request for joint determination, in which case, the decision of the taxation authorities shall bind the Tribunal formed pursuant to Section E (Settlement of Disputes between a Party and an Investor of the Other Party) or arbitral panel formed pursuant to Section G (State-to-State Dispute Settlement Procedures); or

(b) 180 days have passed following the request for joint determination and the taxation authorities have not decided the issue, in which case, the Tribunal or arbitral panel shall decide the issue before proceeding with the claim.

6. Each Party shall notify the other Party by diplomatic note of the identity and contact information of the taxation authorities referred to in this Article.

ARTICLE 16

Non-Derogation

The Parties recognize that it is not appropriate to encourage investment by relaxing domestic measures relating to health, safety, the environment, other regulatory objectives, or the rights of Indigenous peoples. Accordingly, no Party shall relax, waive, or otherwise derogate from or offer to relax, waive, or otherwise derogate from such measures in order to encourage the expansion, or management of the investment of an investor in its territory. If a Party considers that the other Party

has offered such an encouragement, it may request consultations with the other Party and the Parties shall consult with a view to avoiding the encouragement.

ARTICLE 17

Corporate Social Responsibility

Each Party reaffirms the importance of internationally recognized standards, guidelines, and principles of corporate social responsibility that have been endorsed or are supported by that Party, including the Organisation for Economic Co-operation and Development Guidelines for Multinational Enterprises, and each Party should encourage enterprises operating within its territory or subject to its jurisdiction to voluntarily incorporate these standards, guidelines, and principles into their business practices and internal policies.

ARTICLE 18

Denial of Benefits

A Party may, within reasonable time and no later than its principal submission on the merits, deny the benefits of this Agreement to an investor of the other Party that is an enterprise of that Party and to investments of that investor if an investor of a non-Party or of the denying Party owns or controls the enterprise, and the denying Party adopts or maintains measures with respect to the non-Party that prohibit transactions with the enterprise or that would be violated or circumvented if the benefits of this Agreement were accorded to the enterprise or to its investments.

Section C: Investment Facilitation

ARTICLE 19

Processing of Applications for an Authorization

1. Each Party should ensure that its administrative or procedural rules that must be adhered to in order to obtain, amend or renew an authorization do not unduly

complicate or delay the expansion, management, conduct, operation, and sale or other disposition of an investment in the territory of a Party.

2. A Party's competent authority should:

(a) accept applications for an authorization in electronic format under similar conditions of authenticity as paper submissions; and

(b) accept authenticated copies, if considered appropriate, in place of original documents.

3. At the request of an applicant, a Party's competent authority should provide, without undue delay, information concerning the status of the application for an authorization.

4. If a Party's competent authority considers an application for an authorization to be incomplete, the competent authority should, within a reasonable period of time, inform the applicant for an authorization, identify the additional information required to complete the application for an authorization, and provide the applicant for an authorization an opportunity to correct deficiencies.

5. Each Party should ensure that the processing of an application for an authorization, including reaching a final decision, is completed within a reasonable timeframe from the submission of a complete application for an authorization.

6. Each Party should ensure that an authorization, once granted, enters into effect without undue delay, in accordance with the terms and conditions specified therein.

7. If a Party's competent authority rejects an application for an authorization, the Party should ensure that its competent authority:

(a) informs the applicant in writing and without undue delay;

(b) on request of the applicant, informs the investor of the reasons the application for an authorization was rejected and of the timeframe for an appeal or review against the decision; and

(c) permits the applicant to resubmit an application for an authorization.

ARTICLE 20

Fees and Charges

1. A fee that an applicant may incur in relation to its application for an authorization should be reasonable and commensurate with the costs incurred to process the application, and shall not in itself restrict the establishment, acquisition, expansion, management, conduct, operation, and sale or other disposition of an investment in the territory of a Party.

2. Authorization fees do not include payments for auction, the use of natural resources, royalties, tendering or other non-discriminatory means of awarding concessions, or mandated contributions to provide a universal service.

3. This Article does not apply to a measure a Party adopts or maintains relating to a financial institution.

Section D: Reservations, Exceptions

ARTICLE 21

Non-Conforming Measures

1. Article 5 (National Treatment), Article 6 (Most-Favoured-Nation Treatment), Article 9 (Senior Management, Boards of Directors, and Entry of Personnel), Article 10 (Performance Requirements) and Section C (Investment Facilitation) shall not apply to:

(a) any measure:

(i) existing and non-conforming, maintained in the territory of a Party, or

(ii) maintained or adopted after the date of entry into force of this Agreement that, at the time of sale or other disposition of a government's equity interests in or the assets of an existing state enterprise or an existing governmental entity, prohibits or imposes limitations on the ownership or control of equity

interests or assets or imposes nationality requirements relating to senior management or members of the board of directors;

(b) the continuation or prompt renewal of any non-conforming measure referred to in subparagraph (a); or

(c) an amendment to any non-conforming measure referred to in subparagraph (a) to the extent that the amendment does not decrease the conformity of the measure with Article 5 (National Treatment), Article 6 (Most-Favoured-Nation Treatment), Article 9 (Senior Management, Board of Directors, and Entry of Personnel), Article 10 (Performance Requirements) and Section C (Investment Facilitation), as the measure existed immediately before the amendment.

2. Article 5 (National Treatment), Article 6 (Most-Favoured-Nation Treatment), Article 9 (Senior Management, Board of Directors, and Entry of Personnel), Article 10 (Performance Requirements) and Section C (Investment Facilitation) shall not apply to any measure that a Party adopts or maintains with respect to sectors, subsectors, or activities, as set out in its schedule to Annex I (Reservations for Future Measures).

3. No Party shall, under any measure adopted after the date of entry into force of this Agreement and covered by its Schedule to Annex I (Reservations for Future Measures) require an investor of the other Party, by reason of its nationality, to sell or otherwise dispose of an investment existing at the time the measure becomes effective.

4. Article 6 (Most-Favoured-Nation Treatment) shall not apply to treatment accorded by a Party pursuant to agreements set out in its schedule to Annex II (Exceptions from Most-Favoured-Nation Treatment).

5. In respect of intellectual property rights, a Party may derogate from Article 5 (National Treatment), Article 6 (Most-Favoured-Nation Treatment) and Article 10 (Performance Requirements) in a manner that is consistent with:

(a) the TRIPS Agreement;

(b) an amendment to the TRIPS Agreement in force for both Parties; and

(c) a waiver to the TRIPS Agreement granted pursuant to Article IX of the WTO Agreement.

6. Article 5 (National Treatment), Article 6 (Most-Favoured-Nation Treatment) and Article 9 (Senior Management, Board of Directors, and Entry of Personnel) do not apply to:

(a) procurement by a Party or a state enterprise; or

(b) a subsidy or grant provided by a Party or a state enterprise, including a government-supported loan, a guarantee, or insurance.

ARTICLE 22

General Exceptions

1. This Agreement does not prevent Canada from adopting or maintaining a measure necessary to fulfill Aboriginal or treaty rights as recognized and affirmed by section 35 of the *Constitution Act, 1982*, including land claims agreements, and those rights set out in self-government agreements between the national government or a sub-national government and Aboriginal peoples.

2. This Agreement does not apply to a measure adopted or maintained by a Party with respect to a person engaged in a cultural industry. "Person engaged in a cultural industry" means a person engaged in the following activities:

(a) the publication, distribution, or sale of books, magazines, periodicals or newspapers in print or machine-readable form, except when printing or typesetting any of the foregoing is the only activity;

(b) the production, distribution, sale, or exhibition of film or video recordings;

(c) the production, distribution, sale, or exhibition of audio or video music recordings;

(d) the publication, distribution, or sale of music in print or machine-readable form; or

(e) radio communications in which the transmissions are intended for direct reception by the general public, and all radio, television, or cable broadcasting undertakings and all satellite programming and broadcast network services.

3. This Agreement does not prevent a Party from adopting or maintaining measures for prudential reasons, such as:

(a) protecting investors, depositors, policy-holders, or persons to whom a fiduciary duty is owed by a financial institution;

(b) maintaining the safety, soundness, integrity, or financial responsibility of financial institutions;

(c) maintaining the safety, and financial and operational integrity of payment and clearance systems; and

(d) ensuring the integrity and stability of a Party's financial system;

provided such measures are not used as a means of avoiding the Party's commitments or obligations under this Agreement.

4. This Agreement does not apply to non-discriminatory measures of general application taken by a central bank or monetary authority of a Party, or a financial institution that is owned or controlled by a Party, in pursuit of monetary and related credit or exchange rate policies. This paragraph shall not affect a Party's obligations under Article 10 (Performance Requirements) or Article 12 (Transfer of Funds).

5. This Agreement does not:

(a) require a Party to furnish or allow access to information if that Party determines that the disclosure of this information would be contrary to its essential security interests;

(b) prevent a Party from taking an action that it considers necessary to protect its essential security interests:

(i) relating to the traffic in arms, ammunition, and implements of war and to such traffic and transactions in other goods, materials, services, and technology undertaken directly or indirectly for the purpose of supplying a military or other security establishment,

(ii) taken in time of war or other emergency in international relations, or

(iii) relating to the implementation of national policies or international agreements respecting the non-proliferation of nuclear weapons or other nuclear explosive devices; or

(c) prevent a Party from fulfilling its obligations under the *United Nations Charter* for the maintenance of international peace and security.

6. This Agreement does not require a Party to furnish or allow access to information which if disclosed would impede law enforcement or would be contrary to the Party's domestic law, or which would prejudice the legitimate commercial interest of particular enterprises, public or private.

7. If a right or obligation in this Agreement duplicates one under the WTO Agreement, the Parties agree that a measure adopted by a Party in conformity with a waiver decision granted by the WTO pursuant to Article IX of the WTO Agreement is deemed to be also in conformity with this Agreement. Such conforming measure of either Party may not give rise to a claim by an investor of a Party against the other Party under Section E (Settlement of Disputes between a Party and an Investor of the Other Party) of this Agreement.

Section E: Settlement of Disputes between a Party and an Investor of the Other Party

ARTICLE 23

Scope and Purpose

1. Without prejudice to the rights and obligations of the Parties under Section G (State-to-State Dispute Settlement Procedures), this Section establishes a mechanism for the settlement of disputes between a Party and an investor of the other Party.

2. Under this Section, an investor of a Party may submit a claim that the other Party has breached an obligation under Section B (Substantive Obligations), other than Article 9(3) and (4) (Senior Management, Boards of Directors, and Entry of Personnel), Article 10(1)(i) (Performance Requirements), Article 13 (Transparency), Article 16 (Non-Derogation), or Article 17 (Corporate Social Responsibility).

ARTICLE 24

Request for Consultations

1. In the event of an investment dispute under this Agreement, an investor of a Party shall seek to resolve the dispute through consultations, which may include the use of
non-binding, third party procedures, such as good offices, conciliation or mediation. Unless otherwise agreed, consultations shall be held within 90 days of the delivery of the request for consultations pursuant to paragraph 2.

2. The request for consultations shall be submitted to the other Party under this Article no later than:

(a) three years from the date on which the investor or, as applicable, the enterprise referred to in Article 26(2) (Submission of a Claim to Dispute Settlement), first acquired or should have first acquired knowledge of the alleged breach and knowledge that the investor or, as applicable, the enterprise, has incurred loss or damage by reason of, or arising out of, that breach; or

(b) two years after an investor or, as applicable, the enterprise, ceases to pursue a claim or proceeding before a tribunal or court under the law of a Party with respect to the measure at issue in the investor's request for consultation, or when those proceedings have otherwise ended, provided that it is no later than seven years after the date on which the investor or, as applicable, the enterprise, first acquired or should have first acquired knowledge of the alleged breach and knowledge that the investor has incurred loss or damage thereby.

Neither a continuing breach nor the occurrence of similar or related acts or omissions may renew or interrupt the periods set out in subparagraphs (a) and (b).

3. Unless the disputing parties otherwise agree, the place of consultation shall be:

(a) Ottawa, if the measures challenged are measures of Canada; or

(b) Abu Dhabi, if the measures challenged are measures of the United Arab Emirates.

4. The disputing parties may hold the consultations through videoconference or other means if appropriate, such as in the case when the investor is a micro, small, or medium-sized enterprise.

5. The investor seeking consultations shall deliver to the relevant Party a written request for consultations, which shall specify:

(a) whether the investor intends to claim under Article 26(1) or Article 26(2) (Submission of a Claim to Dispute Settlement);

(b) the name and address of the investor and evidence to establish that the investor is an investor of the other Party;

(c) the investment at issue and evidence to establish that the investor owns or controls the investment, including, if the investment is an enterprise, the name, address, and place of incorporation of the enterprise;

(d) for each claim:

(i) the provisions of this Agreement alleged to have been breached, and

(ii) the factual basis for the claim, including the measure at issue; and

(e) the relief sought and the approximate amount of damages claimed.

6. If the investor has not submitted a claim pursuant to Article 26 (Submission of a Claim to Dispute Settlement) within one year of the delivery of the request for consultations, the investor is deemed to have withdrawn its request for consultations and shall not submit a claim under this Section with respect to the same measures. This period may be extended by the mutual agreement of the disputing parties.

ARTICLE 25

Mediation

1. The disputing parties may at any time agree to have recourse to mediation.

2. Recourse to mediation is without prejudice to the legal position or rights of a disputing party under this Agreement and is governed by the rules agreed to by the disputing parties including, if available, rules for mediation adopted by the Parties after the entry into force of this Agreement.

3. The mediator is appointed by agreement of the disputing parties. The disputing parties may also request that the Secretary-General of ICSID appoint the mediator.

4 The disputing parties shall endeavour to reach a resolution of the dispute within 120 days from the appointment of the mediator.

5. If the disputing parties agree to have recourse to mediation, the timelines set out in Article 24(2) and Article 24(6) (Request for Consultation) and all timelines pursuant to an arbitration under this Section shall be suspended from the date on which the disputing parties agreed to have recourse to mediation and shall resume on the date on which a disputing party decides to terminate the mediation. A decision by a disputing party to terminate the mediation shall be transmitted by way of a letter to the mediator and the other disputing party.

ARTICLE 26

Submission of a Claim to Dispute Settlement

1. An investor of a Party may submit a claim that the other Party has breached an obligation in accordance with Article 23 (Scope and Purpose), and that the investor has incurred loss or damage by reason of, or arising out of, that breach, only if:

(a) the investor has fulfilled the requirements of Article 24 (Request for Consultations);

(b) 180 days have elapsed since the receipt by the other Party of a request for consultations under Article 24 (Request for Consultations);

(c) the claim relates to measures identified in the investor's request for consultations under Article 24 (Request for Consultations);

(d) the investor consents to dispute settlement in accordance with the procedures set out in this Agreement; and

(e) the investor and, if the claim is for loss or damage to an interest in an enterprise of the other Party that is a juridical person that the investor owns or controls directly or indirectly, the enterprise, waives its right to initiate or continue before any administrative tribunal or court under the law of any Party or other dispute settlement procedures any proceedings with respect to the measure of the other Party that is alleged to be a breach referred to in Article 24(5)(Request for Consultations), except for proceedings for injunctive, declaratory, or other extraordinary relief, not involving the payment of damages, before an administrative tribunal or court under the law of the other Party.

2. An investor of a Party, on behalf of an enterprise of the other Party that is a juridical person that the investor owns or controls directly or indirectly, may submit a claim that the other Party has breached an obligation in accordance with Article 23 (Scope and Purpose), and that the investor has incurred loss or damage by reason of, or arising out of, that breach, only if:

(a) the investor has fulfilled the requirements stipulated in Article 24 (Request for Consultations);

(b) 180 days have elapsed since the receipt by the other Party of a request for consultations under Article 24 (Request for Consultations);

(c) the claim relates to measures identified in the investor's request for consultations under Article 24 (Request for Consultations);

(d) the investor consents to dispute settlement in accordance with the procedures set out in this Agreement; and

(e) both the investor and the enterprise waive their right to initiate or continue before an administrative tribunal or court under the law of any Party or other dispute settlement procedures any proceedings with respect to the measure of the other Party that is alleged to be a breach referred to in Article 24 (5) (Request for Consultation), except for proceedings for injunctive, declaratory, or other extraordinary relief, not involving the payment of damages, before an administrative tribunal or court under the law of the other Party.

3. A consent and waiver required by this Article must be in writing, must be delivered to the respondent Party and must be included in the submission of a claim to dispute settlement.

4. Notwithstanding paragraph 3, a waiver from the enterprise under subparagraphs 1(e) and 2(e) is not required if the other Party has deprived an investor of control of the enterprise.

5. If an investor of a Party makes a claim under paragraph 2 of this Article and the investor or a non-controlling investor in the enterprise makes a claim under paragraph 1 of this Article arising out of the same events that gave rise to the claim under paragraph 2 of this Article, and two or more of the claims are submitted to dispute settlement under this Article, the claims should be heard together by the Tribunal constituted under Article 34 (Consolidation), unless the Tribunal finds that the interests of a disputing party would be prejudiced thereby.

6. An investor of a Party may submit a claim to dispute settlement under:

(a) the ICSID Convention, provided that both the respondent Party and the Party of the investor are parties to the ICSID Convention;

(b) the ICSID Additional Facility Rules, provided that either the respondent Party or the Party of the investor, but not both, is a party to the ICSID Convention;

(c) the UNCITRAL Arbitration Rules; or

(d) any other rules on agreement of the disputing parties.

7. A claim is submitted to dispute settlement under this Section when:

(a) the request for arbitration under paragraph (1) of Article 36 of the ICSID Convention has been received by the Secretary-General;

(b) the notice of arbitration under Article 2 of Schedule C of the ICSID Additional Facility Rules has been received by the Secretary-General;

(c) the notice of arbitration given under the UNCITRAL Arbitration Rules is received by the respondent Party; or

(d) the request or notice initiating proceedings is received by the respondent Party in accordance with the rules agreed upon pursuant to paragraph 6(d) of this Article.

8. The applicable arbitration rules pursuant to paragraph 6 of this Article shall govern the proceedings except to the extent modified by this Section.

9. If the investor of a Party proposes rules pursuant to subparagraph 6(d), the respondent Party shall reply to the investor's proposal within 45 days of receipt of the proposal. If the disputing parties have not agreed on those rules within 60 days of receipt, the investor may submit a claim under the rules provided for in subparagraphs 6(a), 6(b), or 6(c).

10. The investor of a Party may, when submitting its claim, propose that a sole member of the Tribunal should hear the claim. The respondent Party may give sympathetic consideration to that request, in particular if the investor is a micro, small, or medium-sized enterprise or the compensation or damages claimed are relatively low.

ARTICLE 27

Special Rules Regarding Financial Services

1. With respect to:

   (a) financial institutions of a Party; or

   (b) investors of a Party or covered investments in financial institutions in the territory of the respondent Party,

this Section applies only in respect of claims that the respondent Party has breached an obligation under Article 11 (Expropriation) or Article 12 (Transfer of Funds).

2. If a disputing party claims that a dispute involves measures referred to in paragraph 1, the members of the Tribunal shall be selected in accordance with Article 32 (Number of Tribunal Members and Method of Appointment) as modified in this Article, such that:

   (a) the presiding member shall have expertise or experience in financial services law or practice, such as the regulation of financial institutions, and meet the qualifications set out in Article 32 (Number of Tribunal Members and Method of Appointment); and

   (b) each of the other members of the Tribunal shall:

(i) meet the qualifications set out in Article 32 (Number of Tribunal Members and Method of Appointment), or

(ii) have expertise or experience in financial services law or practice, such as the regulation of financial institutions, and meet the qualifications set out in Article 32(1), Article 32(3) and Article 32(8).

3. If an investor submits a claim to arbitration under this Section, and the respondent Party invokes a defence under Article 12 (Transfer of Funds), Article 22(3) or Article 22(4) (General Exceptions), at the request of that Party, the Tribunal shall request a report in writing from the financial authorities of the Party of the investor and the respondent Party on the issue of whether and to what extent the invoked paragraph is a valid defence to the claim of the investor. The Tribunal shall not proceed pending receipt of a report under this Article.

4. If the Tribunal requests a report under paragraph 3, the financial authorities shall prepare a written report. If the financial authorities cannot agree, the matter shall be submitted to an arbitral panel established in accordance with Section G (State-to-State Dispute Settlement Procedures) that shall prepare the written report. The report shall be transmitted to the Tribunal and be binding on it.

5. The Tribunal may decide the matter where, within 70 days of the referral by the Tribunal, no request for the establishment of a panel pursuant to paragraph 4 has been made and no report has been received by the Tribunal.

ARTICLE 28

Consent to Dispute Settlement under this Section

1. Each Party consents to the submission of a claim to dispute settlement in accordance with the procedures set out in this Agreement, including Article 24 (Request for Consultations) and Article 26 (Submission of a Claim to Dispute Settlement).

2. The consent given by paragraph 1 and the submission by an investor of a claim to dispute settlement must satisfy the requirement of:

(a) Chapter II of the ICSID Convention (Jurisdiction of the Centre) and the ICSID Additional Facility Rules for written consent of the parties; and

(b) Article II of the New York Convention for an "agreement in writing".

ARTICLE 29

Third Party Funding

1. If there is third party funding, the claimant benefiting from it shall disclose to the other disputing party and to the Tribunal the name and address of the third party funder.

2. The claimant shall make the disclosure at the time of the submission of a claim, or if the third party funding is arranged after the submission of a claim within 10 days of the date on which the third party funding was arranged. The claimant shall have a continuing obligation to disclose any changes to the information referred to in paragraph 1 occurring after its initial disclosure, including termination of the third party funding arrangement.

3. For the purposes of this Article, "third party funding" means any funding or other equivalent support provided by a person who is not a disputing party in order to finance part or all of the cost of the proceedings, including through a donation or grant, or in return for remuneration dependent on the outcome of the dispute.

ARTICLE 30

Discontinuance

If, following the submission of a claim under this Section, the investor fails to take a step in the proceeding within 180 days or a period agreed on by the disputing parties, the investor is deemed to have withdrawn its claim and to have discontinued the proceeding. The Tribunal, if constituted, shall, at the request of the respondent Party and after notice to the disputing parties, take note of the discontinuance in an order. After the order has been rendered, the authority of the Tribunal shall cease.

ARTICLE 31

Receipts under Insurance or Guarantee Contracts

In a dispute settlement under this Section, a Party may not assert as a defence, counterclaim, right of setoff, or otherwise, that the investor has received or will receive, pursuant to an insurance or guarantee contract, indemnification, or other compensation for all or part of its alleged damages.

ARTICLE 32

Number of Tribunal Members and Method of Appointment

1. Except in respect of a Tribunal established under Article 34 (Consolidation), and unless the disputing parties agree otherwise, the Tribunal shall be composed of three members: one member appointed by each of the disputing parties and the third, who shall be the presiding member, appointed by agreement of the disputing parties. Disputing parties are encouraged to consider greater diversity in tribunal appointments, including through the appointment of women.

2. Tribunal members shall have expertise or experience in public international law, international investment law, international trade law, or the resolution of disputes arising under international investment or international trade agreements.

3. Tribunal members shall be independent. They shall not be affiliated with any government. They shall not take instructions from any organization or government with regard to matters related to the dispute. They shall not participate in the consideration of any disputes that would create a direct or indirect conflict of interest. They shall comply with the International Bar Association Guidelines on Conflicts of Interest in International Arbitration and any supplemental rules agreed to by the disputing parties. In addition, upon appointment, they shall refrain from acting as counsel or as a party-appointed expert or witness in any pending or new investment dispute under this or any other international agreement.

4. If the disputing parties do not agree on the remuneration of the arbitrators before the Tribunal is constituted, the prevailing ICSID rate for arbitrators shall apply.

5. If a disputing party fails to appoint a member of the Tribunal or the disputing parties are unable to agree on a presiding member the Secretary-General of ICSID shall serve as appointing authority for arbitration under this Section.

6. If a Tribunal, other than a Tribunal established under Article 34 (Consolidation), has not been constituted within 90 days from the date that a claim is submitted to arbitration, the Secretary-General of ICSID, on the request of either disputing party, shall appoint the member or members not yet appointed.

7. In accordance with this Article, the Secretary-General of ICSID shall make any appointment at his or her own discretion and, to the extent practicable, this appointment shall be made in consultation with the disputing parties. The Secretary-General of ICSID may not appoint as presiding member a national of a Party.

8. Tribunal members shall abide by the Arbitrator Code of Conduct for Dispute Settlement.

ARTICLE 33

Agreement to Appointment of Members of the Tribunal

For purposes of Article 39 of the ICSID Convention and Article 7 of Schedule C to the ICSID Additional Facility Rules, and without prejudice to an objection to a member of the Tribunal based on a ground other than nationality:

(a) the respondent Party agrees to the appointment of each individual member of a Tribunal established under the ICSID Convention or the ICSID Additional Facility Rules;

(b) an investor referred to in Article 26(1) (Submission of a Claim to Dispute Settlement) may submit a claim to arbitration or continue a claim under the ICSID Convention or the ICSID Additional Facility Rules, only on condition that the disputing investor, referred to in Article 26(1), agrees in writing to the appointment of each individual member of the Tribunal; and

(c) an investor referred to in Article 26(2) (Submission of a Claim to Dispute Settlement) may submit a claim to arbitration or continue a claim under the ICSID Convention or the ICSID Additional Facility Rules, only on condition that the investor and the enterprise, referred to in Article 26(2), agree in writing to the appointment of each individual member of the Tribunal.

ARTICLE 34

Consolidation

1. If two or more claims have been submitted to dispute settlement under Article 26 (Submission of a Claim to Dispute Settlement) and have a question of law or fact in common and arise out of the same events or circumstances, a disputing party or the disputing parties, jointly, may request the establishment of a separate Tribunal pursuant to this Article (Consolidating Tribunal) and that this Tribunal issue a consolidation order together (Request for Consolidation).

2. The disputing party seeking a consolidation order shall first deliver a notice to the disputing parties it seeks to be covered by this order.

3. If the disputing parties notified pursuant to paragraph 2 have reached an agreement on the consolidation order to be sought, they may make a joint request for the establishment of a separate Tribunal and a consolidation order pursuant to this Article. If the disputing parties notified pursuant to paragraph 2 have not reached agreement on the consolidation order to be sought within 60 days of the notice, a disputing party may make a Request for Consolidation order pursuant to this Article.

4. A Request for Consolidation shall be delivered, in writing, to the Secretary-General of ICSID and to all the disputing parties sought to be covered by the consolidation order, and shall specify:

(a) the names and addresses of the disputing parties sought to be covered by the order;

(b) the claims or parts thereof sought to be covered by the order; and

(c) the grounds for the order sought.

5. The rules applicable to the proceedings under this Article are determined as follows:

(a) if all of the claims for which a consolidation order is sought have been submitted to dispute settlement under the same rules pursuant to Article 26(6)(Submission of a Claim to Dispute Settlement), these rules shall apply; or

(b) if the claims for which a consolidation order is sought have not been submitted to dispute settlement under the same rules:

(i) the investors may collectively agree on the rules pursuant to Article 26(6)(Submission of a Claim to Dispute Settlement), or

(ii) if the investors cannot agree on the applicable rules within 30 days of the Secretary-General of ICSID receiving the Request for Consolidation, the UNCITRAL Arbitration Rules shall apply.

6. The Secretary-General of ICSID shall, after receipt of a Request for Consolidation, establish a Consolidating Tribunal.

7. If, after hearing the disputing parties a Consolidating Tribunal is satisfied that claims submitted pursuant to Article 26 (Submission of a Claim to Dispute Settlement) have a question of law or fact in common and arise out of the same events or circumstances, and consolidation would best serve the interests of fair and efficient resolution of the claims including the interest of consistency of awards, the Consolidating Tribunal may, by order, assume jurisdiction over some or all of the claims, in whole or in part.

8. If a Consolidating Tribunal has assumed jurisdiction pursuant to paragraph 7, an investor that has submitted a claim pursuant to Article 26 (Submission of a Claim to Dispute Settlement) and whose claim has not been consolidated may make a written request to the Consolidating Tribunal that it be included in such order provided that the request complies with the requirements set out in paragraph 4. The Consolidating Tribunal shall grant such order if it is satisfied that the conditions of paragraph 7 are met and that granting such a request would not unduly burden or unfairly prejudice the disputing parties or unduly disrupt the proceedings. Before the Consolidating Tribunal issues that order, it shall consult with the disputing parties.

9. On application of a disputing party, a Consolidating Tribunal established under this Article, pending its decision under paragraph 7, may order that the proceedings pursuant to Article 26 (Submission of a Claim to Dispute Settlement) be stayed unless these proceedings have already been adjourned.

10. A Tribunal appointed to hear claims pursuant to Article 26 (Submission of a Claim to Dispute Settlement) shall cede jurisdiction in relation to the claims, or parts thereof, over which a Consolidating Tribunal established under this Article has assumed jurisdiction.

11. The award of a Consolidating Tribunal established under this Article in relation to those claims, or parts thereof, over which it has assumed jurisdiction is

binding on the Tribunal appointed to hear claims pursuant to Article 26 (Submission of a Claim to Dispute Settlement) as regards those claims, or parts thereof.

12. An investor may withdraw a claim under this Section that is subject to consolidation and that claim shall not be resubmitted pursuant to Article 26 (Submission of a Claim to Dispute Settlement).

13. At the request of an investor, a Consolidating Tribunal may take measures it considers appropriate in order to preserve the confidential or protected information of that investor in relation to other investors. Those measures may include the submission of redacted versions of documents containing confidential or protected information to the other investors or arrangements to hold parts of the hearing in private.

ARTICLE 35

Place of Arbitration

1. Unless the disputing parties agree otherwise, the place of arbitration for dispute settlement under this Agreement shall be in the territory of a Party that is a party to the New York Convention, selected in accordance with:

(a) the ICSID Additional Facility Rules if the proceeding is under those Rules or the ICSID Convention;

(b) the UNCITRAL Arbitration Rules if the proceeding is under those Rules; or

(c) the rules agreed to by the disputing parties under Article 26(6)(d) (Submission of a Claim to Dispute Settlement).

2. Special consideration should be given to micro, small, or medium-sized enterprise when determining the location and mode of hearings by the respondent Party or by the Tribunal if no agreement is reached between the disputing parties.

ARTICLE 36

Preliminary Objections

1. Without prejudice to a Tribunal's authority to address other questions as a preliminary objection, a Tribunal shall address and decide as a preliminary question

an objection by the respondent Party that, as a matter of law, a claim submitted is not a claim for which an award in favour of the investor may be made under this Agreement, including that a dispute is not within the competence of the Tribunal or that a claim is manifestly without legal merit.

2. An objection under paragraph 1 shall be submitted to the Tribunal within 60 days after the Tribunal is constituted. The Tribunal shall suspend any proceedings on the merits and issue a decision or award on the objection, stating the grounds therefor, no later than 180 days after the date of the request. However, if a disputing party requests a hearing, the Tribunal may take an additional 30 days to issue the decision or award. Regardless of whether a hearing is requested, a Tribunal may, on a showing of extraordinary cause, delay issuing its decision or award by an additional brief period, which may not exceed 30 days.

3. In deciding an objection under paragraph 1, the Tribunal shall assume to be true the investor's factual allegations in support of a claim in the request for consultations or any amendment thereof, provided the amendment is submitted no later than 30 days from the objection under paragraph 1. The Tribunal may also consider relevant facts not in dispute.

4. This Article shall be without prejudice to the Tribunal's authority to address questions pertaining to its competence in the course of the proceedings or to the right of the respondent Party to make an objection as to the Tribunal's competence, including an objection to the Tribunal's jurisdiction or an argument on the merits, merely because the respondent Party did or did not raise an objection under paragraph 1.

5. The provisions on costs in Article 41(2) (Final Award), including costs of the proceedings and costs of legal representation and assistance, shall apply to decisions or awards issued under this Article.

ARTICLE 37

Transparency of Proceedings

1. The UNCITRAL Transparency Rules, including the participation of third parties, as modified by this Agreement, shall apply in connection with proceedings under this Section.

2. The agreement to mediate made after the commencement of arbitral proceedings, the notice of intent to challenge a member of the Tribunal, the decision on challenge to a member of the Tribunal, and the request for consolidation shall be included in the list of documents to be made available to the public under Article 3(1) of the UNCITRAL Transparency Rules.

3. Exhibits shall be included in the list of documents to be made available to the public under Article 3(2) of the UNCITRAL Transparency Rules.

4. Notwithstanding Article 2 of the UNCITRAL Transparency Rules, prior to the constitution of the Tribunal, the respondent Party shall make publicly available in a timely manner relevant documents pursuant to paragraph 2, subject to the redaction of confidential information. That documentation may be made publicly available by communication to the repository referred to in paragraph 8 of this Article.

5. A disputing party may disclose to other persons in connection with the proceedings, including witnesses and experts, unredacted documents that it considers necessary to disclose in the course of proceedings under this Section. However, the disputing party shall ensure that those persons protect the confidential information in those documents as directed by the Tribunal.

6. A Party may share with government officials and sub-national government officials, if applicable, unredacted documents that it considers necessary to share in the course of proceedings under this Section. However, that Party shall ensure that those persons protect the confidential information in those documents as directed by the Tribunal.

7. Notwithstanding Article 6 of the UNCITRAL Transparency Rules:

(a) in the case of a claim against Canada, hearings shall be open to the public. The Tribunal shall determine, in consultation with the disputing parties, the appropriate logistical arrangements to facilitate public access to the hearings. If the Tribunal determines that there is a need to protect confidential or protected information, it shall make the appropriate arrangements to hold in private the part of the hearing requiring that protection; and

(b) in the case of a claim against the United Arab Emirates, hearings shall be open to the public, subject to the prior written approval of the United Arab Emirates. The Tribunal shall determine, in consultation

with the disputing parties, the appropriate logistical arrangements to facilitate public access to the hearings.

8. Nothing in this Agreement requires a respondent Party to withhold from the public information required to be disclosed by its law. To the extent that a Tribunal's confidentiality order designates information as confidential and a Party's law on access to information requires public access to that information, the Party's law on access to information shall prevail. The respondent Party should apply those laws in a manner sensitive to protecting from disclosure information that has been designated as confidential or protected information.

9. The repository of information published under this Article shall be the administering authority to which a claim is submitted under this Section.

10. The respondent Party shall deliver to the non-disputing Party:

(a) a claim submitted pursuant to Article 26 (Submission of a Claim to Dispute Settlement), a Request for Consolidation, and any other documents that are appended to those documents;

(b) on request:

(i) a request for consultation,

(ii) pleadings, memorials, briefs, requests, and other submissions made to the Tribunal by a disputing party,

(iii) written submissions made to the Tribunal pursuant to Article 4 of the UNCITRAL Transparency Rules,

(iv) minutes or transcripts of hearings of the Tribunal, if available, or

(v) orders, awards, and decisions of the Tribunal; and

(c) on request and at the cost of the non-disputing Party, all or part of the evidence that has been tendered to the Tribunal, unless the requested evidence is publicly available.

11. The non-disputing Party receiving materials pursuant to paragraph 10 shall treat the information as if it were the respondent Party.

12. The non-disputing Party may make oral and written submissions to a Tribunal only on questions of interpretation of this Agreement and have the right to attend hearings held under this Section.

13. The Tribunal shall not draw any inference from the absence of a submission pursuant to paragraph 12.

14. The Tribunal shall ensure that the disputing parties are given a reasonable opportunity to present their observations on a submission by the non-disputing Party to this Agreement.

ARTICLE 38

Governing Law

1. If serious concerns arise as regards matters of interpretation, the Parties may agree to adopt an interpretation of this Agreement. An interpretation adopted by the Parties shall be binding on a Tribunal established under this Section.

2. A Tribunal established under this Section shall decide the issues in dispute in accordance with the *Vienna Convention on the Law of Treaties*, done on 23 May 1969, and other rules and principles of international law applicable between the Parties.

3. The Tribunal shall not have jurisdiction to determine the legality of a measure, alleged to constitute a breach of this Agreement, under the domestic law of a Party. For greater certainty, in determining the consistency of a measure with this Agreement, the Tribunal may consider, as appropriate, the domestic law of a Party as a matter of fact. In doing so, the Tribunal shall follow the prevailing interpretation given to the domestic law by the courts or authorities of that Party and any meaning given to domestic law by the Tribunal shall not be binding upon the courts or the authorities of that Party.

4. For greater certainty, if an investor submits a claim under this Section, including a claim alleging that a Party breached Article 7 (Minimum Standard of Treatment), the investor has the burden of proving all elements of its claims, consistent with general principles of international law applicable to international arbitration.

ARTICLE 39

Expert Reports

Without prejudice to the appointment of other kinds of experts if authorized by the applicable arbitration rules, the Tribunal may, at the request of a disputing party or, unless the disputing parties disapprove, on its own initiative, appoint one or more experts to report to it in writing on any factual issue, including an issue concerning the rights of Indigenous peoples, or scientific matters raised by a disputing party in a proceeding, subject to any terms and conditions agreed on by the disputing parties.

ARTICLE 40

Interim Measures of Protection

1. A Tribunal may order an interim measure of protection to preserve the rights of a disputing party or to ensure that the Tribunal's jurisdiction is made fully effective, including an order to preserve evidence in the possession or control of a disputing party or to protect the Tribunal's jurisdiction. A Tribunal may not order attachment or enjoin the application of the measure alleged to constitute a breach referred to in Article 26 (Submission of a Claim to Dispute Settlement). For the purposes of this paragraph, an order includes a recommendation.

2. On request by the respondent Party, the Tribunal may order the investor to provide security for all or part of the costs, if there are reasonable grounds to believe that there is a risk the investor may not be able to honour a potential costs award against it. In considering that request, the Tribunal may take into account evidence of third party funding. If the security for costs is not posted in full within 30 days after the Tribunal makes that order, or within any other time period set by the Tribunal, the Tribunal shall so inform the disputing parties and may order the suspension or termination of the proceedings.

ARTICLE 41

Final Award

1. If a Tribunal makes a final award against a Party, the Tribunal may award, separately or in combination, only:

(a) monetary damages and any applicable interest; and

(b) restitution of property, in which case the award shall provide that the respondent Party may pay monetary damages and any applicable interest in lieu of restitution.

2. Subject to paragraph 1, if a claim is made under Article 26(2) (Submission of a Claim to Dispute Settlement):

(a) an award of restitution of property shall provide that restitution be made to the enterprise;

(b) an award of monetary damages and any applicable interest shall provide that the sum be paid to the enterprise;

(c) an award of costs in favour of the investor shall provide that it is to be made to the investor; and

(d) the award shall provide that it is made without prejudice to any right that a person, other than a person which has provided a waiver pursuant to Article 26 (Submission of a Claim to Arbitration), may have in the relief under applicable domestic law.

3. Monetary damages in an award:

(a) shall not be greater than the loss or damage incurred by the investor, or, as applicable, by the enterprise referred to in Article 26(2) (Submission of a Claim to Dispute Settlement), as valued on the date of the breach;[8]

(b) shall only reflect loss or damage incurred by reason of, or arising out of, the breach; and

[8] In the case of a breach of Article 11 (Expropriation), the valuation of the loss or damage incurred by the investor, or, as applicable, by the enterprise referred to in Article 26(2), as valued on the date of the breach, shall be made in accordance with Article 11(5).

(c) shall be determined with reasonable certainty, and shall not be speculative or hypothetical.

4. In making an award under paragraph 3, the Tribunal shall calculate monetary damages based only on the submissions of the disputing parties, and shall consider, as applicable:

(a) contributory fault, whether deliberate or negligent;

(b) failure to mitigate damages;

(c) prior damages or compensation received for the same loss; or

(d) restitution of property, or repeal or modification of the measure.

5. The Tribunal may award monetary damages for lost future profits only insofar as such damages satisfy the requirements under paragraph 3. Such determination requires a case-by-case, fact-based inquiry that takes into consideration, among other factors, whether a covered investment has been in operation in the territory of the respondent Party for a sufficient period of time to establish a performance record of profitability.

6. The Tribunal may award pre-award and post-award interest at a reasonable rate.

7. A Tribunal may not order a Party to pay punitive damages.

8. The Tribunal shall not award monetary damages under Article 26(1) (Submission of a Claim to Dispute Settlement) for loss or damage incurred by the investment.

9. The Tribunal shall make an order with respect to the costs of the arbitration, which shall in principle be borne by the unsuccessful disputing party or parties. In determining the appropriate apportionment of costs, the Tribunal shall consider all relevant circumstances, including:

(a) the outcome of any part of the proceeding, including the number or extent of the successful parts of the claims or defences;

(b) the disputing parties' conduct during the proceeding, including the extent to which they acted in an expeditious and cost-effective manner;

(c) the complexity of the issues; and

(d) the reasonableness of the costs claimed.

10. The Tribunal and the disputing parties shall make every effort to ensure the dispute settlement process is carried out in a timely manner. The Tribunal shall issue its final award within 12 months of the final date of the hearing on the merits. A Tribunal may, with good cause and notice to the disputing parties, delay issuing its final award by an additional brief period.

11. An award made by the Tribunal shall have no binding force except between the disputing parties and in respect of the particular case.

12. Subject to paragraph 13 and the applicable review procedure for an interim award, a disputing party shall abide by and comply with an award without delay.

13. A disputing party may not seek enforcement of a final award until:

(a) in the case of a final award made under the ICSID Convention:

(i) 120 days have elapsed from the date the award was rendered and no disputing party has requested revision or annulment of the award, or

(ii) revision or annulment proceedings have been completed; and

(b) in the case of a final award under the ICSID Additional Facility Rules, the UNCITRAL Arbitration Rules, or any other rules applicable pursuant to Article 26(6)(d) (Submission of a Claim to Dispute Settlement):

(i) 90 days have elapsed from the date the award was rendered and no disputing party has commenced a proceeding to revise, set aside, or annul the award, or

(ii) a court has dismissed or allowed an application to revise, set aside, or annul the award and there is no further appeal.

14. Each Party shall provide for the enforcement of an award in its territory.

15. A claim that is submitted to dispute settlement under this Section shall be considered to arise out of a commercial relationship or transaction for purposes of Article I of the New York Convention.

ARTICLE 42

Establishment of a First Instance Investment Tribunal or an Appellate Mechanism for Investor-State Dispute Settlement

If an investor-State dispute settlement mechanism, consisting of a first instance investment tribunal or an appellate mechanism, is developed under other institutional arrangements and is open to the Parties for acceptance, the Parties shall consider whether, and to what extent, a dispute under this Section should be decided pursuant to that investor-State dispute settlement mechanism.

ARTICLE 43

Service of Documents

The location for delivery of notice and other documents to a Party shall promptly be made publicly available and notified to other Party by diplomatic note, including any subsequent changes to the place for delivery. Investors shall ensure that service of documents to a Party is made to the appropriate location.

Section F: Optional Expedited Arbitration

ARTICLE 44

Consent to Expedited Arbitration

1. The disputing parties to an arbitration under Section E (Settlement of Disputes between a Party and an Investor of the Other Party) may consent to expedite the arbitration in accordance with this Section, when the damages claimed do not exceed CAD$ 10 million, by following the procedure in paragraph 2.

2. The disputing parties shall jointly notify the ICSID Secretariat in writing of their consent to an expedited arbitration in accordance with this Section. The notice must be received within 20 days of the submission of a claim to arbitration under Article 26(6)(a) or Article 26(6)(b) (Submission of a Claim to Dispute Settlement).

3. Section E (Settlement of Disputes between a Party and an Investor of the Other Party), as modified by this Section, applies to the investment dispute, except for Article 36 (Preliminary Objections), which does not apply.

ARTICLE 45

Mediation

1. The disputing parties may consent to have recourse to mediation in accordance with this Section. Recourse to mediation is without prejudice to the legal position or rights of a disputing party under this Section.

2. If the disputing parties jointly agree to have recourse to mediation, the disputing parties shall appoint a mediator to facilitate the resolution of the dispute within 20 days of the notification provided under Article 44(2) (Consent to Expedite Arbitration).

3. If the disputing parties do not select a mediator within the time period provided for in paragraph 2, the Secretary-General of ICSID shall select the mediator within 20 days of the expiration of that time period.

4. The disputing parties may hold mediation sessions by videoconference, telephone, or similar means of communication as appropriate.

5. If the disputing parties fail to reach a resolution of the dispute within 60 days of the appointment of the mediator, the dispute shall proceed to arbitration in accordance with this Section.

ARTICLE 46

Constitution of the Tribunal

1. The Tribunal in an expedited arbitration shall consist of a sole arbitrator appointed pursuant to Article 47 (Method of Appointing the Sole Arbitrator).

2. An appointment under Article 47 (Method of Appointing the Sole Arbitrator) shall be deemed an appointment in accordance with a method agreed by the parties pursuant to Article 37(2)(a) of the ICSID Convention.

ARTICLE 47

Method of Appointing the Sole Arbitrator

1. The disputing parties shall jointly appoint the sole arbitrator within 30 days of the notification delivered under Article 44(2). (Consent to Expedited Arbitration).

2. If the disputing parties do not appoint the sole arbitrator within the time period under paragraph 1, the Secretary-General of ICSID shall appoint the sole arbitrator in the following manner:

(a) the Secretary-General shall transmit a list of five candidates for appointment as the sole arbitrator to the disputing parties within 30 days of the expiration of the time period under paragraph 1;

(b) each disputing party may strike one candidate from the list, and shall rank the remaining candidates in order of preference and transmit such ranking to the Secretary-General within 14 days of receipt of the list;

(c) the Secretary-General shall inform the disputing parties of the result of the rankings on the next business day after receipt of the rankings, and shall appoint the candidate with the best ranking. If two or more candidates share the best ranking, the Secretary-General shall select one of them;

(d) the Secretary-General shall immediately send the request for acceptance of the appointment to the selected candidate, and shall request a reply within 10 days of receipt; and

(e) if the selected candidate does not accept the appointment, the Secretary-General shall select the next highest-ranked candidate.

3. The sole arbitrator shall have expertise or experience as an arbitrator of investor-State disputes arising under international investment agreements. The sole arbitrator shall not have the nationality of either disputing party and shall otherwise be independent of, and not be affiliated with or take instructions from, either disputing party.

4. If the dispute involves a measure referred to in Article 27(1) (Special Rules Regarding Financial Services), the sole arbitrator shall also have expertise or experience in financial services law or practice, such as the regulation of financial institutions.

5. The sole arbitrator shall be prepared to meet the shorter timeframes provided for in this Section.

6. The sole arbitrator's fees shall be fixed according to the scales of administrative expenses and arbitrator's fees for the expedited procedure set out in Appendix III of the Arbitration Rules of the International Chamber of Commerce.

7. The sole arbitrator shall abide by the Arbitrator Code of Conduct for Dispute Settlement.

ARTICLE 48

First Session in Expedited Arbitration

1. The sole arbitrator shall hold a first session within 30 days of the constitution of the Tribunal under Article 46 (Constitution of the Tribunal).

2. The sole arbitrator shall hold the first session by videoconference, telephone, or similar means of communication, unless both disputing parties and the sole arbitrator agree it shall be held in person.

ARTICLE 49

Procedural Schedule for Expedited Arbitration

1. The following schedule for written submissions and the hearing shall apply in the expedited arbitration:

(a) the claimant shall file, within 90 days of the first session, a principal submission on the merits, such as a memorial, of no more than 150 pages;

(b) the respondent Party shall file, within 90 days of the claimant's filing of its principal submission on the merits pursuant to subparagraph (a), a principal submission on the merits, such as a counter-memorial, of no more than 150 pages;

(c) the claimant shall file, within 90 days of the respondent Party's filing of its principal submission on the merits pursuant to subparagraph (b), a reply of no more than 100 pages;

(d) the respondent Party shall file, within 90 days of the claimant's filing of the reply pursuant to subparagraph (c), a rejoinder of no more than 100 pages;

(e) a non-disputing Party may file, within 60 days of the respondent Party's filing of the rejoinder pursuant to subparagraph (d), a written submission regarding the interpretation of this Agreement pursuant to Article 37(12) (Transparency of Proceedings;

(f) the sole arbitrator shall hold the hearing within 120 days of the respondent Party's filing of the rejoinder pursuant to subparagraph (d);

(g) each disputing party shall file a statement of costs within 30 days of the last day of the hearing referred to in subparagraph (f); and

(h) the sole arbitrator shall render the award as soon as possible, and in any event within 180 days of the last day of the hearing referred to in subparagraph (f).

2. The sole arbitrator may grant a claimant in default a grace period not exceeding 30 days, otherwise the claimant is deemed to have withdrawn its claim and to have discontinued the proceedings. The sole arbitrator, if appointed, shall, at the request of the respondent Party, and after notice to the disputing parties, in an order take note of the discontinuance. After the order has been rendered, the authority of the Tribunal shall cease.

3. The sole arbitrator may grant a respondent Party in default a grace period not exceeding 30 days, otherwise the claimant may request that the sole arbitrator address the questions submitted to it and render an award.

4. At the request of a disputing party, the sole arbitrator may grant limited requests for specifically identifiable documents that the requesting disputing party knows, or has good cause to believe, exist and are in the possession, custody or control of the other disputing party, and shall adjust the schedule under paragraph 1 as appropriate.

5. The sole arbitrator may, after consulting the disputing parties, limit the number, length, or scope of written submissions or written witness evidence (both fact witnesses and experts).

6. The sole arbitrator may, following a joint request by the disputing parties, decide the dispute solely on the basis of the documents submitted by the disputing parties, with no hearing and no or a limited examination of witnesses or experts. If the sole arbitrator holds a hearing under subparagraph 1(f), the sole arbitrator may conduct the hearing by videoconference, telephone, or similar means of communication.

7. The sole arbitrator shall, following a joint request by the disputing parties, but no later than the date of filing of the respondent Party's principal submission on the merits referred to in subparagraph 1(b), decide that this Section shall no longer apply to the case.

8. The sole arbitrator may, at the request of a disputing party, but no later than the date of filing of the respondent Party's principal submission on the merits referred to in subparagraph 1(b), decide that this Section shall no longer apply to the case. The disputing party that has made the request shall bear the costs of the expedited arbitration.

9. If, pursuant to paragraph 7 or 8, the sole arbitrator decides that this Section no longer applies to the case, and unless the disputing parties agree otherwise, the sole arbitrator appointed pursuant to Article 46 (Constitution of the Tribunal) and Article 47 (Method of Appointing the Sole Arbitrator) shall be appointed as presiding arbitrator of the Tribunal constituted under Section E (Settlement of Disputes between a Party and an Investor of the Other Party).

10. In all matters concerning an expedited arbitration procedure not expressly provided for in this Agreement, the disputing parties shall endeavour to agree on the applicable procedural rules. If the disputing parties do not agree on the applicable procedural rules, the sole arbitrator, if appointed, may decide the matter.

ARTICLE 50

Consolidation

When two or more claims falling under Article 44 (Consent to Expedited Arbitration) have a question of law or fact in common and arise out of the same events or circumstances, Article 34 (Consolidation) applies.

Section G: State-to-State Dispute Settlement Procedures

ARTICLE 51

Disputes between the Parties

1. A Party may request consultations on the interpretation or application of this Agreement. The other Party shall give sympathetic consideration to the request. A dispute between the Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, whenever possible, be settled amicably through consultations.

2. If a dispute cannot be settled through consultations, it shall, at the request of a Party, be submitted to an arbitral panel for decision.

3. An arbitral panel shall be constituted for each dispute. Within 60 days after receipt through diplomatic channels of the request for arbitration, each Party shall appoint one member to the arbitral panel. The two members shall then select a national of a non-Party who, upon approval by the two Parties, shall be appointed Chair of the arbitral panel. The Chair shall be appointed within 60 days from the date of appointment of the other two members of the arbitral panel. The Parties are encouraged to consider greater diversity in arbitrator appointments, including through the appointment of women.

4. If within the periods specified in paragraph 3 the necessary appointments have not been made, a Party may invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments in accordance with this Article. If the President is a national of a Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the necessary appointments in accordance with this Article. If the Vice-President is a national of a Party or is otherwise prevented from discharging this function, the Member of the International Court of

Justice next in seniority, who is not a national of a Party, shall be invited to make the necessary appointments in accordance with this Article.

5. Arbitrators shall have expertise or experience in public international law, international trade law or the resolution of disputes arising under international trade or international investment agreements.

6. Arbitrators shall be independent. They shall not be affiliated with any government. They shall not take instructions from any organization or government with regard to matters related to the dispute. They shall not participate in the consideration of any disputes that would create a direct or indirect conflict of interest. They shall comply with the International Bar Association Guidelines on Conflicts of Interest in International Arbitration and any supplemental rules agreed to by the Parties. In addition, upon appointment, they shall refrain from acting as counsel or as a party-appointed expert or witness in any pending or new investment dispute under this or any other international agreement.

7. If a Party determines that the dispute involves measures relating to financial institutions or to investors or their covered investments in financial institutions, or where the respondent Party invokes a defence under Article 12 (Transfer of Funds), Article 22(3), or Article 22(4)(General Exceptions), the Chair and members of the arbitral panel shall be appointed so that:

(a) the Chair has expertise or experience in financial services law or practice, such as the regulation of financial institutions, and meets the qualifications set out in paragraphs 5 and 6; and

(b) each of the other members of the arbitral panel shall:

(i) meet the qualifications set out in paragraphs 5 and 6, or

(ii) have expertise or experience in financial services law or practice, such as the regulation of financial institutions, and meet the qualifications of paragraph 6.

8. The arbitral panel shall determine its own procedure. The arbitral panel shall reach its decision by a majority of votes. The decision is binding on both Parties. Unless otherwise agreed, the decision of the arbitral panel shall be rendered within 180 days of the appointment of the Chair.

9. Each Party shall bear the costs of its own member of the arbitral panel and of its representation in the arbitral proceedings. The costs related to the Chair and any

remaining costs shall be borne equally by the Parties. The arbitral panel may, however, award that a higher proportion of costs be borne by one of the two Parties, and this award shall be binding on both Parties.

10. Within 60 days of the decision of an arbitral panel, the Parties shall agree on the manner in which to resolve their dispute. The agreement must normally implement the decision of the arbitral panel.

Section H: Final Provisions

ARTICLE 52

Consultations and other Actions

1. A Party may request in writing consultations with the other Party regarding an actual or proposed measure or any other matter that it considers might affect the operation of this Agreement.

2. The consultations under paragraph 1 may address, among others, matters relating to:

(a) the implementation of this Agreement, or

(b) the interpretation or application of this Agreement.

3. Further to consultations under this Article, the Parties may take an action as they may agree, including making and adopting rules supplementing the applicable arbitral rules under Section E (Settlement of Disputes between a Party and an Investor of the Other Party) of this Agreement.

ARTICLE 53

Extent of Obligations

Each Party shall ensure that it takes all necessary measures to give effect to the provisions of this Agreement, including their observance, except as otherwise provided in this Agreement, by its sub-national governments.

ARTICLE 54

Exclusions

Section E (Settlement of Disputes between a Party and an Investor of the Other Party), Section *F* (Optional Expedited Arbitration) and Section G (State-to-State Dispute Settlement Procedures) of this Agreement do not apply to the matters set out in Annex III (Exclusions from Dispute Settlement).

ARTICLE 55

Application and Entry into Force

1. All Annexes are an integral part of this Agreement.

2. Each Party shall notify the other in writing of the completion of the procedures required in its territory for the entry into force of this Agreement. This Agreement enters into force on the date of the later of these notifications.

3. This Agreement may be amended by mutual written consent of the Parties.

4. This Agreement shall remain in force unless a Party notifies the other Party in writing of its intention to terminate the Agreement. The termination of this Agreement will be effective one year after notice of termination has been received by the other Party. In respect of investments or commitments to invest made prior to the date when the termination of this Agreement becomes effective, Articles 1 to 54 inclusively, as well as paragraphs 1 and 2 of this Article, shall remain in force for a period of 15 years.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorised, have signed this Agreement.

DONE in two originals at Abu Dhabi on this 20 day of November 2025 in the English, French, and Arabic languages, each version being equally authentic.

FOR THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES	**FOR THE GOVERNMENT OF CANADA**

ANNEX B.7

Customary International Law

The Parties confirm their shared understanding that "customary international law" generally and as specifically referenced in Article 7 (Minimum Standard of Treatment) results from a general and consistent practice of States that they follow from a sense of legal obligation. The customary international law minimum standard of treatment of aliens refers to all customary international law principles that protect the investments of aliens.

ANNEX I

Reservations for Future Measures

Schedule of Canada

In accordance with Article 21(2) (Non-Conforming Measures), Canada reserves the right to adopt or maintain any measure that does not conform to the obligations set out below with respect to the following sectors or matters:

- social services (i.e.: public law enforcement; correctional services, income security or insurance; social security or insurance; social welfare; public education; public training; health and child care), if the measure does not conform with the obligations imposed by Article 5 (National Treatment), Article 6 (Most-Favoured-Nation Treatment), Article 9 (Senior Management, Boards of Directors, and Entry of Personnel) or Section C (Investment Facilitation);

- the rights or preferences provided to Aboriginal peoples, including those recognized and affirmed by section 35 of the *Constitution Act, 1982* or those set out in self-government agreements between the Government of Canada or a sub-national level of government and Indigenous peoples,[9] if the measure does not conform with the obligations imposed by Article 5 (National Treatment), Article 6 (Most-Favoured-Nation Treatment), Article 9 (Senior Management, Boards of Directors, and Entry of Personnel), Article 10 (Performance Requirements) or Section C (Investment Facilitation);

- the rights or preferences provided to socially or economically disadvantaged minorities, if the measure does not conform with the obligations imposed by Article 5 (National Treatment), Article 9 (Senior Management, Boards of Directors, and Entry of Personnel), Article 10 (Performance Requirements), or Section C (Investment Facilitation);

[9] For greater clarity, Indigenous peoples of Canada are the First Nations, Inuit and the Métis peoples.

- residency requirements for ownership of oceanfront land, if the measure does not conform with the obligations imposed by Article 5 (National Treatment);

- government securities (i.e.: acquisition, sale or other disposition by nationals of the other Party of bonds, treasury bills or other kinds of debt securities issued by the Government of Canada, a sub-national or other level of government), if the measure does not conform with the obligations imposed by Article 5 (National Treatment);

- maritime cabotage, which means:

  (i) the transportation of either goods or passengers by ship between points in the territory of Canada or above the continental shelf of Canada, either directly or by way of a place outside Canada; but with respect to waters above the continental shelf of Canada, the transportation of either goods or passengers only in relation to the exploration, exploitation or transportation of the mineral or non-living natural resources of the continental shelf of Canada, and

  (ii) the engaging by ship in any other marine activity of a commercial nature in the territory of Canada and, with respect to waters above the continental shelf, in such other marine activities of a commercial nature that are in relation to the exploration, exploitation, or transportation of the mineral or non-living natural resources of the continental shelf of Canada;

  if the measure does not conform with the obligations imposed by Article 5 (National Treatment), Article 6 (Most-Favoured-Nation Treatment), Article 9 (Senior Management, Boards of Directors, and Entry of Personnel), or Article 10 (Performance Requirements);

- licensing or otherwise authorizing fishing or fishing related activities, including entry of foreign fishing vessels to Canada's exclusive economic zone, territorial sea, internal waters or ports, and use of any services therein, if the measure does not conform with the obligations imposed by Articles 5 (National Treatment) or 6 (Most-Favoured-Nation Treatment);

- the establishment or acquisition in Canada of an investment in the services sector, if the measure does not conform with the obligations imposed by Article 5 (National Treatment), Article 9 (Senior Management, Boards of Directors, and Entry of Personnel), or Article 10 (Performance Requirements), provided that the measure is consistent with Canada's obligations under Articles II, XVI, XVII, and XVIII of the *General Agreement on Trade in Services*, contained in Annex 1B to the WTO Agreement; and

- granting advantages to the Canada Mortgage and Housing Corporation, Canada Housing Trust, and any new, reorganized, or transferee entities having similar function and objectives with respect to housing finance, if the measure does not conform with the obligations imposed by Article 5 (National Treatment) of this Agreement.

Schedule of United Arab Emirates

In accordance with Article 21(2) (Non-Conforming Measures), the United Arab Emirates reserves the right to adopt or maintain any measure within the scope of Cabinet Resolution No. (55) of 2021, if the measure does not conform with the obligations imposed by Article 5 (National Treatment), Article 6 (Most-Favoured-Nation Treatment), Article 9 (Senior Management, Boards of Directors, and Entry of Personnel), Article 10 (Performance Requirements) or Section C (Investment Facilitation).

ANNEX II

Exceptions from Most-Favoured-Nation Treatment

1. Article 6 (Most-Favoured-Nation Treatment) does not apply to treatment accorded by a Party under an international agreement in force or signed prior to the entry into force of this Agreement.

2. Article 6 (Most-Favoured-Nation Treatment) does not apply to treatment accorded by a Party under an existing or future international agreement:

(a) establishing, strengthening, or expanding a free trade area or customs union; or

(b) relating to:

(i) aviation;

(ii) fisheries; or

(iii) maritime matters, including salvage.

ANNEX III

Exclusions from Dispute Settlement

1. A measure adopted or maintained by Canada relating to a review under the *Investment Canada Act*, R.S.C. 1985, c. 28, as amended, with respect to whether or not to permit an **investment** that is subject to review, is not subject to the dispute settlement provisions under Section E (Settlement of Disputes between a Party and an Investor of the Other Party), Section F (Optional Expedited Arbitration), or Section G (State-to-State Dispute Settlement Procedures).

2. A tobacco control measure[10] of a Party is not subject to the dispute settlement provisions under Section E (Settlement of Disputes between a Party and an Investor of the other Party), Section F (Optional Expedited Arbitration), or Section G (State-to-State Dispute Settlement Procedures).

3. In the event that the United Arab Emirates adopts legislation analogous to the *Investment Canada Act*, R.S.C. 1985, c. 28, it may submit a request that the legislation be included in this Annex. Canada shall consider that request in good faith and in a timely manner, in consultation with the United Arab Emirates. Canada shall not unreasonably deny the request if the inclusion of this legislation in this Annex would result in substantively equivalent commitments from both Parties.

[10] A "tobacco control measure" means a measure of a Party related to the production or consumption of manufactured tobacco products (including products made or derived from tobacco), their distribution, labelling, packaging, advertising, marketing, promotion, sale, purchase, or use, as well as enforcement measures, such as inspection, recordkeeping, and reporting requirements. For greater certainty, a measure with respect to tobacco leaf that is not in the possession of a manufacturer of tobacco products or that is not part of a manufactured tobacco product is not a tobacco control measure.

Arbitrator Code of Conduct for Dispute Settlement

ARTICLE 1:

Definitions

For the purposes of this Code of Conduct:

"arbitrator" means a member of a Tribunal constituted pursuant to Article 32 (Number of Tribunal Members and Method of Appointment);

"assistant" means a person who, under the terms of appointment of an arbitrator, conducts research or provides support for the arbitrator;

"candidate" means a person who is under consideration for selection as an arbitrator pursuant to Article 32 (Number of Tribunal Members and Method of Appointment), Article 47 (Method of Appointing the Sole Arbitrator), or Article 51 (Disputes between the Parties);

"expert" means a person appointed pursuant to Article 39 (Expert Reports) or applicable arbitration rules;

"family member" means the spouse or partner of an arbitrator or candidate; the parent, child, grandparent, grandchild, sister, brother, aunt, uncle, niece or nephew of the arbitrator or candidate or spouse or partner of the arbitrator or candidate (including whole and half-blood relatives and step relatives), or the spouse or partner of such a person; or a resident of the arbitrator's or candidate's household whom the arbitrator or candidate treats as a member of his or her family;

"Rules" means applicable rules pursuant to Article 26 (Submission of a Claim to Dispute Settlement); and

"staff", in respect of an arbitrator, means individuals under the direction and control of the arbitrator other than assistants.

ARTICLE 2:

Responsibilities to the Dispute Settlement Process

Each candidate, arbitrator, and former arbitrator shall avoid impropriety and the appearance of impropriety, and shall observe high standards of conduct so that the integrity and impartiality of the dispute settlement process is preserved.

ARTICLE 3:

Governing Principles

1. Each arbitrator shall be independent and impartial, and shall avoid direct or indirect conflicts of interest.

2. Each arbitrator and former arbitrator shall respect the confidentiality of Tribunal proceedings.

3. Each candidate or arbitrator shall disclose the existence of any interest, relationship, or matter that is likely to affect the candidate's or arbitrator's independence or impartiality, or that might reasonably create an appearance of impropriety or an apprehension of bias. An appearance of impropriety or an apprehension of bias is created when a reasonable person, with knowledge of all the relevant circumstances that a reasonable inquiry would disclose, would conclude that a candidate's or arbitrator's ability to carry out the duties with integrity, impartiality, and competence is impaired.

4. Upon appointment, an arbitrator shall refrain, for the duration of the proceeding, from acting as counsel or party-appointed expert or witness in any pending or new investment dispute under this Agreement or any other international investment treaty.

5. This Code of Conduct shall be interpreted in a manner consistent with other internationally recognized standards or guidelines regarding direct or indirect conflicts of interest, such as the International Bar Association *Guidelines on Conflicts of Interest in International Arbitration.*

6. In the event of an alleged breach of this Code of Conduct, the Rules governing the arbitration shall apply to any challenge, disqualification, or replacement of an arbitrator.

ARTICLE 4:

Disclosure Obligations

1. Throughout the Tribunal proceeding, each candidate or arbitrator has a continuing obligation to disclose any interest, relationship, or matter that may bear on the integrity or impartiality of the dispute settlement process.

2. The disputing parties or the Secretary-General of ICSID, as the appointing authority for a Tribunal referred to in Article 32 (Number of Tribunal Members and Method of Appointment), shall provide a candidate a copy of this Code of Conduct and the Initial Disclosure Statement set out in the Appendix to this Code of Conduct.

3. A candidate shall submit the Initial Disclosure Statement set out in the Appendix to this Code of Conduct to the disputing parties or the Secretary-General of ICSID, as the appointing authority, as soon as possible and no later than seven days of receipt of that Initial Disclosure Statement.

4. A candidate shall disclose any interest, relationship, or matter that is likely to affect his or her independence or impartiality or that might reasonably create an appearance of impropriety or an apprehension of bias in the Tribunal proceeding. To this end, a candidate shall make all reasonable efforts to become aware of any such interest, relationship or matter. Therefore, a candidate shall disclose, at a minimum, the following interests, relationships and matters:

(a) any financial or personal interest of the candidate in:

(i) the Tribunal proceeding or its outcome; and

(ii) an administrative proceeding, a domestic judicial proceeding, or any other international dispute settlement proceeding that involves issues that may be decided in the Tribunal proceeding for which the candidate is under consideration;

(b) any financial interest of the candidate's employer, business partner, business associate, or family member in:

(i) the Tribunal proceeding or its outcome; and

(ii) an administrative proceeding, a domestic judicial proceeding, or any other international dispute settlement proceeding that involves issues that may be decided in the Tribunal proceeding for which the candidate is under consideration;

(c) any past or current financial, business, professional, family, or social relationship with any interested parties[11] in the Tribunal proceeding or their counsel, or any such relationship involving a candidate's employer, business partner, business associate, or family member; and

(d) any public advocacy or legal or other representation concerning an issue in dispute in the Tribunal proceeding or involving the same investment.

5. Once appointed, an arbitrator shall continue to make all reasonable efforts to become aware of any interest, relationship, or matter referred to in paragraph 4, and shall disclose them. The obligation to disclose is a continuing duty that requires an arbitrator to disclose any such interest, relationship, or matter that may arise during any stage of the Tribunal proceeding.

6. In the event of any uncertainty regarding whether an interest, relationship, or matter must be disclosed under paragraph 4 or 5, a candidate or arbitrator should err in favour of disclosure. Disclosure of an interest, relationship or matter is without prejudice as to whether the interest, relationship or matter is covered by paragraph 4 or 5, or whether it warrants recusal, amelioration or disqualification.

7. The disclosure obligations set out in paragraphs 1 through 6 should not be interpreted so that the burden of detailed disclosure makes it impractical for individuals in the legal or business community to serve as arbitrators, thereby depriving the disputing parties of the services of those who might be best qualified to serve as arbitrators. Thus, a candidate or arbitrator should not be called upon to disclose an interest, relationship, or matter whose bearing on the candidate's or arbitrator's role in the Tribunal proceeding would be trivial.

[11] For greater certainty, "interested parties" includes the home State of the investors.

ARTICLE 5:

Performance of Duties by Candidates and Arbitrators

1. A candidate who accepts an appointment as an arbitrator shall be available to perform, and shall perform, once appointed pursuant to Article 32 (Number of Tribunal Members and Method of Appointment), an arbitrator's duties thoroughly, fairly, diligently, and expeditiously throughout the course of the Tribunal proceeding.

2. An arbitrator shall ensure that he or she is contactable, at all reasonable times, by the Secretary-General of ICSID, disputing parties, arbitration institution in charge of the proceeding, and other arbitrators of the Tribunal in order to conduct Tribunal work.

3. An arbitrator shall comply with the provisions of Section E (Settlement of Disputes Between a Party and an Investor of the Other Party), Section F (Optional Expedited Arbitration), and Section G (State-to-State Dispute Settlement), as applicable, and the Rules.

4. An arbitrator shall not deny other arbitrators the opportunity to participate in all aspects of the Tribunal proceeding.

5. An arbitrator shall consider only those issues raised in the Tribunal proceeding and necessary to make a decision, order, or award.

6. An arbitrator shall not delegate the duty to make a decision, order, or award to any other person.

7. An arbitrator shall take all reasonable steps to ensure that his or her assistants and staff comply with Article 2 (Responsibilities to the Dispute Settlement Process), paragraphs 1, 4, 5, 6 and 7 of Article 4 (Disclosure Obligations), paragraphs 3, 8 and 9 of this Article, and Article 8 (Maintenance of Confidentiality) of this Code of Conduct.

8. An arbitrator shall not engage in any *ex parte* contact concerning the Tribunal proceeding.

9. A candidate or arbitrator shall only communicate matters concerning actual or potential violations of this Code of Conduct, or if necessary to ascertain whether that candidate or arbitrator has violated or may violate this Code of Conduct, to the Secretary-General of ICSID, the disputing parties and arbitration institution in charge of the proceedings.

10. Each arbitrator shall keep a record and render a final account of the time devoted to the Tribunal proceeding and of his or her expenses, as well as the time and expenses of his or her staff and assistants.

ARTICLE 6:

Independence and Impartiality of Arbitrators

1. An arbitrator shall be independent and impartial. An arbitrator shall act in a fair manner and shall not create an appearance of impropriety or an apprehension of bias.

2. An arbitrator shall not be influenced by self-interest, outside pressure, political considerations, public clamour, loyalty to a disputing party or a non-disputing Party, or fear of criticism.

3. An arbitrator shall not, directly or indirectly, incur any obligation or accept any benefit that would in any way interfere, or appear to interfere, with the proper performance of his or her duties.

4. An arbitrator shall not use his or her position on the Tribunal to advance any personal or private interests. An arbitrator shall avoid actions that may create the impression that others are in a special position to influence the arbitrator. An arbitrator shall make every effort to prevent or discourage others from representing themselves as being in such a position.

5. An arbitrator shall not allow past or ongoing financial, business, professional, family, or social relationships or responsibilities to influence his or her conduct or judgment.

6. An arbitrator shall avoid entering into any relationship, or acquiring any financial interest, that is likely to affect his or her impartiality or that might reasonably create an appearance of impropriety or an apprehension of bias.

7. If an interest, relationship, or matter of a candidate or arbitrator is inconsistent with paragraphs 1 through 6, the candidate may accept appointment to a Tribunal, and an arbitrator may continue to serve on a Tribunal, if the disputing parties waive the violation or if, after the candidate or arbitrator has taken steps to ameliorate the violation, the disputing parties determine that the inconsistency has ceased.

ARTICLE 7:

Duties of Former Arbitrators

A former arbitrator shall avoid actions that may create the appearance that the arbitrator was biased in carrying out his or her duties or would benefit from the decision, order or award of the Tribunal.

ARTICLE 8:

Maintenance of Confidentiality

1. An arbitrator or former arbitrator shall not at any time disclose or use any non-public information concerning the Tribunal proceeding or acquired during the Tribunal proceeding, except for the purposes of the Tribunal proceeding and shall not, in any case, disclose or use any such information to gain a personal advantage, or an advantage for another person, or to adversely affect the interest of another person.

2. An arbitrator shall not disclose a decision, order, or award, or a part thereof, prior to its publication in accordance with Section E (Settlement of Disputes Between a Party and an Investor of the Other Party).

3. An arbitrator or former arbitrator shall not at any time disclose the deliberations of the Tribunal, or any arbitrator's view.[12]

4. An arbitrator shall not make a public statement regarding the merits of a pending Tribunal proceeding.

ARTICLE 9:

Responsibilities of Experts, Assistants and Staff

Article 2 (Responsibilities to the Dispute Settlement Process), paragraphs 1, 4, 5, 6 and 7 of Article 4 (Disclosure Obligations), paragraphs 3, 8 and 9 of Article 5 (Performance of Duties by Candidates and Arbitrators), Article 7 (Duties of Former Arbitrators), and Article 8 (Maintenance of Confidentiality) of this Code of Conduct

[12] For greater certainty, this paragraph does not apply to the arbitrator's view in a decision, order, award, or opinion.

shall also apply to experts, assistants, and staff.

ARTICLE 10:

Review

A Party may request to review and amend this Code of Conduct to take into account, as appropriate, relevant developments concerning investor-State dispute settlement.

Appendix to the Arbitrator Code of Conduct for Dispute Settlement:
Initial Disclosure Statement Form

1. I acknowledge having received a copy of the Arbitrator Code of Conduct for Dispute Settlement (Code of Conduct).

2. I acknowledge having read and understood the Code of Conduct.

3. I understand that I have a continuing obligation, while participating in the Tribunal proceeding, to disclose an interest, relationship, or matter that may bear on the integrity or impartiality of the dispute settlement process. As a part of this continuing obligation, I am making the following initial disclosures:

(a) My financial interest in the Tribunal proceeding for which I am under consideration or in its outcome is as follows:

(b) My financial interest in any administrative proceeding, domestic judicial proceeding, or other international dispute settlement proceeding that involves issues that may be decided in the Tribunal proceeding is as follows:

(c) The financial interests that any employer, business partner, business associate, or family member of mine may have in the Tribunal proceeding or in its outcome are as follows:

(d) The financial interests that any employer, business partner, business associate, or family member of mine may have in any administrative proceeding, domestic judicial proceeding or other international dispute settlement proceeding that involves issues that may be decided in the Tribunal proceeding are as follows:

(e) My past or current financial, business, professional, family, and social relationships with any interested party in the Tribunal proceeding, or their counsel, are as follows:

(f) The past or current financial, business, professional, family, and social relationships with any interested party in the Tribunal proceeding, or their counsel, involving any employer, business partner, business associate, or family member of mine are as follows:

(g) My public advocacy or legal or other representation concerning an issue in dispute in the Tribunal proceeding or involving the same investment is as follows:

(h) My other interests, relationships and matters that may bear on the integrity or impartiality of the dispute settlement process and that are not disclosed in paragraphs 3(a) through (g) above are as follows:

Signed on this _____ day of _____, 20__.

By:

Signature_____

Name_____

Signature_____

Name_____

INDEX

Section A: Definitions

Article 1: Definitions

Section B: Substantive Obligations

Article 2: Scope

Article 3: Promotion of Investment

Article 4: Special Formalities and Information Requirements

Article 5: National Treatment

Article 6: Most-Favoured-Nation Treatment

Article 7: Minimum Standard of Treatment

Article 8: Compensation for Losses

Article 9: Senior Management, Boards of Directors, and Entry of Personnel

Article 10: Performance Requirements

Article 11: Expropriation

Article 12: Transfer of Funds

Article 13: Transparency

Article 14: Subrogation

Article 15: Taxation Measures

Article 16: Non-Derogation

Article 17: Corporate Social Responsibility

Article 18: Denial of Benefits

Section C: Investment Facilitation

Article 19: Processing of an Application for an Authorization

Article 20: Fees and Charges

Section D: Reservations, Exceptions

Article 21: Non-Conforming Measures

Article 22: General Exceptions

Section E: Settlement of Disputes Between a Party and an Investor of the Other Party

Article 23: Scope and Purpose

Article 24: Request for Consultations

Article 25: Mediation

Article 26: Submission of a Claim to Dispute Settlement

Article 27: Special Rules Regarding Financial Services

Article 28: Consent to Dispute Settlement under this Section

Article 29: Third Party Funding

Article 30: Discontinuance

Article 31: Receipts under Insurance or Guarantee Contracts

Article 32: Number of Tribunal Members and Method of Appointment

Article 33: Agreement to Appointment of Members of the Tribunal

Article 34: Consolidation

Article 35: Place of Arbitration

Article 36: Preliminary Objections

Article 37: Transparency of Proceedings

Article 38: Governing Law

Article 39: Expert Reports

Article 40: Interim Measures of Protection

Article 41: Final Award

Article 42: Establishment of a First Instance Investment Tribunal or an Appellate Mechanism for Investor-State Dispute Settlement

Article 43: Service of Documents

Section F: Optional Expedited Arbitration

Article 44: Consent to Expedited Arbitration

Article 45: Mediation

Article 46: Constitution of the Tribunal

Article 47: Method of Appointing the Sole Arbitrator

Article 48: First Session in Expedited Arbitration

Article 49: Procedural Schedule for Expedited Arbitration

Article 50: Consolidation

Section G: State-to-State Dispute Settlement Procedures

Article 51: Disputes between the Parties

Section H: Final Provision

Article 52: Consultations and other Actions

Article 53: Extent of Obligations

Article 54: Exclusions

Article 55: Application and Entry into Force

Annexes

Annex B.7: Customary International Law

Annex I: Reservations for Future Measures

Schedule of Canada

Schedule of United Arab Emirates

Annex II: Exceptions from Most-Favoured-Nation Treatment

Annex III: Exclusions from Dispute Settlement

Arbitrator Code of Conduct for Dispute Settlement

GOVERNMENT OF
UNITED ARAB EMIRATES



حكومة
الإمارات العربية المتحدة

ACCORD

ENTRE

LE GOUVERNEMENT DES ÉMIRATS ARABES UNIS

ET

LE GOUVERNEMENT DU CANADA

CONCERNANT LA PROMOTION ET

LA PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

LE GOUVERNEMENT DES ÉMIRATS ARABES UNIS ET LE GOUVERNEMENT DU CANADA (les « Parties »),

RECONNAISSANT que la promotion et la protection des investissements effectués par les investisseurs d'une Partie sur le territoire de l'autre Partie seront propres à stimuler une activité commerciale mutuellement avantageuse et à favoriser le développement de la coopération économique entre les Parties et la promotion du développement durable,

RÉAFFIRMANT l'importance d'encourager les activités de promotion de l'investissement et de rendre ces activités plus accessibles et diversifiées, y compris en encourageant les investissements des femmes, des peuples autochtones, des jeunes et des micro-, petites et moyennes entreprises,

SONT CONVENUS de ce qui suit :

Section A : Définitions

ARTICLE PREMIER

Définitions

Pour l'application du présent accord :

« **Accord sur l'OMC** » désigne l'*Accord de Marrakech instituant l'Organisation mondiale du commerce*, fait à Marrakech le 15 avril 1994;

« **Accord sur les ADPIC** » désigne l'*Accord sur les aspects des droits de propriété intellectuelle qui touchent au commerce*, figurant à l'Annexe 1C de l'Accord sur l'OMC;

« **algorithme** » désigne une séquence définie d'étapes suivies pour résoudre un problème ou obtenir un résultat;

« **autorisation** » désigne l'octroi d'une permission par une autorité compétente à une personne en ce qui concerne l'expansion, la gestion, la direction, l'exploitation et la vente ou autre aliénation d'un investissement sur le territoire d'une Partie;

« **autorité compétente** » désigne tout gouvernement d'une Partie, ou tout organisme non gouvernemental dans l'exercice des pouvoirs délégués par un gouvernement d'une Partie, qui accorde une autorisation;

« **autorité en matière de concurrence** » désigne :

a) dans le cas du Canada, le commissaire de la concurrence ou son successeur dont notification est faite aux Émirats arabes unis par note diplomatique;

b) dans le cas des Émirats arabes unis, le sous-secrétaire du ministère des Finances ou son successeur dont notification est faite au Canada par note diplomatique;

« **CIRDI** » désigne le Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements constitué en vertu de la Convention du CIRDI;

« **Convention de New York** » désigne la *Convention pour la reconnaissance et l'exécution des sentences arbitrales étrangères* des Nations Unies, faite à New York
le 10 juin 1958;

« **Convention du CIRDI** » désigne la *Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États*, faite à Washington le 18 mars 1965, telle qu'amendée;

« **convention fiscale** » désigne une convention visant à éviter les doubles impositions ou tout autre accord ou arrangement international en matière fiscale;

« **demandeur** » désigne un investisseur d'une Partie qui dépose une plainte en vertu de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends);

« **droits de propriété intellectuelle** » désigne le droit d'auteur et les droits connexes, les droits relatifs aux marques de commerce, aux indications géographiques, aux dessins industriels, aux brevets, aux schémas de configuration de circuits intégrés, à la protection des renseignements non divulgués et aux obtentions végétales;

« **entreprise** » désigne une entité constituée ou organisée selon le droit applicable, à des fins lucratives ou non, appartenant à des intérêts privés ou publics, y compris une société, une fiducie, une société de personnes, une entreprise individuelle, une coentreprise ou autre association, ainsi qu'une succursale d'une telle entité;

« **existant** » désigne le fait d'être en application à la date d'entrée en vigueur du présent accord;

« **gouvernement infranational** » désigne :

a) dans le cas du Canada, un gouvernement provincial, territorial ou autre;

b) dans le cas des Émirats arabes unis, un émirat ou un gouvernement local;

« **gouvernement national** » désigne :

a) dans le cas du Canada, le gouvernement fédéral;

b) dans le cas des Émirats arabes unis, le gouvernement fédéral des Émirats arabes unis;

« **institution financière** » désigne un intermédiaire financier, ou une autre entreprise, qui est autorisé à exercer des activités commerciales et qui est soumis à une réglementation ou supervisé à titre d'institution financière en vertu du droit de la Partie sur le territoire de laquelle il est situé;

« **investissement** » désigne tout actif qu'un investisseur possède ou contrôle directement ou indirectement et qui a les caractéristiques d'un investissement, y compris des caractéristiques telles que l'engagement de capitaux ou d'autres ressources, l'attente de gains ou de bénéfices, ou la prise en charge de risques. Un investissement peut notamment prendre la forme :

a) d'une entreprise;

b) d'actions, de parts de capital et d'autres formes de participation au capital d'une entreprise;

c) d'obligations, d'obligations non garanties et d'autres titres de créance d'une entreprise;

d) d'un prêt à une entreprise;

e) de tout autre intérêt dans une entreprise;

f) d'un intérêt découlant, selon le cas :

i) d'une concession accordée conformément au droit d'une Partie ou en vertu d'un contrat, à l'exclusion de celles portant sur l'exploration et l'exploitation des ressources naturelles[1],

ii) d'un contrat clés en main ou d'un contrat de construction, de production ou de partage de revenus,

iii) d'autres contrats similaires;

g) de droits de propriété intellectuelle;

h) d'autres biens meubles, corporels ou incorporels, ou biens immeubles et droits s'y rapportant;

i) de créances de sommes d'argent ou de droits à une prestation en vertu d'un contrat.

Il est entendu que le terme « **créances de somme d'argent** » ne comprennent pas :

a) les créances de sommes d'argent découlant uniquement de contrats commerciaux pour la vente de produits ou de services par une personne physique ou une entreprise sur le territoire d'une Partie à une personne physique ou une entreprise sur le territoire de l'autre Partie;

b) le financement intérieur de tels contrats;

c) une ordonnance, un jugement ou une sentence arbitrale se rapportant au sous-paragraphe a) ou b);

« **investissement visé** » désigne, à l'égard d'une Partie, un investissement sur son territoire effectué conformément au droit de la Partie applicable au moment où l'investissement est effectué, qui est détenu ou contrôlé, directement ou indirectement, par un investisseur de l'autre Partie, et existant à la date d'entrée en vigueur du présent accord, ainsi qu'un investissement effectué ou acquis après cette date;

[1] Il est entendu que, les Parties confirment leur compréhension selon laquelle le terme « ressources naturelles » ne concerne pas l'énergie renouvelable.

« **investisseur d'une Partie** » désigne une Partie, ou un ressortissant ou une entreprise d'une Partie, qui a effectué un investissement. Pour l'application de la présente définition, une « **entreprise d'une Partie** » désigne, selon le cas :

a) une entreprise qui est constituée ou organisée conformément au droit de cette Partie et qui exerce des activités commerciales substantielles sur le territoire de cette Partie. Pour déterminer si une entreprise exerce des activités commerciales substantielles sur le territoire d'une Partie, il est nécessaire de procéder à un examen au cas par cas fondé sur les faits;

b) une entreprise qui est constituée ou organisée conformément au droit de cette Partie et qui est directement ou indirectement détenue ou contrôlée par un ressortissant de cette Partie ou par une entreprise visée au
sous-paragraphe a);

« **mesure** » comprend toute législation, réglementation, procédure, prescription ou pratique;

« **Partie défenderesse** » désigne une Partie contre laquelle une plainte est déposée en vertu de la section E (Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie) ou de la section G (Procédures de règlement des différends entre États);

« **partie au différend** » désigne soit la Partie défenderesse, soit le demandeur;

« **personne** » désigne une personne physique ou une entreprise;

« **Règlement d'arbitrage de la CNUDCI** » désigne le règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international, dans sa forme la plus récente;

« **Règlement de la CNUDCI sur la transparence** » désigne le *Règlement de la CNUDCI sur la transparence dans l'arbitrage entre investisseurs et États fondé sur des traités*, dans sa forme la plus récente;

« **Règlement du Mécanisme supplémentaire du CIRDI** » désigne le *Règlement régissant le Mécanisme supplémentaire pour l'administration de procédures par le Secrétariat du Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements*, dans sa version la plus récente;

« **ressortissant** » désigne :

a) dans le cas du Canada, une personne physique qui est un citoyen ou un résident permanent du Canada;

b) dans le cas des Émirats arabes unis, une personne physique ayant la nationalité au sens du droit interne des Émirats arabes unis;

« **renseignement confidentiel** » désigne tout renseignement commercial confidentiel ou toute information privilégiée ou protégée contre la divulgation en vertu du droit d'une Partie;

« **service financier** » a la même signification que celle du sous-paragraphe 5a) de l'Annexe sur les services financiers de l'*Accord général sur le commerce des services*, figurant à l'Annexe 1B de l'Accord sur l'OMC;

« **territoire** » désigne :

dans le cas du Canada :

a) le territoire terrestre, les eaux intérieures et la mer territoriale, y compris l'espace aérien au-dessus de ces zones, du Canada;

b) la zone économique exclusive du Canada, telle qu'elle est définie dans son droit interne, en conformité avec la partie V de la *Convention des Nations Unies sur le droit de la mer*, faite à Montego Bay le 10 décembre 1982 (« CNUDM »); et

c) le plateau continental du Canada, tel qu'il est défini dans son droit interne, en conformité avec la partie VI de la CNUDM;

dans le cas des Émirats arabes unis :

a) le territoire terrestre, les eaux intérieures et la mer territoriale, y compris l'espace aérien au-dessus de ces zones, qui relèvent de la souveraineté des Émirats arabes unis, ainsi que les eaux, les fonds marins et le sous-sol situé au-delà de la mer territoriale sur lesquels les Émirats arabes unis exercent des droits souverains et de juridiction en matière d'exploration ou d'exploitation des ressources naturelles en vertu de leur droit en conformité avec le droit international;

« **Tribunal** » désigne un tribunal d'arbitrage constitué en vertu de la section E (Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie) ou de la Section F (Arbitrage accéléré optionnel).

Section B : Obligations de fond

ARTICLE 2

Champ d'application

1. Le présent chapitre s'applique à une mesure adoptée ou maintenue par une Partie concernant :

   a) un investisseur de l'autre Partie;

   b) un investissement visé; et

   c) concernant l'article 10 (Prescriptions de résultats), de l'article 16 (Non-dérogation) et de l'article 17 (Responsabilité sociale des entreprises), un investissement sur son territoire.

2. Les obligations prévues dans la Section B (Obligations de fond) s'appliquent à une personne d'une Partie lorsqu'elle exerce une autorité réglementaire, administrative ou autre autorité gouvernementale qui lui a été déléguée par cette Partie.

3. Il est entendu que l'établissement et l'acquisition d'un investissement sont exclus du champ d'application du présent accord.

4. Pour l'application du présent accord, les Parties réaffirment le droit de chaque Partie de réglementer sur son territoire en vue de réaliser des objectifs légitimes en matière de politique, tels que la protection de l'environnement et la lutte contre le changement climatique; la protection sociale ou des consommateurs; ou la promotion et la protection de la santé, de la sécurité, des droits des peuples autochtones, de l'égalité des genres et de la diversité culturelle.

5. Il est entendu que le simple fait qu'une Partie exerce son droit de réglementer, notamment par la modification de sa législation, d'une manière qui a des effets défavorables sur un investissement visé ou qui interfère avec les attentes d'un

investisseur, y compris ses attentes de profit, ne constitue pas en soi une violation d'une obligation prévue par le présent accord.

6. Il est entendu que le présent accord ne lie pas une Partie en ce qui concerne un acte ou un fait antérieur à la date d'entrée en vigueur du présent accord, ou une situation qui a cessé d'exister avant cette date.

ARTICLE 3

Promotion des investissements

Chaque Partie encourage la création sur son territoire de conditions favorables aux investissements des investisseurs de l'autre Partie. Chaque Partie admet ces investissements conformément au présent accord.

ARTICLE 4

Formalités spéciales et prescriptions en matière d'information

1. Aucune disposition de l'article 5 (Traitement national) n'est interprétée de manière à empêcher une Partie d'adopter ou de maintenir une mesure prescrivant des formalités spéciales relativement à des investissements visés, par exemple une obligation selon laquelle les investisseurs doivent résider sur le territoire de la Partie ou selon laquelle les investissements visés doivent être légalement constitués en vertu des lois ou règlements de la Partie, à condition que ces formalités ne portent pas atteinte de manière importante aux protections accordées par la Partie aux investisseurs de l'autre Partie et aux investissements visés conformément au présent accord.

2. Nonobstant l'article 5 (Traitement national) et l'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée), une Partie peut exiger d'un investisseur de l'autre Partie ou d'un investissement visé de cet investisseur qu'il fournisse des renseignements sur l'investissement en question uniquement à des fins d'information ou à des fins statistiques. La Partie protège de tels renseignements qui sont confidentiels contre toute divulgation pouvant nuire à la position concurrentielle de l'investisseur ou de son investissement visé. Aucune disposition du présent paragraphe n'est interprétée comme empêchant par ailleurs une Partie d'obtenir ou de divulguer des renseignements dans le cadre de l'application équitable et de bonne foi de son droit.

ARTICLE 5

Traitement national

1. Chaque Partie accorde à un investisseur de l'autre Partie un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde, dans des circonstances similaires, à ses propres investisseurs, en ce qui concerne l'expansion, la gestion, la direction, l'exploitation, la jouissance et la vente ou autre aliénation d'un investissement sur son territoire.

2. Chaque Partie accorde à un investissement visé un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde, dans des circonstances similaires, aux investissements de ses propres investisseurs, en ce qui concerne l'expansion, la gestion, la direction, l'exploitation, la jouissance et la vente ou autre aliénation d'un investissement sur son territoire.

3. Le traitement accordé par une Partie en application des paragraphes 1 et 2 s'entend, en ce qui concerne un gouvernement infranational, d'un traitement non moins favorable que le traitement le plus favorable que ce gouvernement infranational accorde, dans des circonstances similaires aux investisseurs de la Partie dont il fait partie et à leurs investissements.

4. Il est entendu que la question de savoir si un traitement est accordé dans des « circonstances similaires », dépend de l'ensemble des circonstances, y compris de la question de savoir si le traitement en question établit une distinction entre les investisseurs ou entre les investissements sur la base d'objectifs légitimes de politique publique.

5. Les paragraphes 1 et 2 interdisent la discrimination fondée sur la nationalité. Une différence entre le traitement accordé par une Partie à un investisseur ou à un investissement visé et le traitement qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou à leurs investissements n'établit pas en soi qu'il y a eu discrimination fondée sur la nationalité.

ARTICLE 6

Traitement de la nation la plus favorisée

1. Chaque Partie accorde à un investisseur de l'autre Partie un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde, dans des circonstances similaires, aux investisseurs d'une tierce Partie, en ce qui concerne l'expansion, la gestion, la direction, l'exploitation, la jouissance et la vente ou autre aliénation d'un investissement sur son territoire.

2. Chaque Partie accorde à un investissement visé un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde, dans des circonstances similaires, aux investissements des investisseurs d'une tierce Partie, en ce qui concerne l'expansion, la gestion, la direction, l'exploitation, la jouissance et la vente ou autre aliénation d'un investissement sur son territoire.

3. Le traitement accordé par une Partie en application des paragraphes 1 et 2 s'entend, en ce qui concerne un gouvernement infranational, du traitement que ce gouvernement infranational accorde, dans des circonstances similaires, aux investisseurs d'une tierce Partie et à leurs investissements.

4. Il est entendu que la question de savoir si un traitement est accordé dans des « circonstances similaires » dépend de l'ensemble des circonstances, y compris de la question de savoir si le traitement en question établit une distinction entre les investisseurs ou entre les investissements sur la base d'objectifs légitimes de politique publique.

5. Les paragraphes 1 et 2 interdisent la discrimination fondée sur la nationalité. Une différence entre le traitement accordé à un investisseur ou à un investissement visé et le traitement accordé aux investisseurs d'une tierce Partie ou aux investissements d'investisseurs d'une tierce Partie n'établit pas en soi qu'il y a eu discrimination fondée sur la nationalité.

6. Il est entendu que le « traitement » mentionné aux paragraphes 1 et 2 n'englobe pas les procédures de règlement des différends entre investisseur et État prévues dans d'autres traités internationaux sur l'investissement et d'autres accords commerciaux. Les obligations de fond contenues dans d'autres traités internationaux sur l'investissement et dans d'autres accords commerciaux ne constituent pas en elles-mêmes un « traitement », et ne peuvent donc pas donner lieu à une violation du présent article, en l'absence de mesures adoptées par une Partie au titre de ces obligations.

ARTICLE 7

Norme minimale de traitement[2]

1. Chaque Partie accorde aux investissements visés un traitement conforme aux principes applicables du droit international coutumier, y compris un traitement juste et équitable ainsi qu'une protection et une sécurité intégrale.

2. Il est entendu que le paragraphe 1 prescrit la norme minimale de traitement des étrangers en droit international coutumier comme norme de traitement à accorder aux investissements visés. Les concepts de « traitement juste et équitable » et de « protection et sécurité intégrales » n'exigent pas un traitement additionnel s'ajoutant ou allant au-delà de celui qui est exigé par cette norme et ne créent aucun droit fondamental additionnel. L'obligation contenue au paragraphe 1 d'accorder :

   a) un « traitement juste et équitable » comprend l'obligation de ne pas agir d'une manière qui constitue un déni de justice dans le cadre de procédures juridictionnelles pénales, civiles ou administratives, conformément au principe de l'application régulière de la loi consacré dans les principaux systèmes juridiques du monde;

   b) une « protection et sécurité intégrale » exige que chaque Partie accorde le niveau de protection policière requis par le droit international coutumier.[3]

3. La détermination positive de l'existence d'une violation d'une autre disposition du présent accord ou d'un accord international distinct n'établit pas qu'il y a eu violation du présent article.

4. Le fait qu'une mesure viole le droit interne n'établit pas une violation du présent article.

---

[2] L'article 7 (Norme minimale de traitement) est interprété conformément à l'annexe B.7 (Droit international coutumier).

[3] Il est entendu que la notion de « protection et sécurité intégrales » vise uniquement la sécurité physique des investisseur et des investissements visés, ce qui n'exige pas un traitement s'ajoutant ou allant au-delà de celui qui est exigé par la norme minimale de traitement des étrangers en droit international coutumier.

ARTICLE 8

Indemnisation des pertes

En ce qui concerne les mesures qu'une Partie adopte ou maintient relativement aux indemnisations en cas de pertes subies par des investissements sur son territoire en raison d'un conflit armé, d'un conflit civil ou d'une catastrophe naturelle, nonobstant le sous-paragraphe 6 b) de l'article 21 (Mesures non conformes), la Partie accorde à un investisseur de l'autre Partie et à un investissement visé un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou à leurs investissements, ou aux investisseurs ou investissements d'une tierce Partie, le traitement retenu étant celui qui est le plus favorable pour l'investisseur ou l'investissement visé concerné, relativement à la restitution, à l'indemnisation, à la compensation ou à toute autre forme de règlement.

ARTICLE 9

Dirigeants, conseils d'administration et admission du personnel

1. Une Partie ne peut exiger qu'une entreprise de cette Partie qui est un investissement visé nomme une personne physique d'une nationalité particulière à un poste de dirigeant.

2. Une Partie peut exiger qu'une majorité des membres d'un conseil d'administration ou d'un comité de celui-ci d'une entreprise de cette Partie qui est un investissement visé soient d'une nationalité particulière ou résident sur son territoire, à condition que cette exigence n'entrave pas sensiblement la capacité de l'investisseur à contrôler son investissement.

3. Une Partie peut exiger que les entreprises qui exercent des activités sur son territoire ou qui relèvent de sa juridiction nomment des femmes à des postes de haute direction ou au sein des conseils d'administration.

4. Sous réserve de son droit interne relatif à l'admission des étrangers, chaque Partie peut accorder l'autorisation de séjour temporaire aux ressortissants employés par un investisseur de l'autre Partie qui se proposent de fournir, à un investissement visé de cet investisseur sur le territoire de la Partie, des services en qualité de gestionnaires ou de cadres, ou des services qui requièrent des connaissances spécialisées.

ARTICLE 10

Prescriptions de résultats

1. Une Partie n'impose ni n'applique les prescriptions suivantes, et ne fait exécuter aucun engagement, en ce qui concerne l'expansion, la gestion, la direction, l'exploitation, la jouissance ou la vente ou autre aliénation d'un investissement visé ou de tout autre investissement sur son territoire :

a) exporter une quantité ou un pourcentage donnés d'un produit ou d'un service;

b) atteindre une teneur ou un pourcentage donnés en éléments d'origine nationale;

c) acheter, utiliser ou privilégier un produit qui est produit sur son territoire ou un service qui y est fourni, ou acheter un produit ou un service auprès d'une personne sur son territoire;

d) lier le volume ou la valeur des importations au volume ou à la valeur des exportations ou au montant des entrées de devises associées à cet investissement;

e) restreindre, sur son territoire, les ventes d'un produit qui est produit ou d'un service qui est fourni par l'investissement en liant ces ventes au volume ou à la valeur de ses exportations ou recettes en devises;

f) transférer une technologie, un procédé de fabrication, le code source d'un logiciel ou un autre savoir-faire exclusif à une personne sur son territoire;

g) fournir exclusivement à partir du territoire de la Partie un produit que l'investissement produit ou un service qu'il fournit à un marché régional spécifique ou au marché mondial;

h) i) acheter, utiliser ou privilégier, sur son territoire, la technologie de la Partie ou d'une personne de la Partie,[4] ou

[4] Pour l'application du présent article, l'expression « technologie de la Partie ou d'une personne de la Partie » vise notamment une technologie qui appartient à la Partie ou à une personne de la Partie, et une technologie à l'égard de laquelle la Partie ou une personne de la Partie détient une licence exclusive.

ii) qui empêchent d'acheter, d'utiliser ou de privilégier, sur son territoire, une technologie particulière;

i) qui interdisent ou restreignent le transfert transfrontière de renseignements par voie électronique, lorsque ce transfert est lié aux activités commerciales d'un investissement visé ou aux activités commerciales d'un investisseur d'une Partie.

2. Une Partie ne subordonne pas l'octroi ou le maintien d'un avantage, en ce qui concerne un investissement visé ou tout autre investissement sur son territoire, au respect de l'une des prescriptions suivantes :

a) atteindre une teneur ou un pourcentage donnés en éléments d'origine nationale;

b) acheter, utiliser ou privilégier un produit qui est produit sur son territoire, ou acheter un produit auprès d'un producteur sur son territoire;

c) lier le volume ou la valeur des importations au volume ou à la valeur des exportations ou au montant des entrées de devises associées à cet investissement;

d) restreindre, sur son territoire, les ventes d'un produit qui est produit ou d'un service qui est fourni par l'investissement en liant ces ventes au volume ou à la valeur de ses exportations ou recettes en devises.

3. En ce qui concerne les paragraphes 1 et 2 :

a) le paragraphe 2 n'empêche pas une Partie de subordonner l'octroi ou le maintien d'un avantage, en ce qui concerne un investissement visé ou tout autre investissement sur son territoire, au respect d'une prescription d'installer la production, de fournir un service, de former ou d'employer des travailleurs, de construire ou d'agrandir des installations particulières, de réaliser des travaux de recherche et de développement, ou de se conformer à une obligation visant à promouvoir l'égalité des genres, sur son territoire;

b) les sous-paragraphes 1f) et 1h) ne s'appliquent pas si, selon le cas :

i) la prescription est imposée, ou l'engagement est mis à exécution, par un tribunal administratif ou judiciaire ou par une autorité en matière de concurrence pour remédier à une violation alléguée du droit interne de la concurrence,

ii) une Partie autorise l'utilisation d'un droit de propriété intellectuelle conformément à l'article 31[5] de l'Accord sur les ADPIC, ou si une mesure exige la divulgation de renseignements exclusifs de manière conforme à l'article 39 de l'Accord sur les ADPIC;

c) les sous-paragraphes 1h) et 1i) ne s'appliquent pas à une mesure qu'une Partie adopte ou maintient à l'égard d'institutions financières;

d) les sous-paragraphes 1b), 1c), 1f), 1h), 1i), 2a) et 2b) n'empêchent pas une Partie d'adopter ou de maintenir une mesure pour réaliser un objectif légitime de politique publique, à condition que la mesure :

i) d'une part, ne soit pas appliquée de façon à constituer un moyen de discrimination arbitraire ou injustifiable ou une restriction déguisée au commerce;

ii) d'autre part, n'impose pas de restrictions qui soient plus importantes que celles qui sont nécessaires pour réaliser cet objectif;

4. Les paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas aux prescriptions autres que les prescriptions qui y sont énoncées.

5. Les dispositions :

a) des sous-paragraphes 1a), 1b) et 1c), et 2a) et 2b), ne s'appliquent pas aux prescriptions en matière d'admissibilité d'un produit ou d'un service aux programmes de promotion des exportations et aux programmes d'aide extérieure;

[5] Le renvoi à l'article 31 vise notamment toute dérogation ou tout amendement à l'Accord sur les ADPIC mettant en œuvre le paragraphe 6 de la *Déclaration de Doha sur l'Accord sur les ADPIC et la santé publique* (WT/MIN(01)/DEC/2).

b) des sous-paragraphes 1b), 1c), 1f), 1g), 1h), 1i) et 2a) et 2b) ne s'appliquent pas aux achats effectués par une Partie ou une entreprise d'État;

c) des sous-paragraphes 2a) et 2b) ne s'appliquent pas aux prescriptions imposées par une Partie importatrice relativement à la teneur d'un produit qui est nécessaire pour que celui-ci soit admissible à un tarif préférentiel ou à un contingent préférentiel;

d) du sous-paragraphe 1f) n'empêchent pas un organisme de réglementation ou une autorité judiciaire d'une Partie d'exiger d'une personne de l'autre Partie qu'elle conserve le code source d'un logiciel ou un algorithme exprimé dans ce code source et mette ce code ou cet algorithme à la disposition de l'organisme de réglementation, en vue d'une enquête, d'une inspection, d'un examen, d'une mesure d'exécution ou d'une procédure judiciaire[6] particulière, sous réserve des protections contre la divulgation non autorisée;

e) du sous-paragraphe 1i) ne s'appliquent pas aux renseignements détenus ou traités par une Partie, ou pour son compte, ou à une mesure se rapportant à de tels renseignements, y compris une mesure se rapportant à leur collecte.

6. Le présent article n'empêche pas l'exécution d'engagements ou de prescriptions entre des parties privées, s'ils n'ont pas été imposés ou requis par une Partie.

ARTICLE 11

Expropriation

1. Une Partie n'exproprie pas un investissement visé, directement ou indirectement, si ce n'est :

a) pour une raison d'intérêt public;[7]

[6] Une telle communication n'a pas d'incidence négative sur le caractère de secret commercial du code source du logiciel, s'il est invoqué par le titulaire du secret commercial.

[7] Les Parties reconnaissent que le sens de l'expression « raison d'intérêt public » peut s'appliquer différemment dans le cas d'un gouvernement autochtone.

b) dans le respect du principe de l'application régulière de la loi;

c) de manière non discriminatoire; et

d) moyennant le paiement d'une indemnité conformément au paragraphe 5.

2. Une expropriation directe au sens du paragraphe 1 se produit uniquement lorsqu'une Partie prend possession de l'investissement visé au moyen d'un transfert formel d'un titre de propriété ou d'une saisie pure et simple.

3. Une expropriation indirecte au sens du paragraphe 1 peut se produire lorsqu'une mesure ou une série de mesures d'une Partie a un effet équivalent à une expropriation directe sans qu'il y ait transfert formel d'un titre de propriété ou saisie pure et simple. Une mesure non discriminatoire d'une Partie qui est adoptée et maintenue de bonne foi pour protéger des objectifs légitimes de bien-être public, notamment en matière de santé, de sécurité et d'environnement, ne constitue pas une expropriation indirecte, même si elle a un effet équivalent à une expropriation directe. Pour déterminer si une mesure ou une série de mesures d'une Partie ait un effet équivalent à une expropriation directe, il est nécessaire de procéder à un examen au cas par cas fondé sur les faits, qui tient compte des facteurs suivants :

a) l'impact économique de la mesure ou de la série de mesures, même si le seul fait qu'une mesure ou série de mesures d'une Partie a un effet défavorable sur la valeur économique d'un investissement visé ne suffit pas à établir qu'il y a eu expropriation indirecte;

b) la durée de la mesure ou de la série de mesures d'une Partie;

c) l'étendue de l'atteinte portée par la mesure ou la série de mesures en cause aux attentes spécifiques et raisonnables sous-tendant l'investissement;

d) la nature de la mesure ou de la série de mesures.

4. Une mesure d'une Partie ne peut violer le présent article à moins qu'elle n'exproprie un investissement visé qui constitue un droit de propriété corporelle ou incorporelle en vertu du droit interne de la Partie dans laquelle l'investissement a été effectué. Cette détermination requiert la prise en compte de facteurs pertinents, tels que la nature et la portée du droit de propriété corporel ou incorporel en vertu du droit interne applicable de la Partie dans laquelle l'investissement a été effectué.

5. L'indemnité visée au paragraphe 1 :

a) est versée sans délai dans une monnaie librement convertible;

b) correspond à la juste valeur marchande de l'investissement exproprié immédiatement avant l'expropriation (date de l'expropriation). Les critères d'évaluation appropriés comprennent la valeur d'exploitation, la valeur des actifs y compris la valeur fiscale déclarée des biens matériels, et tout autre critère pouvant être approprié ou pertinent dans les circonstances pour déterminer la juste valeur marchande;

c) ne tient compte d'aucun changement de valeur résultant du fait que l'expropriation envisagée était déjà connue;

d) inclut les intérêts à un taux commercial raisonnable pour cette monnaie à compter de la date de l'expropriation jusqu'à la date du paiement; et

e) est librement transférable.

6. Une mesure d'une Partie qui constituerait par ailleurs une expropriation d'un droit de propriété intellectuelle en vertu du présent article ne constitue pas une violation du présent article si elle est conforme à l'Accord sur les ADPIC et à toute dérogation ou à tout amendement à cet accord acceptés par cette Partie.

ARTICLE 12

Transfert de fonds

1. Chaque Partie permet que tous les transferts se rapportant à un investissement visé soient effectués librement et promptement vers son territoire et à partir de celui-ci. Ces transferts comprennent :

a) les contributions aux capitaux;

b) les bénéfices, les dividendes, les intérêts, les gains en capital, les paiements de redevances, les frais de gestion, d'assistance technique et autres frais, les bénéfices en nature ainsi que toute autre somme provenant de l'investissement visé;

c) le produit de la vente de la totalité ou d'une partie de l'investissement visé ou de la liquidation partielle ou totale de celui-ci;

d) les paiements faits au titre d'un contrat passé par l'investisseur ou l'investissement visé, y compris les paiements effectués en vertu d'une convention de prêt ou d'un contrat de travail;

e) les paiements effectués en application de l'article 8 (Indemnisation des pertes) et de l'article 11 (Expropriation);

f) les paiements découlant d'un différend.

2. Chaque Partie permet que les transferts se rapportant à un investissement visé soient effectués dans la monnaie convertible utilisée à l'origine pour l'investissement du capital ou dans une autre monnaie convertible dont l'investisseur et la Partie concernée conviennent. À moins d'entente contraire avec l'investisseur, les transferts sont effectués au taux de change du marché applicable à la date du transfert.

3. Nonobstant les paragraphes 1, 2, 5 et 7, une Partie peut empêcher ou limiter un transfert par l'application équitable, non discriminatoire et de bonne foi de son droit interne concernant :

a) la faillite, l'insolvabilité ou la protection des droits des créanciers;

b) l'émission, le négoce ou le commerce de valeurs mobilières;

c) les infractions criminelles ou pénales;

d) l'information financière ou la tenue des comptes relatifs aux transferts, lorsqu'elles sont nécessaires pour aider les autorités chargées de l'application des lois ou de la réglementation financière;

e) l'exécution d'une ordonnance ou d'un jugement rendu dans le cadre de procédures judiciaires ou administratives.

4. Il est entendu que le présent article n'empêche pas l'application équitable, non discriminatoire et de bonne foi du droit interne d'une Partie concernant ses programmes de sécurité sociale, ses régimes de retraite publics et ses programmes d'épargne obligatoire.

5. Une Partie ne peut obliger l'un de ses investisseurs à procéder au transfert des revenus, gains, bénéfices ou autres sommes provenant d'un investissement effectué sur le territoire de l'autre Partie ou attribuables à un tel investissement, ni le pénaliser pour avoir omis de procéder à un tel transfert.

6. Nonobstant le paragraphe 1, une Partie peut restreindre les transferts des bénéfices en nature dans les cas où elle pourrait par ailleurs les restreindre en vertu de l'Accord sur l'OMC et du paragraphe 3.

7. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1, 2 et 5, et sans préjudice de l'application du paragraphe 3, une Partie peut empêcher ou restreindre les transferts effectués par une institution financière à une filiale de cette institution ou à une personne liée à cette institution, ou pour leur compte, au moyen de l'application équitable, non discriminatoire et de bonne foi d'une mesure relative au maintien de la sécurité, de la solidité, de l'intégrité ou de la responsabilité financière des institutions financières.

ARTICLE 13

Transparence

1. Chaque Partie devrait faire en sorte que ses lois, règlements, procédures et décisions administratives d'application générale concernant toute question visée par le présent accord soient rapidement publiés ou rendus accessibles par d'autres moyens de manière à permettre aux personnes intéressées et à l'autre Partie d'en prendre connaissance.

2. Dans la mesure du possible, chaque Partie :

a) publie à l'avance toute mesure visée au paragraphe 1 qu'elle envisage d'adopter;

b) accorde aux personnes intéressées et à l'autre Partie une possibilité raisonnable de formuler des commentaires au sujet de la mesure envisagée;

c) prévoit un délai raisonnable entre la publication de la mesure visée au paragraphe 1 et la date à laquelle les investisseurs d'une Partie doivent s'y conformer.

3. Le Canada fait en sorte que ses lois, règlements, procédures et décisions administratives concernant les droits des peuples autochtones, y compris tout processus de consultation applicable, soient rendus accessibles de manière à permettre à une personne intéressée de se conformer dûment à sa législation interne.

4. Chaque Partie devrait maintenir ou mettre en place des mécanismes appropriés pour répondre aux demandes de renseignements des personnes intéressées concernant les mesures visées aux paragraphes 1 et 3.

5. À la demande d'une Partie, l'autre Partie devrait fournir des renseignements et répondre aux questions concernant une mesure envisagée ou en vigueur qui pourrait avoir une incidence sur un investissement. Une Partie peut transmettre une demande ou fournir des renseignements en vertu du présent article à l'autre Partie par l'entremise de son point de contact.

6. Chaque Partie désigne un point de contact pour faciliter la communication entre les Parties au sujet de toute question visée par le présent accord. Chaque Partie notifie par écrit à l'autre Partie son point de contact désigné au plus tard 60 jours après la date d'entrée en vigueur du présent accord. Chaque Partie informe rapidement l'autre Partie de tout changement concernant son point de contact.

ARTICLE 14

Subrogation

1. Si une Partie ou l'un de ses organismes verse un paiement à un investisseur de cette Partie au titre d'une garantie ou d'un contrat d'assurance consenti par elle relativement à un investissement visé, l'autre Partie reconnaît la validité de la subrogation dans les droits ou titres de l'investisseur au profit de la première Partie ou de l'organisme concerné.

2. La Partie ou l'organisme qui est subrogé dans les droits d'un investisseur conformément au paragraphe 1 jouit des mêmes droits que cet investisseur à l'égard de l'investissement visé. Les droits en question peuvent être exercés par la Partie ou l'organisme subrogé, ou par l'investisseur si cette Partie ou cet organisme l'y autorise.

ARTICLE 15

Mesures fiscales

1. Sous réserve des dispositions du présent article, le présent accord ne s'applique pas aux mesures fiscales.

2. Le présent accord n'a pas d'incidence sur les droits et les obligations d'une Partie au titre d'une convention fiscale. En cas d'incompatibilité entre les dispositions du présent accord et celles d'une convention fiscale, cette dernière prévaut.

3. Si les conditions énoncées au paragraphe 4 sont réunies :

   a) les dispositions de l'article 11 (Expropriation) s'appliquent aux mesures fiscales;

   b) pour déterminer si une mesure fiscale constitue une expropriation, il est nécessaire de prendre en compte les facteurs énumérés au paragraphe 3 de l'article 11 (Expropriation).

4. Aucune plainte ne peut être déposée par un investisseur en vertu du paragraphe 3, à moins que :

   a) d'une part, l'investisseur fournisse une copie de l'avis de plainte aux autorités fiscales des Parties, auquel cas l'autorité fiscale d'une Partie peut soumettre à l'autorité fiscale de l'autre Partie une demande écrite de détermination conjointe constatant que la mesure en cause ne constitue pas une expropriation;

   b) d'autre part, les autorités fiscales des Parties ne soient pas parvenues, 180 jours après avoir reçu l'avis de plainte de l'investisseur, à une détermination conjointe constatant que la mesure en cause ne constitue pas une expropriation.

5. Si une plainte d'un investisseur d'une Partie ou un différend entre les Parties soulève la question de savoir si une mesure d'une Partie constitue une mesure fiscale, ou la question de savoir s'il existe une incompatibilité entre le présent accord et une convention fiscale, une Partie peut soumettre une demande écrite de détermination conjointe aux autorités fiscales de chacune des Parties. Le tribunal ou le groupe spécial arbitral saisi d'une plainte ou d'un différend dans lequel la question est soulevée ne peut procéder, selon le cas :

a) avant qu'il n'ait reçu la décision des autorités fiscales dans les 180 jours qui suivent la demande de détermination conjointe, auquel cas la décision des autorités fiscales lie le Tribunal constitué en vertu de la section E (Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie) ou le groupe spécial arbitral constitué en vertu de la section G (Procédures de règlement des différends entre États);

b) avant que 180 jours ne se soient écoulés depuis la demande de détermination conjointe sans que les autorités fiscales aient statué sur la question, auquel cas le Tribunal ou le groupe spécial arbitral statue sur la question avant d'instruire la plainte.

6. Chaque Partie communique à l'autre Partie, par note diplomatique, l'identité et les coordonnées des autorités fiscales mentionnées au présent article.

ARTICLE 16

Non-dérogation

Les Parties reconnaissent qu'il ne convient pas d'encourager l'investissement en assouplissant les mesures internes relatives à la santé, à la sécurité, à l'environnement, à d'autres objectifs réglementaires, ou aux droits des peuples autochtones. Par conséquent, une Partie ne peut assouplir de telles mesures, ni y renoncer ou y déroger de quelque autre manière, ou encore offrir de les assouplir, d'y renoncer ou d'y déroger de quelque autre manière, afin d'encourager l'expansion ou la gestion de l'investissement d'un investisseur sur son territoire. Si une Partie estime que l'autre Partie a offert un tel encouragement, elle peut demander la tenue de consultations avec l'autre Partie, et les Parties se consultent dans le but d'éviter un tel encouragement.

ARTICLE 17

Responsabilité sociale des entreprises

Chaque Partie réaffirme l'importance des normes, lignes directrices et principes internationalement reconnus en matière de responsabilité sociale des entreprises auxquels la Partie a donné son adhésion ou son appui, y compris les Principes directeurs de l'Organisation de coopération et de développement économiques à l'intention des entreprises multinationales, et chaque Partie devrait

encourager les entreprises qui exercent des activités sur son territoire ou qui relèvent de sa juridiction à intégrer volontairement ces normes, lignes directrices et principes dans leurs pratiques commerciales et politiques internes.

ARTICLE 18

Refus d'accorder des avantages

Une Partie peut, dans un délai raisonnable et au plus tard au moment de la présentation de ses observations principales sur le fond, refuser d'accorder les avantages du présent accord à un investisseur de l'autre Partie qui est une entreprise de cette autre Partie et aux investissements de cet investisseur lorsqu'un investisseur d'un État tiers ou de la Partie qui refuse d'accorder les avantages détient ou contrôle cette entreprise, et que la Partie qui refuse d'accorder les avantages adopte ou maintient, à l'égard de cet État tiers, des mesures qui interdisent toute transaction avec cette entreprise ou qui seraient enfreintes ou contournées si les avantages du présent accord étaient accordés à cette entreprise ou aux investissements de celle-ci.

Section C : Facilitation des investissements

ARTICLE 19

Traitement des demandes d'autorisation

1. Chaque Partie devrait faire en sorte que les règles administratives ou procédurales qui doivent être respectées pour obtenir, modifier ou renouveler une autorisation ne compliquent pas ni ne retardent de façon indue l'expansion, la gestion, la direction, l'exploitation et la vente ou autre aliénation d'un investissement sur le territoire d'une Partie.

2. L'autorité compétente d'une Partie devrait :

a) accepter les demandes d'autorisation présentées sous format électronique à des conditions d'authentification semblables à celles applicables aux demandes soumises sur papier;

b) accepter des copies certifiées authentiques, si cela est jugé approprié, à la place des documents originaux.

3. À la demande d'un demandeur d'autorisation, l'autorité compétente d'une Partie devrait fournir sans retard injustifié des renseignements sur l'état d'avancement de la demande d'autorisation.

4. Si l'autorité compétente d'une Partie juge une demande d'autorisation incomplète, elle devrait, dans un délai raisonnable, en aviser le demandeur, déterminer les renseignements additionnels nécessaires pour compléter la demande d'autorisation, et offrir au demandeur la possibilité de remédier aux lacunes.

5. Chaque Partie devrait faire en sorte que le traitement d'une demande d'autorisation, y compris la prise d'une décision définitive, soit terminé dans un délai raisonnable à compter de la présentation d'une demande d'autorisation complète.

6. Chaque Partie devrait faire en sorte que l'autorisation, une fois accordée, prenne effet sans retard injustifié, en conformité avec les modalités et conditions dont elle est assortie.

7. Si l'autorité compétente d'une Partie rejette une demande d'autorisation, la Partie devrait faire en sorte que son autorité compétente :

a) en informe le demandeur, par écrit, sans retard injustifié;

b) à la demande du demandeur, informe l'investisseur des motifs du rejet de la demande d'autorisation et du délai dont il dispose pour former un appel contre la décision ou en demander la révision; et

c) autorise le demandeur à réintroduire une demande d'autorisation.

ARTICLE 20

Frais et droits

1. Les frais qu'un demandeur peut être tenu d'acquitter à l'égard de sa demande d'autorisation devraient être raisonnables et proportionnels aux coûts occasionnés par le traitement de la demande, et ne doivent pas restreindre en soi l'établissement, l'acquisition, l'expansion, la gestion, la direction, l'exploitation et la vente ou autre aliénation d'un investissement sur le territoire d'une Partie.

2. Les frais d'autorisation ne comprennent pas les paiements relatifs aux ventes aux enchères ou à l'utilisation de ressources naturelles, les redevances, les frais liés aux appels d'offres ou aux autres moyens non discriminatoires d'attribution des concessions, ni les contributions obligatoires versées pour la prestation d'un service universel.

3. Le présent article ne s'applique pas à une mesure qu'une Partie adopte ou maintient à l'égard d'une institution financière.

Section D : Réserves et exceptions

ARTICLE 21

Mesures non conformes

1. L'article 5 (Traitement national), l'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée), l'article 9 (Dirigeants, conseils d'administration et admission du personnel), l'article 10 (Prescriptions de résultats) et la Section C (Facilitation des investissements) ne s'appliquent pas :

a) à une mesure :

i) existante et non conforme qui est maintenue sur le territoire d'une Partie,

ii) qui est maintenue ou adoptée après la date d'entrée en vigueur du présent accord et qui, au moment de la vente ou autre aliénation du capital-actions ou des actifs d'une entreprise d'État existante ou d'une entité publique existante détenus par un gouvernement, selon le cas, interdit ou limite la propriété ou le

contrôle du capital-actions ou des actifs, ou impose des exigences de nationalité visant les dirigeants ou les membres du conseil d'administration;

b) au maintien ou au prompt renouvellement d'une mesure non conforme visée au sous-paragraphe a);

c) à la modification d'une mesure non conforme visée au sous-paragraphe a), dans la mesure où la modification ne réduit pas la conformité de la mesure avec l'article 5 (Traitement national), l'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée), l'article 9 (Dirigeants, conseils d'administration et admission du personnel), l'article 10 (Prescriptions de résultats) et la section C (Facilitation des investissements), telle qu'elle existait immédiatement avant la modification.

2. L'article 5 (Traitement national), l'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée), l'article 9 (Dirigeants, conseils d'administration et admission du personnel), l'article 10 (Prescriptions de résultats) et la section C (Facilitation des investissements) ne s'appliquent à aucune mesure qu'une Partie adopte ou maintient à l'égard des secteurs, sous-secteurs ou activités énumérés dans sa liste jointe à l'annexe I (Réserves au regard des mesures ultérieures).

3. Une Partie ne peut, en vertu d'une mesure adoptée après la date d'entrée en vigueur du présent accord et visée par la liste de cette Partie jointe à l'annexe I (Réserves au regard des mesures ultérieures), exiger d'un investisseur de l'autre Partie, en raison de sa nationalité, qu'il vende ou aliène autrement un investissement existant au moment où la mesure prend effet.

4. L'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée) ne s'applique pas au traitement accordé par une Partie en vertu des accords énumérés dans sa liste jointe à l'annexe II (Exceptions au traitement de la nation la plus favorisée).

5. En ce qui concerne les droits de propriété intellectuelle, une Partie peut déroger à l'article 5 (Traitement national), à l'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée) et à l'article 10 (Prescriptions de résultats) d'une manière conforme :

a) à l'Accord sur les ADPIC;

b) à un amendement à l'Accord sur les ADPIC en vigueur pour les deux Parties;

c) à une dérogation à l'Accord sur les ADPIC accordée en vertu de l'article IX de l'Accord sur l'OMC.

6. L'article 5 (Traitement national), l'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée) et l'article 9 (Dirigeants, conseils d'administration et admission du personnel) ne s'appliquent pas :

a) aux achats effectués par une Partie ou par une entreprise d'État;

b) à une subvention ou à un don accordé par une Partie ou une entreprise d'État, y compris un prêt bénéficiant du soutien de l'État, une garantie ou une assurance.

ARTICLE 22

Exceptions générales

1. Le présent accord n'a pas pour effet d'empêcher le Canada d'adopter ou de maintenir une mesure nécessaire pour mettre en œuvre les droits ancestraux ou issus de traités des peuples autochtones tels qu'ils sont reconnus et confirmés par l'article 35 de la Loi constitutionnelle de 1982, y compris les accords sur les revendications territoriales, et les droits énoncés dans les accords sur l'autonomie gouvernementale intervenus entre le gouvernement national ou un gouvernement infranational et les peuples autochtones.

2. Le présent accord ne s'applique pas à une mesure adoptée ou maintenue par une Partie à l'égard d'une personne exerçant des activités dans une industrie culturelle. L'expression « personne exerçant des activités dans une industrie culturelle » désigne une personne qui exerce l'une ou l'autre des activités suivantes :

a) la publication, la distribution ou la vente de livres, de revues, de périodiques ou de journaux, sous forme imprimée ou lisible par machine, à l'exclusion de la seule impression ou composition de ces publications;

b) la production, la distribution, la vente ou la présentation de films ou d'enregistrements vidéo;

c) la production, la distribution, la vente ou la présentation d'enregistrements de musique audio ou vidéo;

d) la publication, la distribution ou la vente d'œuvres musicales sous forme imprimée ou lisible par machine;

e) les radiocommunications dont les transmissions sont destinées à être captées directement par le grand public, et toutes les activités de radiodiffusion, de télédiffusion et de câblodistribution, ainsi que tous les services des réseaux de programmation et de diffusion par satellite.

3. Le présent accord n'a pas pour effet d'empêcher une Partie d'adopter ou de maintenir des mesures à des fins prudentielles, notamment dans le but d'assurer :

a) la protection des investisseurs, des déposants, des titulaires de police ou des personnes envers lesquelles une institution financière a une obligation fiduciaire;

b) le maintien de la sécurité, de la solidité, de l'intégrité ou de la responsabilité financière des institutions financières;

c) le maintien de la sécurité et de l'intégrité financière et opérationnelle des systèmes de paiement et de compensation; et

d) la préservation de l'intégrité et la stabilité du système financier d'une Partie,

à condition que ces mesures ne soient pas utilisées par la Partie comme moyen de se soustraire aux engagements ou aux obligations qui lui incombent au titre du présent accord.

4. Le présent accord ne s'applique pas aux mesures non discriminatoires d'application générale prises par une banque centrale ou une autorité monétaire d'une Partie, ou par une institution financière détenue ou contrôlée par une Partie, dans l'application de la politique monétaire et des politiques de crédit ou de taux de change connexes. Le présent paragraphe n'a pas pour effet de modifier les obligations d'une Partie découlant de l'article 10 (Prescriptions de résultats) ou de l'article 12 (Transfert de fonds).

5. Le présent accord n'a pas pour effet :

a) d'obliger une Partie à communiquer des renseignements ou à permettre l'accès à des renseignements, si la Partie juge que leur divulgation serait contraire aux intérêts essentiels de sa sécurité;

b) d'empêcher une Partie de prendre une mesure qu'elle estime nécessaire à la protection des intérêts essentiels de sa sécurité qui, selon le cas :

i) se rapporte au trafic d'armes, de munitions et de matériel de guerre, et au trafic et aux transactions portant sur d'autres produits, matériels, services et technologies destinés directement ou indirectement à assurer l'approvisionnement des forces armées ou d'autres forces de sécurité,

ii) est prise en temps de guerre ou dans une situation d'urgence dans les relations internationales,

iii) se rapporte à la mise en œuvre de politiques nationales ou d'accords internationaux concernant la non-prolifération des armes nucléaires ou d'autres engins nucléaires explosifs;

c) d'empêcher une Partie d'honorer les obligations en vue du maintien de la paix et de la sécurité internationales qui lui incombent en vertu de la *Charte des Nations Unies*.

6. Le présent accord n'a pas pour effet d'obliger une Partie à communiquer des renseignements, ou à permettre l'accès à des renseignements, dont la divulgation serait contraire à son droit interne ou porterait préjudice aux intérêts commerciaux légitimes d'entreprises publiques ou privées particulières.

7. Si un droit ou une obligation prévu par le présent accord fait double emploi avec un droit ou une obligation prévu par l'Accord sur l'OMC, une mesure adoptée ou maintenue par une Partie conformément à une décision par laquelle l'OMC a accordé une dérogation en vertu de l'article IX de l'Accord sur l'OMC est réputée être également conforme au présent accord. Une telle mesure conforme ne peut donner lieu à une plainte d'un investisseur d'une Partie contre l'autre Partie au titre de la section E (Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie) du présent accord.

Section E : Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie

ARTICLE 23

Champ d'application et objet

1. Sans préjudice des droits et obligations des Parties au titre de la section G (Procédures de règlement des différends entre États), la présente section établit un

mécanisme de règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie.

2. En vertu de la présente section, un investisseur d'une Partie peut déposer une plainte selon laquelle l'autre Partie a violé une obligation prévue à la section B (Obligations de fond), autre qu'une obligation prévue au paragraphe 3 ou 4 de l'article 9 (Dirigeants, conseils d'administration et admission du personnel), au sous-paragraphe 1i) de l'article 10 (Prescriptions de résultats), à l'article 13 (Transparence), à l'article 16 (Non-dérogation) ou à l'article 17 (Responsabilité sociale des entreprises).

ARTICLE 24

Demande de consultations

1. Si un différend relatif à un investissement survient dans le cadre du présent accord, l'investisseur d'une Partie s'efforce de le régler par voie de consultations, ce qui peut comprendre le recours à des procédures non contraignantes faisant appel à des tiers, comme les bons offices, la conciliation ou la médiation. À moins qu'il n'en soit convenu autrement, les consultations ont lieu dans les 90 jours qui suivent la transmission de la demande de consultations conformément au paragraphe 2.

2. La demande de consultations est présentée à l'autre Partie en vertu du présent article au plus tard, selon le cas :

a) trois ans à partir de la date à laquelle l'investisseur ou, le cas échéant, l'entreprise visée au paragraphe 2 de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends) a eu ou aurait dû avoir connaissance, pour la première fois, de la violation alléguée et du fait que l'investisseur ou, le cas échéant, l'entreprise a subi une perte ou un dommage en raison ou par suite de cette violation;

b) deux ans après que l'investisseur ou, le cas échéant, l'entreprise a cessé de poursuivre une plainte ou une procédure devant un tribunal ou une cour en vertu du droit d'une Partie visant la mesure qui fait l'objet de la demande de consultations, ou que cette procédure a pris fin d'une autre manière, pourvu qu'il ne se soit pas écoulé plus de sept ans depuis la date à laquelle l'investisseur ou, le cas échéant, l'entreprise a eu ou aurait dû avoir connaissance, pour la première fois, de la violation alléguée et du fait que l'investisseur ou, le cas échéant, l'entreprise a subi une perte ou un dommage en raison ou par suite de cette violation.

Une violation continue ou la survenance d'actes ou d'omissions similaires ou connexes n'ont pas pour effet de prolonger ou d'interrompre les périodes fixées aux sous-paragraphes a) et b).

3. À moins que les parties au différend n'en conviennent autrement, les consultations se tiennent, selon le cas :

a) à Ottawa, si les mesures contestées sont des mesures du Canada;

b) à Abu Dhabi, si les mesures contestées sont des mesures des Émirats arabes unis.

4. Les parties au différend peuvent tenir les consultations par vidéoconférence ou par tout autre moyen, s'il y a lieu, par exemple lorsque l'investisseur est une micro-, petite ou moyenne entreprise.

5. L'investisseur qui sollicite des consultations transmet à l'autre Partie une demande écrite de consultations qui, à la fois :

a) indique si l'investisseur entend déposer sa plainte en vertu du paragraphe 1 ou du paragraphe 2 de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends);

b) indique le nom et l'adresse de l'investisseur et fournit des éléments de preuve permettant d'établir que l'investisseur est un investisseur de l'autre Partie;

c) décrit l'investissement concerné et fournit des éléments de preuve permettant d'établir que l'investisseur détient ou contrôle l'investissement, y compris, si l'investissement est une entreprise, le nom, l'adresse et le lieu de constitution de l'entreprise;

d) spécifie pour chaque plainte :

i) la disposition du présent accord dont la violation est alléguée, et

ii) énonce les faits à l'appui de la violation alléguée, y compris la mesure en cause;

e) indique la réparation demandée et le montant approximatif des dommages-intérêts réclamés.

6. Si l'investisseur n'a pas déposé de plainte en vertu de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends) dans l'année qui suit la transmission de la demande de consultations, il est réputé avoir retiré sa demande de consultations, et il ne peut déposer de plainte en vertu de la présente section relativement à la même mesure. Cette période peut être prolongée si l'investisseur d'une Partie et l'autre Partie en conviennent ainsi.

ARTICLE 25

Médiation

1. Les parties au différend peuvent, à tout moment, convenir de recourir à la médiation.

2. Le recours à la médiation est sans préjudice de la position juridique ou des droits des parties au différend au titre du présent accord, et il est régi par les règles convenues entre les parties au différend, y compris, le cas échéant, les règles en matière de médiation adoptées par les Parties après l'entrée en vigueur du présent accord.

3. Le médiateur est nommé par accord entre les parties au différend. Les parties au différend peuvent également demander au Secrétaire général du CIRDI de nommer le médiateur.

4. Les parties au différend s'efforcent de parvenir à un règlement du différend dans les 120 jours suivant la nomination du médiateur.

5. Si les parties au différend conviennent de recourir à la médiation, les délais fixés par les paragraphes 2 et 6 de l'article 24 (Demande de consultations) et tous les délais applicables à un arbitrage en vertu de la présente section sont suspendus à compter de la date à laquelle les parties au différend ont convenu de recourir à la médiation, et recommencent à courir à la date à laquelle une partie au différend décide de mettre fin à la médiation. La décision d'une partie au différend de mettre fin à la médiation est communiquée par lettre au médiateur et à l'autre partie au différend.

ARTICLE 26

Dépôt d'une plainte au règlement des différends

1. Un investisseur d'une Partie peut déposer une plainte dans laquelle il allègue que l'autre Partie a violé une obligation visée à l'article 23 (Champ d'application et objet), et qu'il a subi une perte ou un dommage en raison ou par suite de cette violation, uniquement si les conditions suivantes sont réunies :

a) l'investisseur s'est conformé aux exigences énoncées à l'article 24 (Demande de consultations);

b) 180 jours se sont écoulés depuis la réception par l'autre Partie d'une demande de consultations présentée en vertu de l'article 24 (Demande de consultations);

c) la plainte concerne des mesures spécifiées dans la demande de consultations présentée par l'investisseur en vertu de l'article 24 (Demande de consultations);

d) l'investisseur consent à ce que le différend soit réglé conformément à la procédure prévue par le présent accord;

e) l'investisseur et, si la plainte porte sur une perte ou un dommage causé à des intérêts dans une entreprise de l'autre Partie qui est une personne morale que l'investisseur détient ou contrôle directement ou indirectement, l'entreprise renoncent à leur droit d'introduire ou de poursuivre, devant un tribunal administratif ou une cour en vertu du droit de l'une ou l'autre Partie, ou dans le cadre d'une autre procédure de règlement des différends, des procédures relatives à la mesure de l'autre Partie dont il est allégué qu'elle constitue une violation visée au paragraphe 5 de l'article 24 (Demande de consultations), à l'exception d'une procédure d'injonction, d'une procédure déclaratoire ou d'un autre recours extraordinaire ne donnant pas lieu au paiement de dommages-intérêts devant un tribunal administratif ou une cour en vertu du droit de l'autre Partie.

2. Un investisseur d'une Partie peut, au nom d'une entreprise de l'autre Partie qui est une personne morale que l'investisseur détient ou contrôle directement ou indirectement, déposer une plainte dans laquelle il allègue que l'autre Partie a violé une obligation visée à l'article 23 (Champ d'application et objet), et que cette

entreprise a subi une perte ou un dommage en raison ou par suite de cette violation, uniquement si les conditions suivantes sont réunies :

a) l'investisseur s'est conformé aux exigences énoncées à l'article 24 (Demande de consultations);

b) 180 jours se sont écoulés depuis la réception par l'autre Partie d'une demande de consultations présentée en vertu de l'article 24 (Demande de consultations);

c) la plainte concerne des mesures spécifiées dans la demande de consultations présentée par l'investisseur en vertu de l'article 24 (Demande de consultations);

d) l'investisseur consent à ce que le différend soit réglé conformément à la procédure prévue par le présent accord;

e) l'investisseur et l'entreprise renoncent à leur droit d'introduire ou de poursuivre, devant un tribunal administratif ou une cour en vertu du droit de l'une ou l'autre Partie, ou dans le cadre d'une autre procédure de règlement des différends, des procédures relatives à la mesure de l'autre Partie dont il est allégué qu'elle constitue une violation visée au paragraphe 5 de l'article 24 (Demande de consultations), à l'exception d'une procédure d'injonction, d'une procédure déclaratoire ou d'un autre recours extraordinaire ne donnant pas lieu au paiement de dommages-intérêts devant un tribunal administratif ou une cour en vertu du droit de l'autre Partie.

3. Le consentement et la renonciation exigés par le présent article doivent être donnés par écrit, doivent être transmis à la Partie défenderesse et doivent être joints à la plainte au moment du dépôt de celle-ci pour le règlement des différends.

4. Nonobstant le paragraphe 3, la renonciation de l'entreprise visée au paragraphe 1e) ou 2e) n'est pas exigée si l'autre Partie a privé l'investisseur du contrôle de l'entreprise.

5. Dans un cas où un investisseur d'une Partie dépose une plainte en vertu du paragraphe 2 et où l'investisseur ou un investisseur ne détenant pas le contrôle de l'entreprise dépose une plainte en vertu du paragraphe 1 du présent article découlant des mêmes événements ayant donné lieu à la réclamation visée au paragraphe 2 du présent article, et que deux plaintes ou plus sont déposées conformément à la procédure de règlement des différends prévue au présent article, les plaintes en

question devraient être jointes et instruites ensemble par un Tribunal constitué en vertu de l'article 34 (Jonction), sauf si le Tribunal estime que cela porterait préjudice aux intérêts d'une partie au différend.

6. Un investisseur d'une Partie peut déposer une plainte en vue du règlement d'un différend conformément à l'une des règles suivantes :

a) la Convention du CIRDI, pourvu que la Partie défenderesse et la Partie de l'investisseur soient parties à la Convention du CIRDI;

b) le Règlement du Mécanisme supplémentaire du CIRDI, pourvu que la Partie défenderesse ou la Partie de l'investisseur, mais pas les deux, soit partie à la Convention du CIRDI;

c) le Règlement d'arbitrage de la CNUDCI;

d) toutes autres règles dont les parties au différend conviennent.

7. La plainte est déposée suivant la procédure de règlement des différends prévue au présent article au moment où, selon le cas :

a) la demande d'arbitrage visée au paragraphe 1 de l'article 36 de la Convention du CIRDI est reçue par le Secrétaire général du CIRDI;

b) la requête visée à l'article 2 de l'Annexe C du Règlement du Mécanisme supplémentaire du CIRDI est reçue par le Secrétariat du CIRDI;

c) la notification d'arbitrage du Règlement d'arbitrage de la CNUDCI est reçue par la Partie défenderesse;

d) la demande ou la notification débutant la procédure est reçue par la partie défenderesse conformément aux règles convenues en vertu du sous-paragraphe 6d) du présent article.

8. Les règles d'arbitrage applicables conformément au paragraphe 6 du présent article régissent la procédure d'arbitrage, sauf dans la mesure où elles sont modifiées par la présente section.

9. Si l'investisseur propose des règles conformément au paragraphe 6d), la Partie défenderesse répond à la proposition de l'investisseur dans les 45 jours suivant la réception de la proposition. Si les parties au différend ne conviennent pas de telles

règles dans les 60 jours suivant la réception de la proposition, l'investisseur peut déposer une plainte conformément aux règles visées au sous-paragraphe 6a), b) ou c).

10. L'investisseur d'une Partie peut, lorsqu'il dépose une plainte, proposer qu'un seul membre du Tribunal instruise la plainte. La Partie défenderesse peut accorder une attention bienveillante à cette demande, en particulier lorsque l'investisseur est une micro-, petite ou moyenne entreprise, ou lorsque l'indemnité ou les dommages-intérêts demandés sont relativement peu élevés.

ARTICLE 27

Règles particulières applicables aux services financiers

1. En ce qui concerne :

   a) une institution financière d'une Partie; ou

   b) un investisseur d'une Partie, ou un investissement visé détenu dans une institution financière située sur le territoire de la Partie défenderesse,

la présente section s'applique uniquement aux plaintes alléguant que la Partie défenderesse a manqué à une obligation prévue à l'article 11 (Expropriation) ou à l'article 12 (Transfert de fonds).

2. Si une partie au différend fait valoir que le différend concerne des mesures visées au paragraphe 1, les membres du Tribunal sont choisis conformément aux dispositions de l'article 32 (Nombre de membres du Tribunal et méthode de nomination), tel qu'il est modifié par le présent article, de sorte que :

   a) d'une part, le président possède une connaissance spécialisée ou une expérience dans le domaine du droit ou de la pratique des services financiers, comme la réglementation des institutions financières, ainsi que les qualifications énoncées à l'article 32 (Nombre de membres du Tribunal et méthode de nomination);

   b) d'autre part, chacun des autres membres du Tribunal possède :

      i) soit les qualifications énoncées à l'article 32 (Nombre de membres du Tribunal et méthode de nomination),

      ii) soit des connaissances spécialisées ou une expérience dans le domaine du droit ou de la pratique des services financiers,

comme la réglementation des institutions financières, ainsi que les qualifications énoncées aux paragraphes 1, 3 et 8 de l'article 32 (Nombre de membres du Tribunal et méthode de nomination).

3. Lorsqu'un investisseur soumet une réclamation à l'arbitrage en vertu de la présente section, et que la Partie défenderesse invoque une défense fondée sur l'article 12 (Transfert de fonds), ou sur les paragraphes 3 ou 4 de l'article 22 (Exceptions générales), le Tribunal, à la demande de cette Partie, demande aux autorités financières de la Partie de l'investisseur et de la Partie défenderesse de rédiger un rapport écrit sur la question de savoir si, et dans quelle mesure, le paragraphe invoqué constitue un moyen de défense valablement opposable à la plainte de l'investisseur. Le Tribunal ne procède à l'instruction de la plainte tant que celui-ci n'a pas reçu rapport visé au présent article.

4. Lorsque le Tribunal demande un rapport en vertu du paragraphe 3, les autorités financières des Parties rédigent un rapport écrit. Si les autorités financières ne parviennent pas à un accord, la question est soumise à un groupe spécial arbitral constitué conformément à la section G (Procédure de règlement des différends entre États), lequel établit le rapport écrit. Ce rapport est transmis au Tribunal et le lie.

5. Si, dans un délai de 70 jours suivant la demande du Tribunal, aucune demande de constitution d'un groupe spécial arbitral n'a été présentée conformément au paragraphe 4 et qu'aucun rapport n'a été reçu par le Tribunal, ce dernier peut trancher lui-même la question.

ARTICLE 28

Consentement au règlement des différends conformément à la présente section

1. Chaque Partie consent au dépôt d'une plainte au règlement des différends conformément aux procédures énoncées dans le présent accord, y compris les exigences énoncées à l'article 24 (Demande de consultations) et à l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends).

2. Le consentement prévu au paragraphe 1 et le dépôt par un investisseur d'une plainte au règlement des différends doivent satisfaire aux exigences :

a) d'une part, du chapitre II de la Convention du CIRDI (Compétence du Centre) et du Règlement du Mécanisme supplémentaire du CIRDI en ce qui concerne le consentement écrit des parties au différend;

b) d'autre part, de l'article II de la Convention de New York en ce qui concerne l'existence d'une « convention écrite ».

ARTICLE 29

Financement par un tiers

1. En cas de financement par un tiers, le demandeur qui en bénéficie communique à l'autre partie au différend ainsi qu'au Tribunal le nom et l'adresse du tiers en question.

2. Le demandeur procède à la communication visée au paragraphe 1 au moment du dépôt de la plainte, ou, si l'entente de financement par un tiers est conclue après le dépôt de la plainte, dans un délai de dix jours suivant la date de conclusion de l'entente. Le demandeur est soumis à l'obligation continue de communiquer tout changement concernant les renseignements visés au paragraphe 1 survenu après leur communication initiale, y compris la fin de l'entente de financement par un tiers.

3. Pour l'application du présent article, « financement par un tiers » désigne tout financement ou soutien équivalent fourni par une personne qui n'est pas une partie au différend pour prendre en charge l'ensemble ou une partie des coûts de la procédure, y compris au moyen d'un don ou d'une subvention, ou en contrepartie d'une rémunération conditionnée par l'issue du différend.

ARTICLE 30

Désistement

Si, après le dépôt d'une réclamation en vertu de la présente section, l'investisseur n'effectue aucune démarche dans le cadre de la procédure pendant une période de 180 jours ou toute autre période convenue entre les parties au différend, il est réputé avoir retiré sa réclamation et s'être désisté de la procédure. À la demande de la Partie défenderesse et après notification aux parties au différend, le Tribunal prend acte du désistement par voie d'ordonnance. Après que l'ordonnance a été rendue, la compétence du Tribunal prend fin.

ARTICLE 31

Sommes reçues au titre de contrats d'assurance ou de garantie

Dans une procédure de règlement des différends régie par la présente section, la Partie défenderesse ne peut invoquer comme moyen de défense, demande reconventionnelle, droit compensation ou tout autre moyen que l'investisseur a reçu ou recevra, au titre d'un contrat d'assurance ou de garantie, une indemnité ou une autre forme de compensation pour la totalité ou une partie des dommages qu'il allègue avoir subis.

ARTICLE 32

Nombre de membres du Tribunal et méthode de nomination

1. À l'exception d'un Tribunal constitué en vertu de l'article 34 (Jonction), et à moins que les parties au différend n'en conviennent autrement, le Tribunal se compose de trois membres : un membre nommé par chacune des parties au différend et le troisième, qui sera le président du Tribunal, nommé d'un commun accord des parties au différend. Les parties au différend sont encouragées à envisager une plus grande diversité dans la nomination des membres du Tribunal, y compris par la nomination de femmes.

2. Les membres du Tribunal possèdent des connaissances spécialisées ou une expérience dans les domaines du droit international public, du droit de l'investissement international, du droit commercial international, ou du règlement des différends découlant d'accords internationaux en matière d'investissement ou d'accords commerciaux internationaux.

3. Les membres du Tribunal sont indépendants. Ils n'ont d'attache avec aucun gouvernement. Ils ne suivent les instructions d'aucune organisation ni d'aucun gouvernement en ce qui concerne les questions liées au différend. Ils ne participent pas à l'examen d'un différend qui donnerait lieu à un conflit d'intérêts direct ou indirect. Ils se conforment aux Lignes directrices de l'Association internationale du barreau (International Bar Association) sur les conflits d'intérêts dans l'arbitrage international, ou à toutes règles complémentaires adoptées par les parties au différend. En outre, dès leur nomination, ils s'abstiennent d'agir à titre d'avocat-conseil, d'expert ou de témoin désigné par une partie dans tout différend relatif aux investissements en instance ou nouveau relevant du présent accord ou de tout autre accord international.

4. Si les parties au différend ne parviennent pas, avant la constitution du Tribunal, à une entente sur la rémunération des arbitres, ces derniers sont rémunérés au taux en vigueur du CIRDI.

5. Si une partie au différend ne nomme pas un membre du Tribunal ou si les parties au différend ne parviennent pas à se mettre d'accord sur la nomination d'un président, le Secrétaire général du CIRDI agit en tant qu'autorité de nomination pour l'arbitrage en vertu de la présente section.

6. Si un Tribunal, à l'exception d'un Tribunal constitué en vertu de l'article 34 (Jonction), n'est pas constitué dans les 90 jours suivant la date du dépôt de la plainte pour arbitrage, le Secrétaire général du CIRDI, à la demande de l'une ou l'autre partie au différend, nomme le membre ou les membres du Tribunal non encore nommés.

7. Conformément au présent article, le Secrétaire général du CIRDI procède à cette nomination à sa discrétion et, dans la mesure du possible, en consultation avec les parties au différend. Le Secrétaire général du CIRDI ne peut nommer comme membre président du Tribunal un ressortissant d'une Partie.

8. Les membres du Tribunal se conforment au Code de conduite des arbitres appelés à trancher des différends.

ARTICLE 33

Consentement à la nomination des membres du Tribunal

Pour l'application de l'article 39 de la Convention du CIRDI et de l'article 7 de l'Annexe C du Règlement du Mécanisme supplémentaire du CIRDI, et sans préjudice d'une opposition à la nomination d'un membre du Tribunal fondée sur un motif autre que la nationalité :

a) la Partie défenderesse accepte la nomination de chaque membre d'un Tribunal constitué en vertu de la Convention du CIRDI ou du Règlement du Mécanisme supplémentaire du CIRDI;

b) un investisseur visé au paragraphe 1 de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends) peut déposer une plainte pour arbitrage ou poursuivre une plainte conformément à la Convention du CIRDI ou au Règlement du Mécanisme supplémentaire du CIRDI uniquement si l'investisseur, visé au paragraphe 1 de l'article 26, accepte par écrit la nomination de chaque membre du Tribunal;

c) un investisseur visé au paragraphe 2 de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends) peut déposer une plainte pour arbitrage ou poursuivre une plainte conformément à la Convention du CIRDI ou au Règlement du Mécanisme supplémentaire du CIRDI uniquement si l'investisseur et l'entreprise, visés au paragraphe 2 de l'article 26, acceptent par écrit la nomination de chaque membre du Tribunal.

ARTICLE 34

Jonction

1. Si deux ou plusieurs plaintes ont été déposées au règlement des différends en vertu de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends), qu'elles comportent une question de droit ou de fait en commun et qu'elles découlent des mêmes événements ou circonstances, une partie au différend ou les parties au différend conjointement peuvent demander la constitution d'un Tribunal distinct en vertu du présent article (« Tribunal de jonction »), et demander que le Tribunal en question rende une ordonnance de jonction (« demande de jonction »).

2. La partie au différend qui cherche à obtenir une ordonnance de jonction transmet au préalable une notification aux parties au différend qu'elle cherche à inclure dans l'ordonnance.

3. Si les parties au différend ayant reçu la notification visée au paragraphe 2 s'entendent sur l'ordonnance de jonction à demander, elles peuvent présenter une demande conjointe en vue d'obtenir la constitution d'un Tribunal distinct et une ordonnance de jonction en vertu du présent article. Si les parties au différend ayant reçu la notification visée au paragraphe 2 ne s'entendent pas sur l'ordonnance de jonction à demander dans les 60 jours suivant la notification, une partie au différend peut présenter une demande de jonction en vertu du présent article.

4. Une demande de jonction est transmise, par écrit, au Secrétaire général du CIRDI et à toutes les parties au différend que l'on cherche à inclure dans l'ordonnance, et elle précise :

a) les noms et adresses des parties au différend que l'on cherche à inclure dans l'ordonnance;

b) les plaintes, ou les parties des plaintes, que l'on cherche à inclure dans l'ordonnance;

c) les motifs pour lesquels l'ordonnance est demandée.

5. Les règles applicables aux procédures visées par le présent article sont déterminées conformément aux dispositions suivantes :

a) si toutes les plaintes à l'égard desquelles une ordonnance de jonction est demandée ont été déposées conformément au même règlement en vertu du paragraphe 6 de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends), ce règlement s'applique;

b) si les plaintes à l'égard desquelles une ordonnance de jonction est demandée n'ont pas été déposées conformément au même règlement :

i) les investisseurs peuvent convenir collectivement du règlement applicable conformément au paragraphe 6 de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends), ou

ii) si les investisseurs ne parviennent pas à convenir du règlement applicable dans les 30 jours suivant la réception de la demande de jonction par le Secrétaire général du CIRDI, le Règlement d'arbitrage de la CNUDCI s'applique.

6. Le Secrétaire général du CIRDI établit, après réception d'une demande de jonction, un Tribunal de jonction.

7. Si, après avoir entendu les parties au différend, un Tribunal de jonction est convaincu que les plaintes déposées en vertu de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends) comportent une question de droit ou de fait en commun et découlent des mêmes événements ou circonstances, et que la jonction favoriserait au mieux un règlement juste et efficace des plaintes, y compris la cohérence des sentences, le Tribunal de jonction peut, par ordonnance, se déclarer compétent pour statuer sur certaines ou sur toutes les plaintes, en totalité ou en partie.

8. Si un Tribunal de jonction s'est déclaré compétent pour statuer sur des plaintes conformément au paragraphe 7, un investisseur qui a déposé une plainte en vertu de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends) et dont la plainte n'a pas été jointe aux autres peut demander par écrit au Tribunal d'inclure sa plainte dans l'ordonnance, à la condition que la demande soit conforme aux exigences énoncées au paragraphe 4. Le Tribunal de jonction rend une telle ordonnance s'il est convaincu que les conditions du paragraphe 7 sont respectées et que de faire droit à la demande n'imposerait pas un fardeau excessif, ne causerait pas un préjudice indu aux parties au

différend et ne perturberait pas indûment la procédure. Avant de rendre l'ordonnance en question, le Tribunal de jonction consulte les parties au différend.

9. À la demande d'une partie au différend, un Tribunal de jonction constitué en vertu du présent article peut ordonner la suspension des procédures prévues à l'article 26 (Dépôt d'une réclamation au règlement des différends) jusqu'à ce qu'il rende la décision visée au paragraphe 7, sauf si ces procédures ont déjà été ajournées.

10. Un Tribunal constitué en vertu de l'article 26 (Dépôt d'une réclamation au règlement des différends) se dessaisit des réclamations ou des parties des réclamations à l'égard desquelles un Tribunal de jonction constitué en vertu du présent article s'est déclaré compétent.

11. La sentence d'un Tribunal de jonction constitué en vertu du présent article portant sur les réclamations ou les parties des réclamations à l'égard desquelles il s'est déclaré compétent lie le Tribunal constitué en vertu de l'article 26 (Dépôt d'une réclamation au règlement des différends) en ce qui concerne ces réclamations ou parties des réclamations.

12. Un investisseur peut retirer une réclamation déposée en vertu de la présente section qui fait l'objet d'une jonction, auquel cas la réclamation en question ne peut être déposée à nouveau en vertu de l'article 26 (Dépôt d'une réclamation au règlement des différends).

13. À la demande d'un investisseur, un Tribunal de jonction peut prendre les mesures qu'il juge appropriées pour protéger les renseignements confidentiels ou protégés de cet investisseur vis-à-vis des autres investisseurs. Ces mesures peuvent comprendre la présentation de versions expurgées des documents contenant des renseignements confidentiels ou protégés aux autres investisseurs ou la prise de dispositions pour tenir des parties de l'audience à huis clos.

ARTICLE 35

Lieu de l'arbitrage

1. À moins que les parties au différend n'en conviennent autrement, le lieu de l'arbitrage pour le règlement des différends en vertu du présent accord est situé sur le territoire d'une Partie qui est partie à la Convention de New York, choisi conformément :

a) au Règlement du Mécanisme supplémentaire du CIRDI, si la procédure est menée en vertu de ce Règlement, ou à la Convention du CIRDI;

b) au Règlement d'arbitrage de la CNUDCI, si la procédure est menée en vertu de ce Règlement;

c) aux règles convenues par les parties au différend en vertu du sous-paragraphe 6d) de l'article 26 (Dépôt d'une réclamation au règlement des différends).

2. Une attention particulière devrait être accordée aux micro-, petites ou moyennes entreprises lors de la détermination du lieu et du mode des audiences, par la Partie défenderesse ou par le Tribunal en l'absence d'accord entre les parties au différend.

ARTICLE 36

Objections préliminaires

1. Sans préjudice du pouvoir d'un Tribunal d'examiner d'autres questions à titre d'objection préliminaire, le Tribunal examine et statue, à titre préliminaire, sur toute objection de la Partie défenderesse selon laquelle une plainte déposée n'est pas, d'un point de vue juridique, une plainte à l'égard de laquelle une sentence en faveur de l'investisseur peut être rendue en vertu du présent accord, y compris une objection selon laquelle un différend ne relève pas de la compétence du Tribunal, ou selon laquelle une plainte est manifestement dénuée de fondement juridique.

2. Une objection visée au paragraphe 1 est présentée au Tribunal dans les 60 jours suivant la constitution de ce dernier. Le Tribunal suspend toute procédure sur le fond et rend une décision ou une sentence motivée concernant l'objection au plus tard 180 jours après la date de la demande. Toutefois, si une partie au différend demande la tenue d'une audience, le Tribunal dispose de 30 jours supplémentaires pour rendre sa décision ou sentence. Qu'une audience soit demandée ou non, le Tribunal peut, sur présentation d'un motif extraordinaire, prolonger le délai dont il dispose pour rendre sa décision ou sentence d'une brève période supplémentaire, laquelle ne peut dépasser 30 jours.

3. Lorsqu'il statue sur une objection présentée en vertu du paragraphe 1, le Tribunal tient pour avérés les faits allégués dans la demande de consultations, ou toute modification de celle-ci, à condition que la modification soit soumise au plus tard

30 jours après l'objection en vertu du paragraphe 1. Le Tribunal peut également tenir compte de faits pertinents qui ne sont pas contestés.

4. Le présent article est sans préjudice du pouvoir du Tribunal d'examiner les questions relatives à sa compétence au cours de la procédure, ainsi que du droit de la Partie défenderesse de soulever une objection concernant la compétence du Tribunal, y compris une objection à la juridiction du Tribunal ou un argument sur le fond, simplement parce que la Partie défenderesse a ou n'a pas soulevé d'objection en vertu du paragraphe 1.

5. Les dispositions relatives aux frais au paragraphe 2 de l'article 41 (Sentence définitive), y compris les frais de la procédure ainsi que les frais de représentation et d'assistance juridiques, s'appliquent aux décisions et sentences rendues en vertu du présent article.

ARTICLE 37

Transparence de la procédure

1. Le Règlement de la CNUDCI sur la transparence, y compris quant à la participation des parties tierces, tel qu'il est modifié par le présent accord, s'applique aux procédures visées par la présente section.

2. Le consentement à la médiation donné après le commencement de la procédure arbitrale, l'avis d'intention de contester la nomination d'un membre du Tribunal, la décision statuant sur la contestation de la nomination d'un membre du Tribunal et la demande de jonction sont inclus dans la liste des documents qui doivent être mis à la disposition du public en application de l'article 3(1) du Règlement de la CNUDCI sur la transparence.

3. Les pièces afférentes sont incluses dans la liste des documents qui doivent être mis à la disposition du public en application de l'article 3(2) du Règlement de la CNUDCI sur la transparence.

4. Nonobstant l'article 2 du Règlement de la CNUDCI sur la transparence, préalablement à la constitution du Tribunal, la Partie défenderesse met à la disposition du public en temps opportun les documents pertinents visés au paragraphe 2, dans une version expurgée des renseignements confidentiels. Ces documents peuvent être mis à la disposition du public par l'intermédiaire du dépositaire visé au paragraphe 8 de cet article.

5. Une partie au différend peut communiquer à d'autres personnes en rapport avec une procédure, y compris des témoins et des experts, les documents non expurgés qu'elle estime nécessaires dans le cadre d'une procédure en vertu de la présente section. La partie au différend fait cependant en sorte que ces personnes protègent les renseignements confidentiels contenus dans ces documents conformément aux directives du Tribunal.

6. Une Partie peut communiquer à des fonctionnaires du gouvernement et à des fonctionnaires d'un gouvernement infranational, selon le cas, les documents non expurgés qu'elle estime nécessaires dans le cadre d'une procédure en vertu de la présente section. La Partie s'assure cependant que ces personnes protègent les renseignements confidentiels contenus dans ces documents conformément aux directives du Tribunal.

7. Nonobstant l'article 6 du Règlement de la CNUDCI sur la transparence :

a) dans le cas d'une réclamation contre le Canada, les audiences sont ouvertes au public. Le Tribunal décide, en consultation avec les parties au différend, des dispositions logistiques appropriées afin de faciliter l'accès du public aux audiences. Si le Tribunal juge qu'il est nécessaire de protéger des renseignements confidentiels ou protégés, il prend les dispositions appropriées pour tenir à huis clos la partie de l'audience nécessitant une telle protection;

b) dans le cas d'une réclamation contre les Émirats arabes unis, les audiences sont ouvertes au public, sous réserve de l'approbation écrite préalable des Émirats arabes unis. Le Tribunal décide, en consultation avec les parties au différend, des dispositions logistiques appropriées afin de faciliter l'accès du public aux audiences.

8. Le présent accord n'a pas pour effet d'empêcher une Partie défenderesse de communiquer au public les renseignements dont la communication est requise par son droit interne. Lorsqu'une ordonnance de confidentialité rendue par un Tribunal désigne un renseignement en tant que renseignement confidentiel et que le droit d'une Partie en matière d'accès à l'information prévoit que le public doit avoir accès au renseignement en question, le droit de la Partie en matière d'accès à l'information l'emporte. La Partie défenderesse devrait appliquer ces lois d'une manière respectueuse de la nécessité de protéger de la divulgation les renseignements désignés en tant que renseignements confidentiels ou protégés.

9. Le dépositaire des renseignements publiés en vertu du présent article est l'autorité administrante devant laquelle une plainte est déposée en vertu de la présente section.

10. La Partie défenderesse transmet à la Partie non partie au différend :

a) une plainte déposée en vertu de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends), une demande de jonction et tout autre document annexé à ces documents;

b) sur demande :

i) une demande de consultations,

ii) les plaidoiries, les mémoires, les exposés, les demandes et autres observations soumis au Tribunal par une partie au différend,

iii) les observations écrites soumises au Tribunal conformément à l'article 4 du Règlement de la CNUDCI sur la transparence,

iv) les procès-verbaux ou les transcriptions des audiences tenues devant le Tribunal, s'ils sont disponibles,

v) les ordonnances, les sentences et les décisions du Tribunal;

c) sur demande et aux frais de la Partie non partie au différend, l'ensemble ou une partie des preuves produites devant le Tribunal, à moins que les preuves demandées ne soient déjà publiques.

11. La Partie non partie au différend qui reçoit les documents visés au paragraphe 10 traite les renseignements comme si elle était la Partie défenderesse.

12. La Partie non partie au différend peut présenter des observations orales et écrites au Tribunal uniquement sur des questions d'interprétation du présent accord et a le droit d'assister aux audiences tenues en vertu de la présente section.

13. Le Tribunal ne tire aucune conclusion du fait qu'aucune observation n'a été déposée conformément au paragraphe 12.

14. Le Tribunal fait en sorte que les parties au différend se voient accorder une possibilité raisonnable de présenter leurs observations au sujet des observations de la Partie non partie au différend.

ARTICLE 38

Droit applicable

1. Lorsque des questions d'interprétation suscitent de graves préoccupations, les Parties peuvent convenir d'adopter une interprétation du présent accord. Une interprétation adoptée par les Parties lie le Tribunal constitué en vertu de la présente section.

2. Un Tribunal établi en vertu de la présente section statue sur les questions en litige conformément à la Convention de Vienne sur le droit des traités, faite le 23 mai 1969, ainsi qu'aux autres règles et principes du droit international applicables entre les Parties.

3. Un Tribunal n'a pas compétence pour statuer sur la légalité d'une mesure dont il est allégué qu'elle constitue une violation du présent accord en se fondant sur le droit interne d'une Partie. Il est entendu qu'en statuant sur la conformité d'une mesure au présent accord, le Tribunal peut tenir compte, s'il y a lieu, du droit interne d'une Partie en tant que question de fait. Dans un tel cas, le Tribunal suit l'interprétation dominante donnée au droit interne par les cours ou les autorités de cette Partie, et le sens donné au droit interne par le Tribunal ne lie pas les cours ou les autorités de cette Partie.

4. Il est entendu que si un investisseur dépose une plainte en vertu de la présente section, y compris une plainte dans laquelle il allègue qu'une Partie a violé l'article 7 (Norme minimale de traitement), le fardeau de la preuve incombe à l'investisseur à l'égard de tous les éléments de sa plainte, conformément aux principes généraux du droit international applicables à l'arbitrage international.

ARTICLE 39

Rapports d'experts

Sans préjudice de la nomination d'autres types d'experts si les règles d'arbitrage applicables l'autorisent, le Tribunal peut, à la demande d'une partie au différend ou, sauf opposition des parties au différend, de sa propre initiative, nommer un ou plusieurs experts chargés de lui remettre un rapport écrit sur toute question factuelle, y compris une question relative aux droits des peuples autochtones ou aux questions scientifiques soulevées par une partie au différend dans le cadre d'une procédure, sous réserve des modalités et conditions convenues entre les parties au différend.

ARTICLE 40

Mesures de protection provisoires

1. Un Tribunal peut ordonner une mesure de protection provisoire afin de préserver les droits d'une partie au différend ou d'assurer le plein exercice de sa compétence, y compris une ordonnance visant à préserver des éléments de preuve en la possession ou sous le contrôle d'une partie au différend ou à protéger la compétence du Tribunal. Un Tribunal ne peut cependant ordonner une saisie ou interdire suspendre l'application de la mesure dont il est allégué qu'elle constitue une violation visée à l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends). Pour l'application du présent paragraphe, une ordonnance comprend une recommandation.

2. À la demande de la Partie défenderesse, le Tribunal peut ordonner à l'investisseur de fournir un cautionnement couvrant tout ou partie des frais, s'il existe des motifs raisonnables de croire qu'il y a un risque que l'investisseur ne soit pas en mesure d'honorer une éventuelle condamnation aux frais prononcée contre lui. Lors de l'examen d'une telle demande, le Tribunal peut tenir compte de tout élément de preuve relatif à un financement par un tiers. Si le cautionnement n'est pas intégralement versé dans les 30 jours suivant l'ordonnance du Tribunal, ou dans tout autre délai fixé par celui-ci, le Tribunal en informe les parties au différend et peut ordonner la suspension ou la clôture de la procédure.

Article 41

Sentence définitive

1. S'il rend une sentence définitive défavorable à une partie, le Tribunal peut accorder, de façon séparée ou combinée, uniquement :

   a) le versement de dommages pécuniaires et tout intérêt applicable;

   b) la restitution de biens, auquel cas la sentence prévoit que la Partie défenderesse peut verser des dommages pécuniaires et tout intérêt applicable au lieu de la restitution.

2. Sous réserve du paragraphe 1, si une plainte est déposée en vertu du paragraphe 2 de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends) :

a) la sentence ordonnant la restitution de biens prévoit que la restitution doit être faite à l'entreprise;

b) la sentence adjugeant les dommages pécuniaires et tout intérêt applicable prévoit que cette somme doit être versée à l'entreprise;

c) la sentence adjugeant les frais à l'investisseur prévoit que la somme doit être versée à l'investisseur;

d) la sentence prévoit qu'elle est rendue sans préjudice de tout droit qu'une personne, autre qu'une personne ayant fourni une renonciation conformément à l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends), pourrait avoir à l'égard de la réparation en vertu du droit interne d'une Partie.

3. Les dommages pécuniaires adjugés dans une sentence :

a) ne sont pas supérieurs à la perte ou au dommage subis par l'investisseur ou, le cas échéant, par l'entreprise visée au paragraphe 2 de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends), tels qu'ils sont évalués à la date de la violation;[8]

b) ne reflètent que la perte ou le dommage subis en raison ou par suite de la violation;

c) sont déterminés avec une certitude raisonnable et ne sont pas spéculatifs ou hypothétiques.

4. Lorsqu'il rend une sentence conformément au paragraphe 3, le Tribunal procède au calcul du montant des dommages pécuniaires en se fondant uniquement sur les observations des parties au différend, et il tient compte des éléments suivants, le cas échéant :

a) la faute contributive, qu'elle relève d'un acte délibéré ou d'une négligence;

b) le non-respect de l'obligation de limiter les dommages;

[8] Dans le cas d'une violation de l'article 11 (Expropriation), l'évaluation de la perte ou du dommage subi par l'investisseur ou, le cas échéant, par l'entreprise visée au paragraphe 2 de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends), tel qu'évalué à la date de la violation, est effectuée conformément au paragraphe 5 de l'article 11.

c) les dommages-intérêts ou indemnités reçus antérieurement pour la même perte;

d) la restitution du bien, ou l'abrogation ou la modification de la mesure.

5. Le Tribunal peut accorder des dommages pécuniaires pour pertes de bénéfices futurs uniquement dans la mesure où ces dommages répondent aux exigences du paragraphe 3. Une telle détermination requiert un examen au cas par cas fondé sur les faits, qui tienne compte, entre autres facteurs, de la question de savoir si un investissement visé a été en activité sur le territoire de la Partie défenderesse pendant une période suffisante pour établir un historique de rentabilité.

6. Le Tribunal peut accorder des intérêts antérieurs et postérieurs à la sentence à un taux raisonnable.

7. Un Tribunal ne peut ordonner à une Partie de verser des dommages-intérêts punitifs.

8. Le Tribunal n'accorde pas de dommages pécuniaires en vertu du paragraphe 1 de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends) pour une perte ou un dommage subi par l'investissement.

9. Le Tribunal rend une ordonnance relative aux frais d'arbitrage, qui sont en principe supportés par la ou les parties au différend perdantes. Pour déterminer quelle répartition des frais est appropriée, le Tribunal tient compte de toutes les circonstances pertinentes, y compris :

a) l'issue de toute partie de la procédure, y compris le nombre ou l'étendue des éléments des plaintes ou des moyens de défense accueillis;

b) la conduite des parties au différend au cours de la procédure, y compris la mesure dans laquelle elles ont agi de façon rapide et économique;

c) la complexité des questions en litige;

d) le caractère raisonnable des frais réclamés.

10. Le Tribunal et les parties au différend mettent tout en œuvre pour faire en sorte que le processus de règlement des différends se déroule en temps opportun. Le Tribunal rend sa sentence définitive dans les 12 mois qui suivent le dernier jour de l'audience sur le fond. Un Tribunal peut, avec motif valable et moyennant notification

aux parties au différend, différer sa sentence définitive d'une brève période supplémentaire.

11. La sentence rendue par le Tribunal n'a force obligatoire qu'entre les parties au différend et en ce qui concerne l'affaire jugée.

12. Sous réserve du paragraphe 13 et de la procédure de révision applicable aux sentences provisoires, une partie au différend se conforme sans retard à la sentence.

13. Une partie au différend ne peut demander l'exécution d'une sentence définitive que lorsque les conditions suivantes sont remplies :

a) dans le cas d'une sentence définitive rendue conformément à la Convention du CIRDI :

(i) soit 120 jours se sont écoulés depuis la date à laquelle la sentence a été rendue et aucune des parties au différend n'a demandé la révision ou l'annulation de la sentence,

(ii) soit la procédure de révision ou d'annulation a été menée à terme;

b) dans le cas d'une sentence définitive rendue conformément au Règlement du Mécanisme supplémentaire du CIRDI, au Règlement d'arbitrage de la CNUDCI ou à toutes autres règles applicables aux termes du sous-paragraphe 6d) de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends) :

(i) soit 90 jours se sont écoulés depuis la date à laquelle la sentence a été rendue et aucune des parties au différend n'a engagé de procédure de révision ou d'annulation de la sentence,

(ii) soit une cour a rejeté ou accueilli une demande de révision ou d'annulation de la sentence, et sa décision n'est plus susceptible d'appel.

14. Chaque Partie assure l'exécution de la sentence sur son territoire.

15. Toute plainte déposée pour arbitrage en vertu de la présente section est considérée comme étant issue d'une transaction ou d'un rapport commercial pour l'application de l'article premier de la Convention de New York.

ARTICLE 42

Création d'un tribunal des investissements de première instance ou d'un mécanisme d'appel pour le règlement des différends entre investisseurs et États

Si un mécanisme de règlement des différends entre investisseurs et États, comprenant un tribunal d'investissement de première instance ou un mécanisme d'appel, est créé au titre d'autres arrangements institutionnels et qu'il est ouvert à l'adhésion des Parties, les Parties examinent s'il convient, et dans quelle mesure, de soumettre un différend relevant de la présente section à ce mécanisme de règlement des différends entre investisseurs et États.

ARTICLE 43

Signification des documents

Le lieu de signification des avis et autres documents destinés à l'une des Parties est rapidement rendu public et notifié à l'autre Partie par note diplomatique, y compris toute modification ultérieure du lieu en question. Les investisseurs veillent à ce que la signification des documents à une Partie s'effectue à l'emplacement approprié.

Section F : Arbitrage accéléré optionnel

ARTICLE 44

Consentement à l'arbitrage accéléré

1. Les parties au différend dans le cadre d'un arbitrage relevant de la section E (Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie) peuvent consentir à recourir à un arbitrage accéléré conformément à la présente section, lorsque les dommages-intérêts réclamés ne dépassent pas dix millions de dollars canadiens, en suivant la procédure prévue au paragraphe 2.

2. Les parties au différend notifient conjointement par écrit leur consentement au recours à l'arbitrage accéléré au Secrétariat du CIRDI, conformément à la présente section. Cette notification doit être reçue dans les 20 jours suivant la soumission d'une plainte à l'arbitrage en vertu du sous-paragraphe 6a) ou b) de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends).

3. La section E (Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie), telle que modifiée par la présente section, s'applique au différend relatif à l'investissement, à l'exception de l'article 36 (Objections préliminaires), qui ne s'applique pas.

ARTICLE 45

Médiation

1. Les parties au différend peuvent consentir à recourir à la médiation conformément à la présente section. Le recours à la médiation est sans préjudice de la position juridique ni des droits d'une partie au différend au titre de la présente section.

2. Si les parties au différend conviennent conjointement de recourir à la médiation, elles nomment un médiateur chargé de faciliter le règlement du différend dans un délai de vingt jours suivant la notification visée au paragraphe 2 de l'article 44 (Consentement à l'arbitrage accéléré).

3. Si les parties au différend ne choisissent pas de médiateur dans le délai prévu au paragraphe 2, le Secrétaire général du CIRDI nomme le médiateur dans un délai de vingt jours suivant l'expiration de ce délai.

4. Les parties au différend peuvent tenir des séances de médiation par vidéoconférence, par téléphone ou par tout autre moyen de communication similaire, comme il convient.

5. Si les parties au différend ne parviennent pas à un règlement du différend dans les 60 jours suivant la nomination du médiateur, le différend est soumis à l'arbitrage conformément aux dispositions de la présente section.

ARTICLE 46

Constitution du Tribunal

1. Le Tribunal constitué dans le cadre d'un arbitrage accéléré se compose d'un arbitre unique nommé conformément à l'article 47 (Méthode de nomination d'un arbitre unique).

2. Une nomination effectuée conformément à l'article 47 (Méthode de nomination d'un arbitre unique) est réputée avoir été faite selon une méthode convenue par les parties aux termes de l'article 37(2)a) de la Convention du CIRDI.

ARTICLE 47

Méthode de nomination d'un arbitre unique

1. Les parties au différend nomment conjointement l'arbitre unique dans les 30 jours suivant la notification visée au paragraphe 2 de l'article 44 (Consentement à l'arbitrage accéléré).

2. Si les parties au différend ne nomment pas l'arbitre unique dans le délai prévu au paragraphe 1, le Secrétaire général du CIRDI le nomme selon la procédure suivante :

a) dans les 30 jours suivant l'expiration du délai prévu au paragraphe 1, le Secrétaire général transmet aux parties au différend une liste de cinq candidats aux fonctions d'arbitre unique;

b) chaque partie au différend peut rayer un nom de la liste ; elle classe les candidats restants dans l'ordre de préférence et transmet ce classement au Secrétaire général dans les 14 jours suivant la réception de la liste;

c) le Secrétaire général informe les parties au différend du résultat des classements le jour ouvrable suivant la réception des classements et nomme le candidat ayant obtenu la meilleure position. Si deux candidats ou plus obtiennent la meilleure position, le Secrétaire général en choisit un parmi eux;

d) le Secrétaire général envoie immédiatement au candidat retenu une demande d'acceptation de la nomination, et lui demande de répondre dans les 10 jours suivant la réception;

e) si le candidat retenu n'accepte pas la nomination, le Secrétaire général nomme le candidat suivant dans l'ordre du classement.

3. L'arbitre unique possède des connaissances spécialisées ou de l'expérience en tant qu'arbitre appelé à trancher des différends entre investisseurs et États découlant d'accords internationaux en matière d'investissement. L'arbitre unique n'a pas la nationalité de l'une ou l'autre des parties au différend, doit être indépendant, sans lien d'attache, et ne recevoir aucune instruction d'aucune des parties.

4. Si le différend porte sur une mesure visée au paragraphe 1 de l'article 27 (Règles particulières applicables aux services financiers), l'arbitre unique possède aussi des connaissances spécialisées ou une expérience dans le domaine du droit ou de la pratique des services financiers, comme la réglementation des institutions financières.

5. L'arbitre unique est disposé à respecter les délais plus courts prévus par la présente section.

6. Les honoraires de l'arbitre unique sont fixés conformément le tableau de calcul des frais administratifs et des honoraires de l'arbitre applicable à la procédure accélérée, tel qu'établi à l'Appendice III du Règlement d'arbitrage de la Chambre de commerce internationale.

7. L'arbitre unique se conforme au Code de conduite des arbitres appelés à trancher des différends.

ARTICLE 48

Première séance d'arbitrage accéléré

1. L'arbitre unique tient une première séance dans les 30 jours suivant la constitution du Tribunal conformément à l'article 46 (Constitution du Tribunal).

2. L'arbitre unique tient la première séance par vidéoconférence, par téléphone ou par tout autre moyen de communication équivalent, à moins que les deux parties au différend ainsi que l'arbitre unique ne conviennent qu'elle se tienne en personne.

ARTICLE 49

Délais applicables à l'arbitrage accéléré

1. Les délais suivants s'appliquent aux écrits de procédure et à l'audience dans le cadre d'un arbitrage accéléré :

a) le demandeur dépose, dans les 90 jours suivant la première séance, une soumission principale sur le fond, telle qu'un mémoire, d'une longueur maximale de 150 pages;

b) la Partie défenderesse dépose, dans les 90 jours suivant le dépôt de la soumission principale sur le fond du demandeur visée au sous-paragraphe a), sa propre soumission principale sur le fond, telle qu'un contre-mémoire, ne dépassant pas 150 pages;

c) le demandeur dépose, dans les 90 jours suivant le dépôt de la soumission principale de la Partie défenderesse visée au sous-paragraphe b), une réplique d'au plus 100 pages;

d) la Partie défenderesse dépose, dans les 90 jours suivant le dépôt de la réplique du demandeur visée au sous-paragraphe c), une duplique d'au plus 100 pages;

e) une Partie non partie au différend peut déposer, dans les 60 jours suivant le dépôt de la duplique de la Partie défenderesse visée au sous-paragraphe d), des observations écrites sur l'interprétation du présent accord, conformément au paragraphe 12 de l'article 37 (Transparence de la procédure);

f) l'arbitre unique tient l'audience dans les 120 jours qui suivent le dépôt de la duplique de la Partie défenderesse en application du sous-paragraphe d);

g) chacune des parties au différend dépose un état des frais dans les 30 jours suivant le dernier jour de l'audience visée au sous-paragraphe f);

h) l'arbitre unique rend sa sentence dès que possible, et, en tout état de cause, dans les 180 jours qui suivent le dernier jour de l'audience visée au
sous-paragraphe f).

2. L'arbitre unique peut accorder à un demandeur en défaut un délai de grâce n'excédant pas 30 jours, faute de quoi le demandeur est réputé avoir retiré sa plainte et s'être désisté de la procédure. À la demande de la Partie défenderesse et après notification aux parties au différend, l'arbitre unique, s'il a été nommé, prend acte du désistement par ordonnance. Une fois l'ordonnance rendue, la compétence du Tribunal prend fin.

3. L'arbitre unique peut accorder à une Partie défenderesse en défaut un délai de grâce n'excédant pas 30 jours, faute de quoi le demandeur peut demander à l'arbitre unique de se prononcer sur les questions qui lui ont été soumises et de rendre une sentence.

4. À la demande d'une partie au différend, l'arbitre unique peut autoriser des demandes limitées visant des documents précisément identifiables que la partie au différend requérante sait, ou a bonnes raisons de croire, qu'ils existent et qu'ils se trouvent en la possession, sous la garde ou sous le contrôle de l'autre partie au différend, et il ajuste les délais prévus au paragraphe 1 en conséquence.

5. L'arbitre unique peut, après consultation des parties au différend, limiter le nombre, la longueur ou la portée des soumissions écrites ou des témoignages écrits (témoins de fait et experts).

6. L'arbitre unique peut, à la demande conjointe des parties au différend, trancher le différend uniquement sur la base des documents soumis par les parties au différend, sans audience et sans ou avec une audition limitée des témoins ou experts. L'arbitre unique peut tenir l'audience visée au sous-paragraphe 1f), par vidéoconférence, téléphone ou tout autre moyen de communication équivalent.

7. L'arbitre unique décide, à la demande conjointe des parties au différend, mais au plus tard à la date de dépôt des observations principales sur le fond de la Partie défenderesse visée au sous-paragraphe 1b), que la présente section ne s'applique plus à l'affaire.

8. L'arbitre unique peut, à la demande d'une partie au différend, mais au plus tard à la date de dépôt des observations principales sur le fond de la Partie défenderesse visée au sous-paragraphe 1b), décider que la présente section ne s'applique plus à l'affaire. La partie au différend ayant présenté la demande prend en charge les frais de l'arbitrage accéléré.

9. Si, conformément au paragraphe 7 ou 8, l'arbitre unique décide que la présente section ne s'applique plus à l'affaire, et sauf accord contraire des parties, l'arbitre unique nommé conformément à l'article 46 (Constitution du Tribunal) et à l'article 47 (Méthode de nomination d'un arbitre unique) est nommé président du Tribunal constitué en vertu de la section E (Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie).

10. Pour toute question relative à une procédure d'arbitrage accéléré non expressément prévue dans le présent accord, les parties au différend s'efforcent de convenir des règles de procédure applicables. En l'absence d'accord, l'arbitre unique, s'il est nommé, peut trancher la question.

ARTICLE 50

Jonction

Lorsque deux ou plusieurs plaintes relevant de l'article 44 (Consentement à l'arbitrage accéléré) ont une question de droit ou de fait en commun et découlent des mêmes événements ou circonstances, l'article 34 (Jonction) s'applique.

Section G : Procédures de règlement des différends entre États

ARTICLE 51

Différends entre les Parties

1. Une Partie peut demander la tenue de consultations concernant l'interprétation ou l'application du présent accord. L'autre Partie examine cette demande avec bienveillance. Tout différend entre les Parties relatif à l'interprétation ou à l'application du présent accord est, dans la mesure du possible, réglé à l'amiable par des consultations.

2. Si un différend ne peut pas être réglé par des consultations, il est, à la demande de l'une ou l'autre Partie, soumis à un groupe spécial arbitral pour décision.

3. Un groupe spécial arbitral est constitué pour chaque différend. Dans les 60 jours suivant la réception, par la voie diplomatique, de la demande d'arbitrage, chaque Partie nomme un membre du groupe spécial arbitral. Les deux membres ainsi nommés choisissent ensuite un ressortissant d'un État tiers qui, sous réserve de l'approbation des deux Parties, est nommé président du groupe spécial arbitral. Le président est nommé dans les 60 jours suivant la nomination des deux autres membres. Les Parties sont encouragées à envisager une plus grande diversité dans la composition du tribunal, notamment par la nomination de femmes.

4. Si les nominations requises n'ont pas été faites dans les délais prévus au paragraphe 3, une Partie peut inviter le président de la Cour internationale de Justice à procéder à ces nominations. Si le président de la Cour internationale de Justice est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties, ou s'il ne peut s'acquitter de cette fonction pour une autre raison, le vice-président est invité à procéder aux nominations requises. Si le vice-président est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties, ou s'il ne peut s'acquitter de cette fonction pour une autre raison, le membre de la Cour internationale de Justice qui a rang après lui et qui n'est pas un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties est invité à procéder aux nominations conformément au présent article.

5. Les arbitres ont une connaissance approfondie ou une expérience du droit international public, des règles relatives au commerce international ou aux investissements internationaux, ou du règlement des différends découlant d'accords commerciaux internationaux ou d'accords sur l'investissement international.

6. Les arbitres sont indépendants. Ils n'ont d'attache avec aucun gouvernement. Ils ne suivent les instructions d'aucune organisation ni d'aucun gouvernement sur toute question liée au différend. Ils ne participent pas à l'examen d'un différend qui donnerait lieu à un conflit d'intérêts, direct ou indirect. Ils se conforment aux Lignes directrices de l'Association international du barreau (International Bar Association) sur les conflits d'intérêts dans l'arbitrage international, ainsi qu'à toutes règles complémentaires convenue par les Parties. De plus, dès leur nomination, ils s'abstiennent d'agir à titre d'avocat-conseil, d'expert ou de témoin désigné par une partie dans tout différend en matière d'investissement en cours ou nouveau sur le présent accord ou tout autre accord international.

7. Si une Partie détermine que le différend concerne des mesures visant une institution financière de l'autre Partie, ou un investisseur de l'autre Partie ou un investissement visé dans une institution financière, ou si une Partie invoque l'article 12 (Transfert de fonds) ou le paragraphe 2 ou 3 de l'article 22 (Exceptions générales), le président et les membres du groupe spécial arbitral sont nommés conformément aux exigences suivantes :

a) le président possède des connaissances spécialisées ou une expérience dans le domaine du droit ou de la pratique des services financiers, comme la réglementation des institutions financières, ainsi que les qualifications énoncées aux paragraphes 5 et 6;

b) chacun des autres membres du groupe spécial arbitral possède :

i) les qualifications énoncées aux paragraphes 5 et 6, ou

ii) des connaissances spécialisées ou une expérience dans le domaine du droit ou de la pratique des services financiers, comme la réglementation des institutions financières, ainsi que les qualifications énoncées au paragraphe 6.

8. Le groupe spécial arbitral fixe lui-même sa procédure et rend sa décision à la majorité des voix. La décision du groupe spécial arbitral lie les deux Parties. Sauf s'il en est convenu autrement, la décision du groupe spécial arbitral est rendue dans les 180 jours qui suivent la nomination de son président.

9. Chaque Partie assume les frais du membre du groupe spécial arbitral qu'elle a nommé ainsi que les frais de sa représentation dans la procédure d'arbitrage. Les frais du président et tous les autres frais sont assumés à parts égales par les Parties. Le groupe spécial arbitral peut toutefois ordonner qu'un pourcentage plus élevé des frais soit supporté par l'une des deux Parties, et cette décision lie les deux Parties.

10. Dans les 60 jours qui suivent la décision du groupe spécial arbitral, les Parties concluent une entente sur la façon de régler leur différend. Cette entente vise normalement à mettre en œuvre la décision du groupe spécial arbitral.

Section H : Dispositions finales

ARTICLE 52

Consultations et autres initiatives

1. Une Partie peut demander par écrit la tenue de consultations avec l'autre Partie concernant une mesure existante ou envisagée, ou toute autre question dont elle estime qu'elle pourrait avoir une incidence sur le fonctionnement du présent accord.

2. Les consultations visées au paragraphe 1 peuvent notamment porter sur des questions concernant, entre autres :

a) la mise en œuvre du présent accord;

b) l'interprétation ou l'application du présent accord.

3. À la suite des consultations visées au présent article, les Parties peuvent prendre toute initiative convenue, y compris élaborer et adopter des règles venant compléter les règles d'arbitrage applicables en vertu de la section E (Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie).

ARTICLE 53

Portée des obligations

Chaque Partie veille à prendre toutes les mesures nécessaires pour donner effet aux dispositions du présent accord, y compris, sauf disposition contraire de celui-ci, pour en assurer le respect par ses gouvernements infranationaux.

ARTICLE 54

Exclusions

La section E (Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie), la section F (Arbitrage accéléré optionnel) et la section G (Procédures de règlement des différends entre États) du présent accord ne s'appliquent pas aux questions visées à l'annexe III (Exclusions du règlement des différends).

ARTICLE 55

Application et entrée en vigueur

1. Toutes les annexes constituent une partie intégrante du présent accord.

2. Chaque Partie notifie à l'autre Partie, par écrit, l'accomplissement des procédures requises sur son territoire pour l'entrée en vigueur du présent accord. Le présent accord entre en vigueur à la date de la dernière de ces notifications.

3. Le présent accord peut être amendé par consentement mutuel écrit des Parties.

4. Le présent accord demeure en vigueur, sauf notification écrite d'une Partie à l'autre Partie de son intention d'y mettre fin. La dénonciation du présent accord prend effet un an après la réception de la notification de dénonciation par l'autre Partie. En ce qui concerne les investissements ou les engagements d'investissement effectués avant la date de prise d'effet de la dénonciation, les articles 1 à 54 inclusivement, ainsi que les paragraphes 1 et 2 du présent article, demeurent en vigueur pendant une période de quinze ans.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent accord.

FAIT en deux exemplaires originaux à Abu Dhabi, ce 20 jour de novembre 20__, en langues française, anglaise et arabe, chaque version faisant également foi.

POUR LE GOUVERNEMENT DES ÉMIRATS ARABES UNIS

POUR LE GOUVERNEMENT DU CANADA

ANNEXE B.7

Droit international coutumier

Les Parties confirment leur compréhension commune selon laquelle le « droit international coutumier », de manière générale et tel qu'il est expressément mentionné à l'article 7 (Norme minimale de traitement), provient d'une pratique générale et uniforme que suivent les États et qui découle d'un sentiment d'obligation juridique. La norme minimale de traitement des étrangers en droit international coutumier désigne l'ensemble des principes du droit international coutumier qui protègent les investissements des étrangers.

ANNEXE I

Réserves au regard des mesures ultérieures

Liste du Canada

Conformément au paragraphe 2 de l'article 21 (Mesures non conformes), le Canada se réserve le droit d'adopter ou de maintenir toute mesure qui n'est pas conforme aux obligations énumérées ci-dessous en ce qui concerne les secteurs ou sujets suivants :

- les services sociaux (à savoir: services d'application de la loi; services correctionnels; sécurité ou garantie du revenu; sécurité ou assurance sociale; bien-être social; éducation publique; formation publique; santé et garde d'enfants), si la mesure n'est pas conforme aux obligations imposées par l'article 5 (Traitement national), l'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée), l'article 9 (Dirigeants, conseils d'administration et admission du personnel) ou la section C (Facilitation des investissements);

- les droits ou préférences accordés aux peuples autochtones, y compris ceux qui sont reconnus et confirmés par l'article 35 de la Loi constitutionnelle de 1982 ou ceux qui sont énoncés dans les accords sur l'autonomie gouvernementale intervenus entre le gouvernement du Canada ou un gouvernement infranational et les peuples autochtones,[9] si la mesure n'est pas conforme aux obligations imposées par l'article

[9] Pour plus de clarté, les peuples autochtones du Canada sont les Premières Nations, les Inuit et les Métis.

5 (Traitement national), l'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée), l'article 9 (Dirigeants, conseils d'administration et admission du personnel), l'article 10 (Prescriptions de résultats), ou la section C (Facilitation des investissements);

- les droits ou préférences accordés à des minorités socialement ou économiquement défavorisées, si la mesure n'est pas conforme aux obligations imposées par l'article 5 (Traitement national), l'article 9 (Dirigeants, conseils d'administration et admission du personnel), l'article 10 (Prescriptions de résultats) ou la section C (Facilitation des investissements);

- les conditions de résidence applicables aux propriétaires de terrains en bord de mer, si la mesure n'est pas conforme aux obligations imposées par l'article 5 (Traitement national);

- les titres d'État (à savoir: acquisition, vente ou autre forme d'aliénation, par des ressortissants de l'autre Partie, d'obligations, de bons du Trésor ou d'autres titres de créance émis par le gouvernement du Canada, par un gouvernement infranational ou par un autre ordre de gouvernement), si la mesure n'est pas conforme aux obligations imposées par l'article 5 (Traitement national);

- le cabotage maritime, qui désigne :

  i) le transport par navire de marchandises ou de passagers entre des points situés sur le territoire du Canada ou au-dessus du plateau continental du Canada, directement ou en passant par un lieu situé à l'extérieur du Canada; toutefois, dans le cas des eaux situées au-dessus du plateau continental du Canada, seulement le transport de marchandises ou de passagers lié à la recherche, à l'exploitation ou au transport des ressources minérales ou des ressources naturelles non biologiques du plateau continental du Canada,

  ii) toute autre activité maritime de nature commerciale menée par un navire sur le territoire du Canada, et, dans le cas des eaux situées au-dessus du plateau continental, toute autre activité maritime de nature commerciale qui est liée à la recherche, à l'exploitation ou au transport des ressources minérales ou des ressources naturelles non biologiques du plateau continental du Canada, si la mesure n'est pas conforme aux obligations

imposées par l'article 5 (Traitement national), l'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée), l'article 9 (Dirigeants, conseils d'administration et admission du personnel) ou l'article 10 (Prescriptions de résultats);

si la mesure n'est pas conforme aux obligations imposées par l'article 5 (Traitement national), l'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée), l'article 9 (Dirigeants, conseils d'administration et admission du personnel) ou l'article 10 (Prescriptions de résultats);

- la délivrance de licences ou autres autorisations pour des activités de pêche ou liées à la pêche, y compris l'entrée de navires de pêche étrangers dans la zone économique exclusive, les eaux territoriales, les eaux intérieures ou les ports du Canada, et l'utilisation de tout service à cet égard, si la mesure n'est pas conforme aux obligations imposées par l'article 5 (Traitement national) ou l'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée);

- l'établissement ou l'acquisition, au Canada, d'un investissement dans le secteur des services, si la mesure n'est pas conforme aux obligations imposées par l'article 5 (Traitement national), l'article 9 (Dirigeants, conseils d'administration et admission du personnel) ou l'article 10 (Prescriptions de résultats), à condition que la mesure soit conforme aux obligations du Canada au titre de l'article II, de l'article XVI, de l'article XVII et de l'article XVIII de *l'Accord général sur le commerce des services* qui se trouve dans l'annexe 1B de l'Accord sur l'OMC;

- l'octroi d'avantages à la Société canadienne d'hypothèques et de logement, à la Fiducie du Canada pour l'habitation et à toute entité nouvelle, réorganisée ou cessionnaire ayant des fonctions et des objectifs similaires en ce qui a trait au financement à l'habitation, si la mesure n'est pas conforme aux obligations imposées par l'article 5 (Traitement national) du présent accord.

Liste des Émirats arabes unis

Conformément au paragraphe 2 de l'article 21 (Mesures non conformes), les Émirats arabes unis se réservent le droit d'adopter ou de maintenir toute mesure relevant du champ d'application de la Résolution du Cabinet no 55 de 2021, si la

mesure n'est pas conforme aux obligations imposées par l'article 5 (Traitement national), l'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée), l'article 9 (Dirigeants, conseils d'administration et admission du personnel), l'article 10 (Prescriptions de résultats) ou la section C (Facilitation des investissements).

ANNEXE II

Exceptions au traitement de la nation la plus favorisée

1. L'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée) ne s'applique pas au traitement accordé par une Partie en vertu d'un accord international en vigueur ou signé avant l'entrée en vigueur du présent accord.

2. L'article 6 (Traitement de la nation la plus favorisée) ne s'applique pas au traitement accordé par une Partie en vertu d'un accord international existant ou futur qui, selon le cas :

a) établit, renforce ou élargit une zone de libre-échange ou une union douanière;

b) concerne l'un ou l'autre des domaines suivants :

i) l'aviation,

ii) les pêches,

iii) les affaires maritimes, y compris le sauvetage.

ANNEXE III

Exclusions du règlement des différends

1. Une mesure adoptée ou maintenue par le Canada relativement à un examen mené en vertu de la *Loi sur Investissement Canada*, L.R.C. 1985, ch. 28, modifiée, en vue de déterminer s'il y a lieu d'autoriser un investissement faisant l'objet de l'examen, ne peut faire l'objet des dispositions relatives au règlement des différends en vertu de la section E (Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie), la section F (Arbitrage accéléré optionnel) ou la section G (Procédures de règlement des différends entre États).

2. Une mesure de contrôle du tabac[10] d'une Partie ne peut faire l'objet des dispositions relatives au règlement des différends en vertu de la section E (Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie), la section F (Arbitrage accéléré optionnel) ou la section G (Procédures de règlement des différends entre États).

3. Dans l'éventualité où les Émirats arabes unis adoptent une loi analogue à la *Loi sur Investissement Canada*, L.R.C. 1985, ch. 28, ils peuvent soumettre une demande visant à ce que cette loi soit incluse dans la présente annexe. Le Canada examinera cette demande de bonne foi et en temps opportun en consultation avec les Émirats arabes unis. Le Canada ne rejettera pas cette demande de manière déraisonnable si son inclusion dans la présente annexe entraîne des engagements sensiblement équivalents des deux Parties.

[10] Le terme « mesure de contrôle de l'usage du tabac » désigne une mesure d'une Partie concernant la production ou la consommation de produits du tabac manufacturés (y compris les produits fabriqués ou dérivés à partir du tabac), la distribution, l'étiquetage, le conditionnement, la commercialisation, la promotion, la vente, l'achat ou l'usage de ces produits, ou la publicité pour ces derniers, ni aux mesures d'application, comme les exigences en matière d'inspection, de tenue des dossiers et d'établissement de rapports. Il est entendu qu'une mesure concernant les feuilles de tabac qui ne sont pas en la possession d'un fabricant de produits du tabac ou qui n'entrent pas dans la composition d'un produit du tabac manufacturé ne constitue pas une mesure de contrôle de l'usage du tabac.

Code de conduite des arbitres appelés à trancher des différends

ARTICLE 1 :

Définitions

Les définitions qui suivent s'appliquent au présent Code de conduite :

« **arbitre** » désigne un membre d'un Tribunal constitué en vertu de l'article 32 (Nombre de membres du Tribunal et méthode de nomination);

« **assistant** » désigne une personne qui, en vertu du mandat d'un arbitre, effectue des recherches pour ce dernier ou lui fournit un soutien;

« **candidat** » désigne une personne dont la sélection en tant qu'arbitre est envisagée en vertu de l'article 32 (Nombre de membres du Tribunal et méthode de nomination), de l'article 47 (Méthode de nomination d'un arbitre unique) ou de l'article 51 (Différends entre les Parties);

« **expert** » désigne une personne nommée en vertu de l'article 39 (Rapports d'experts) ou des règles d'arbitrage applicables;

« **membre de la famille** » désigne le conjoint ou le partenaire d'un arbitre ou d'un candidat; le parent, l'enfant, le grand-parent, le petit-fils, la petite-fille, la sœur, le frère, la tante, l'oncle, la nièce ou le neveu de l'arbitre ou du candidat ou du conjoint ou du partenaire de l'arbitre ou du candidat, (y compris les parents consanguins, germains et utérins et les parents par alliance), ou le conjoint ou partenaire de cette personne; ou une personne qui réside au domicile de l'arbitre ou du candidat et que ce dernier traite comme un membre de sa famille;

« **personnel** » désigne, s'agissant d'un arbitre, les personnes placées sous la direction et le contrôle de l'arbitre, à l'exception des assistants;

« **Règles** » désigne les règles applicables en vertu de l'article 26 (Dépôt d'une plainte au règlement des différends).

ARTICLE 2 :

Responsabilités au regard du processus de règlement des différends

Chaque candidat, arbitre et ancien arbitre évite tout manquement à la déontologie et toute apparence de manquement à la déontologie, et observe des normes de conduite strictes afin que l'intégrité et l'impartialité du processus de règlement des différends soient préservées.

ARTICLE 3 :

Principes directeurs

1. Chaque arbitre est indépendant et impartial et évite tout conflit d'intérêts direct ou indirect.

2. Chaque arbitre et ancien arbitre respecte le caractère confidentiel des procédures du Tribunal.

3. Chaque candidat ou arbitre déclare tout intérêt, toute relation ou tout sujet susceptible d'avoir une incidence sur son indépendance ou son impartialité ou pouvant raisonnablement donner lieu à une apparence de manquement à la déontologie ou à une crainte de parti pris. Une situation donnant lieu à une apparence de manquement à la déontologie ou à une crainte de parti pris existe lorsqu'une personne raisonnable, ayant connaissance de toutes les circonstances pertinentes qu'une enquête raisonnable permettrait de révéler, conclurait que la capacité du candidat ou de l'arbitre à s'acquitter de ses fonctions avec intégrité, impartialité et compétence est compromise.

4. Dès sa nomination, l'arbitre s'abstient, pendant toute la durée de la procédure, d'agir à titre d'avocat, de témoin ou d'expert désigné par une partie dans tout différend relatif aux investissements en instance ou nouveau relevant du présent accord ou de tout autre traité international sur l'investissement.

5. Le présent Code de conduite est interprété conformément aux autres normes ou lignes directrices internationalement reconnues concernant les conflits d'intérêts directs ou indirects, telles que les *Lignes directrices de l'IBA sur les conflits d'intérêts dans l'arbitrage international.*

6. En cas de violation alléguée du présent Code de conduite, les Règles régissant l'arbitrage s'appliquent à la contestation de la nomination, à la révocation et au remplacement d'un arbitre.

ARTICLE 4 :

Obligations de déclaration

1. Pendant toute la durée de la procédure du Tribunal, chaque candidat et arbitre est soumis à l'obligation continue de déclarer les intérêts, les relations et les sujets susceptibles d'avoir une incidence sur l'intégrité ou l'impartialité du processus de règlement des différends.

2. Les parties au différend ou le Secrétaire général du CIRDI, en qualité d'autorité chargée de la nomination du Tribunal en vertu de l'article 32 (Nombre de membres du Tribunal et méthode de nomination), fournissent au candidat un exemplaire du présent Code de conduite et du Formulaire de déclaration préliminaire joint en appendice au présent Code de conduite.

3. Le candidat soumet aux parties au différend ou au Secrétaire général du CIRDI, en qualité d'autorité chargée de la nomination, le Formulaire de déclaration préliminaire joint en appendice au présent Code de conduite, dès que possible et au plus tard sept jours après réception de ce formulaire.

4. Un candidat déclare tout intérêt, toute relation ou tout sujet susceptible d'avoir une incidence sur son indépendance ou son impartialité ou pouvant raisonnablement donner lieu à une apparence de manquement à la déontologie ou à une crainte de parti pris dans la procédure du Tribunal. À cette fin, le candidat déploie tous les efforts raisonnables pour s'informer de l'existence de tels intérêts, relations ou sujets. Par conséquent, le candidat déclare, au minimum, les intérêts, relations et sujets suivants :

a) tout intérêt financier ou personnel du candidat :

   i) dans la procédure du Tribunal ou dans l'issue de celle-ci,

   ii) dans une procédure administrative, une procédure judiciaire interne, ou toute autre procédure de règlement des différends internationaux portant sur des questions pouvant être tranchées dans la procédure du Tribunal pour laquelle la nomination du candidat est envisagée;

b) tout intérêt financier de l'employeur, d'un partenaire commercial, d'un associé ou d'un membre de la famille du candidat :

   i) dans la procédure du Tribunal ou dans l'issue de celle-ci,

ii) dans une procédure administrative, une procédure judiciaire interne, ou toute autre procédure de règlement des différends internationaux portant sur des questions pouvant être tranchées dans la procédure du Tribunal pour laquelle la nomination du candidat est envisagée;

c) toute relation du candidat, passée ou présente, d'ordre financier, commercial, professionnel, familial ou social avec les parties intéressées[11] dans la procédure du Tribunal ou leurs avocats, ou toute relation de même nature concernant l'employeur, un partenaire commercial, un associé ou un membre de la famille du candidat;

d) toute défense d'intérêts publics ou toute représentation juridique ou autre concernant une question en litige dans la procédure du Tribunal ou concernant le même investissement.

5. Une fois nommé, l'arbitre continue de déployer tous les efforts raisonnables pour s'informer de l'existence des intérêts, relations ou sujets visés au paragraphe 4 et il les déclare. L'obligation de déclaration est un devoir permanent qui exige de l'arbitre qu'il déclare de tels intérêts, relations ou sujets susceptibles de surgir à toute étape de la procédure du Tribunal.

6. En cas d'incertitude quant à savoir si un intérêt, une relation ou un sujet doit être déclaré au titre du paragraphe 4 ou 5, le candidat ou l'arbitre privilégie la déclaration. La déclaration d'un intérêt, d'une relation ou d'un sujet est sans préjudice de la question de savoir si cet intérêt, relation ou sujet est visé par le paragraphe 4 ou 5, ou si cet intérêt, relation ou sujet justifie la récusation ou la révocation de l'arbitre ou la prise de mesures visant à remédier à la situation.

7. Les obligations de déclaration énoncées aux paragraphes 1 à 6 ne devraient pas être interprétées de telle sorte que le fardeau imposé par la déclaration détaillée empêche en pratique les personnes appartenant à la communauté juridique ou au milieu des affaires d'exercer les fonctions d'arbitre, et prive ainsi les parties au différend des services de personnes susceptibles d'être les plus qualifiées pour exercer ces fonctions. Par conséquent, un candidat ou un arbitre ne devrait pas être appelé à déclarer des intérêts, relations ou sujets dont l'incidence sur son rôle dans la procédure du Tribunal serait insignifiante.

[11] Il est entendu que l'expression « parties intéressées » vise notamment l'État d'origine des investisseurs.

ARTICLE 5 :

Exercice des fonctions par les candidats et les arbitres

1. Un candidat qui accepte d'être nommé arbitre dispose du temps nécessaire pour remplir les fonctions d'arbitre et il s'en acquitte, dès sa nomination conformément à l'article 32 (Nombre de membres du Tribunal et méthode de nomination), de façon minutieuse, diligente, expéditive et en faisant preuve d'équité pendant toute la durée de la procédure du Tribunal.

2. Un arbitre fait en sorte d'être joignable, à tout moment raisonnable, par le Secrétaire général du CIRDI, les parties au différend, l'institution arbitrale chargée de la procédure et les autres arbitres du Tribunal, pour accomplir le travail du Tribunal.

3. Un arbitre se conforme aux dispositions applicables de la section E (Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie), de la section F (Arbitrage accéléré optionnel) et de la section G (Procédures de règlement des différends entre États), ainsi qu'aux dispositions des Règles.

4. Un arbitre n'empêche pas les autres arbitres de participer à l'ensemble des aspects de la procédure du Tribunal.

5. Un arbitre n'examine que les questions soulevées durant la procédure du Tribunal et qui sont nécessaires pour rendre une décision, ordonnance ou sentence.

6. Un arbitre ne délègue pas à une autre personne la responsabilité de rendre des décisions, ordonnances ou sentences.

7. Un arbitre prend toutes les dispositions raisonnables afin de faire en sorte que ses assistants et son personnel se conforment à l'article 2 (Responsabilités au regard du processus de règlement des différends), aux paragraphes 1, 4, 5, 6 et 7 de l'article 4 (Obligations de déclaration), aux paragraphes 3, 8 et 9 du présent article, et à l'article 8 (Respect de la confidentialité) du présent Code de conduite.

8. Un arbitre n'a aucun contact *ex parte* concernant la procédure du Tribunal.

9. Un candidat ou un arbitre ne peut communiquer des sujets concernant des violations effectives ou potentielles du présent Code de conduite, ou nécessaires pour déterminer si ce candidat ou cet arbitre a violé ou peut violer le présent Code de conduite, qu'au Secrétaire général du CIRDI, aux parties au différend et à l'institution arbitrale chargée de la procédure.

10. Chaque arbitre note le temps consacré à la procédure et ses dépenses, ainsi que

le temps et les dépenses de ses assistants et de son personnel, et remet un décompte final.

ARTICLE 6 :

Indépendance et impartialité des arbitres

1. Un arbitre est indépendant et impartial. Il agit avec équité et d'une manière qui ne donne lieu à aucune apparence de manquement à la déontologie ou crainte de parti pris.

2. Un arbitre ne se laisse pas influencer par ses intérêts personnels, des pressions extérieures, des considérations de nature politique, des revendications publiques, sa loyauté envers une partie au différend ou une Partie non partie au différend, ou la peur d'être critiqué.

3. Un arbitre ne contracte pas, directement ou indirectement, d'obligations et n'accepte pas d'avantages qui, d'une manière quelconque, entraveraient, ou paraîtraient entraver, la bonne exécution de ses fonctions.

4. Un arbitre n'utilise pas ses fonctions au sein du Tribunal pour servir des intérêts personnels ou privés. Un arbitre évite d'agir d'une manière pouvant donner à penser que d'autres sont dans une situation susceptible de l'influencer. Un arbitre déploie tous les efforts nécessaires pour empêcher ou dissuader d'autres personnes de se prétendre dans une telle situation.

5. Un arbitre ne permet pas que ses relations ou responsabilités d'ordre financier, commercial, professionnel, familial ou social, passées ou présentes, influent sur sa conduite ou son jugement.

6. Un arbitre évite d'établir toute relation, ou d'acquérir tout intérêt financier, qui est susceptible d'avoir une incidence sur son impartialité ou qui pourrait raisonnablement donner lieu à une apparence de manquement à la déontologie ou à une crainte de parti pris.

7. Si un intérêt, une relation ou un sujet concernant un candidat ou un arbitre n'est pas compatible avec les paragraphes 1 à 6, le candidat peut accepter sa nomination au sein d'un Tribunal, et l'arbitre peut continuer à siéger au sein d'un Tribunal, si les parties au différend renoncent à invoquer la violation, ou si, après que le candidat ou l'arbitre a pris des mesures visant à remédier à la violation, les parties au différend concluent que l'incompatibilité a cessé d'exister.

ARTICLE 7 :

Obligations des anciens arbitres

Un ancien arbitre évite d'agir d'une manière pouvant donner l'impression qu'il avait un parti pris dans l'exécution de ses fonctions ou qu'il tirerait un avantage de la décision, de l'ordonnance ou de la sentence rendue par le Tribunal.

ARTICLE 8 :

Respect de la confidentialité

1. Un arbitre ou ancien arbitre ne divulgue ni n'utilise à aucun moment des renseignements non publics qui concernent la procédure du Tribunal ou qu'il a obtenus dans le cadre de la procédure du Tribunal, sauf aux fins de cette procédure, et il ne divulgue ni n'utilise en aucun cas de tels renseignements à son propre avantage ou à l'avantage d'autrui ou pour nuire aux intérêts d'autrui.

2. Un arbitre ne divulgue pas une décision, une ordonnance ou une sentence, en tout ou en partie, avant que celle-ci ne soit publiée conformément à la section E (Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie).

3. Un arbitre ou ancien arbitre ne divulgue à aucun moment le contenu des délibérations du Tribunal ou le point de vue de l'un ou l'autre des arbitres.[12]

4. Un arbitre ne fait aucune déclaration publique au sujet du bien-fondé d'une procédure du Tribunal en cours.

ARTICLE 9 :

Responsabilités des experts, des assistants et du personnel

L'article 2 (Responsabilités au regard du processus de règlement des différends), les paragraphes 1, 4, 5, 6 et 7 de l'article 4 (Obligations de déclaration), les paragraphes 3, 8 et 9 de l'article 5 (Exercice des fonctions par les candidats et les arbitres), l'article 7 (Obligations des anciens arbitres) et l'article 8 (Respect de la confidentialité) du présent Code de conduite s'appliquent également aux experts, aux assistants et au personnel.

---

[12] Il est entendu que le présent paragraphe ne s'applique pas à l'opinion de l'arbitre exprimée dans une décision, une ordonnance, une sentence ou un avis.

ARTICLE 10 :

Examen

Une Partie peut demander que le présent Code de conduite soit examiné et amendé afin de tenir compte, s'il y a lieu, des développements pertinents concernant le règlement des différends entre investisseurs et États.

Appendice au Code de conduite des arbitres appelés à trancher des différends : Formulaire de déclaration préliminaire

1. Je confirme avoir reçu un exemplaire du Code de conduite des arbitres appelés à trancher des différends (le « Code de conduite »).

2. Je confirme avoir lu et compris le Code de conduite.

3. Je comprends que, pendant la durée de ma participation à la procédure du Tribunal, je suis soumis à l'obligation continue de déclarer tout intérêt, toute relation et tout sujet susceptible d'avoir une incidence sur l'intégrité ou l'impartialité du processus de règlement des différends. Conformément à cette obligation continue, je déclare les intérêts suivants à titre préliminaire :

a) Mon intérêt financier à l'égard de la procédure du Tribunal pour laquelle ma nomination est envisagée ou dans l'issue de celle-ci est le suivant :

b) Mon intérêt financier à l'égard de toute procédure administrative, procédure judiciaire interne ou autre procédure de règlement des différends internationaux portant sur des questions pouvant être tranchées dans la procédure du Tribunal est le suivant :

c) Les intérêts financiers que mes employeurs, partenaires commerciaux, associés ou membres de ma famille peuvent avoir à l'égard de la procédure du Tribunal ou de l'issue de celle-ci sont les suivants :

d) Les intérêts financiers que mes employeurs, partenaires commerciaux, associés ou membres de ma famille peuvent avoir à l'égard de toute procédure administrative, procédure judiciaire interne ou autre procédure de règlement des différends internationaux portant sur des questions pouvant être tranchées dans la procédure du Tribunal sont les suivants :

e) Mes relations, passées ou présentes, d'ordre financier, commercial, professionnel, familial et social avec toute partie intéressée dans la procédure du Tribunal, ou son avocat, sont les suivantes :

f) Les relations, passées ou présentes, d'ordre financier, commercial, professionnel, familial et social avec toute partie intéressée dans la

procédure du Tribunal, ou ses avocats, visant mes employeurs, partenaires commerciaux, associés ou membres de ma famille sont les suivantes :

g) Mes activités de défense d'intérêts publics ou de représentation juridique ou autre concernant une question en litige dans la procédure du Tribunal ou concernant le même investissement sont les suivantes :

h) Les autres intérêts, relations et sujets me concernant qui sont susceptibles d'avoir une incidence sur l'intégrité ou l'impartialité du processus de règlement des différends et qui ne sont pas déclarés aux paragraphes 3a) à g) ci-dessus sont les suivants :

Signé ce _____ jour de _____ 20__.

Par :

Signature _____

Nom _____

Signature _____

Nom _____

INDEX

Section A : Définitions

Article Premier : Définitions

Section B : Obligations de fond

Article 2 : Champ d'application

Article 3 : Promotion des investissements

Article 4 : Formalités spéciales et prescriptions en matière d'information

Article 5 : Traitement national

Article 6 : Traitement de la nation la plus favorisée

Article 7 : Norme minimale de traitement

Article 8 : Indemnisation des pertes

Article 9 : Dirigeants, conseils d'administration et admission du personnel

Article 10 : Prescriptions de résultats

Article 11 : Expropriation

Article 12 : Transfert de fonds

Article 13 : Transparence

Article 14 : Subrogation

Article 15 : Mesures fiscales

Article 16 : Non-dérogation

Article 17 : Responsabilité sociale des entreprises

Article 18 : Refus d'accorder des avantages

Section C : Facilitation des investissements

Article 19 : Traitement des demandes d'autorisation

Article 20 : Frais et droits

Section D : Réserves et exceptions

Article 21 : Mesures non conformes

Article 22 : Exceptions générales

Section E : Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie

Article 23 : Champ d'application et objet

Article 24 : Demande de consultations

Article 25 : Médiation

Article 26 : Dépôt d'une plainte au règlement des différends

Article 27 : Règles particulières applicables aux services financiers

Article 28 : Consentement au règlement des différends conformément à la présente section

Article 29 : Financement par un tiers

Article 30 : Désistement

Article 31 : Sommes reçues au titre de contrats d'assurance ou de garantie

Article 32 : Nombre de membres du Tribunal et méthode de nomination

Article 33 : Consentement à la nomination des membres d Tribunal

Article 34 : Jonction

Article 35 : Lieu de l'arbitrage

Article 36 : Objections préliminaires

Article 37 : Transparence de la procédure

Article 38 : Droit applicable

Article 39 : Rapports d'experts

Article 40 : Mesures de protection provisoires

Article 41 : Sentence définitive

Article 42 : Création d'un tribunal des investissements de première instance ou d'un mécanisme d'appel pour le règlement des différends entre investisseurs et États

Article 43 : Signification des documents

Section F : Arbitrage accéléré optionnel

Article 44 : Consentement à l'arbitrage accéléré

Article 45 : Médiation

Article 46 : Constitution du Tribunal

Article 47 : Méthode de nomination d'un arbitre unique

Article 48 : Première séance d'arbitrage accéléré

Article 49 : Délais applicables à l'arbitrage accéléré

Article 50 : Jonction

Section G : Procédures de règlement des différends entre États

Article 51 : Différends entre les Parties

Section H : Dispositions finales

Article 52 : Consultations et autres initiatives

Article 53 : Portée des obligations

Article 54 : Exclusions

Article 55 : Application et entrée en vigueur

Annexes

Annexe B.7 : Droit international coutumier

Annexe I : Réserves au regard des mesures ultérieures

Liste du Canada

Liste des Émirats arabes unis

Annexe II : Exceptions au traitement de la nation la plus favorisée

Annexe III : Exclusions du règlement des différends

Code de conduite des arbitres appelés à trancher des différends